العملات الافتراضية وأثرها

في مستقبل السياسات الاقتصادية (دراسة فقهية مقارنة)

إعداد
د/ هبة الله هانئ حامد أحمد حمدي
مدرس الفقه المقارن بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ببورسعيد

العملات الافتراضية وأثرها في مستقبل السياسات الاقتصادية

(دراسة فقهية مقارنة)

هبة الله هانئ حامد أحمد حمدي
قسم الفقه المقارن، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ببورسعيد، جامعة الأزهر، مصر.
البريد الإلكتروني: hebahamed984@gmail.com

ملخص البحث:

تهدف الدراسة إلى بيان حقيقة العملات الافتراضية ونشأتها وتكوينها وحكم تعدينها والتكييف الفقهي لصور التعدين للحصول عليها، ثم أنواعها ومميزاتها وعيوبها والحكم الشرعي للتعامل بها وضوابط بعض أنواعها، والموقف الدولي والمحلي منها، وبيان مدى أثرها في مستقبل السياسات الاقتصادية، ويتم ذلك من خلال المنهج الاستقرائي مع المنهج التحليلي المقارن، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج من أهمها: أن العملات الافتراضية تعد نقدًا معتبرًا، فالثمنية متحققة فيها، فلها ثمن وقيمة مالية، فمن الناس من تبدل حالهم وزادت ثرواتهم بها، وأن الحكم على جميع العملات الافتراضية بالتحريم أو بالإباحة أو بالتوقف قد جانب الصواب، فالحكم هنا ليس على الإطلاق، بل لا بد من التفرقة بين الأنواع، فالعملات الافتراضية أنواع كثيرة، ولكل نوع منها هدف، فمنها ما يتم إصداره وتداوله في الأعمال المحرمة والمنافية للأخلاق والآداب فهذا النوع محرم على الإطلاق، ومنها ما هو مباح كالعملات المغطاة بالأصول المعتبرة والمعلنة الهدف والتداول، سواء كانت مصدرة من قبل الحكومات أو المؤسسات المالية، وجاءت الدراسة بتوصيات عدة من أهمها: توجيه عناية دور الإفتاء الشرعية والمجامع الفقهية حول العالم بدراسة كل ما هو مستجد بالعملات الافتراضية بين حين وآخر؛ للوصول إلى بيان الأحكام الشرعية التفصيلية الخاصة بكل نوع منها، حتى يكون المسلم على تبصره بحل التعامل بها من عدمه، وأيضًا توجيه عناية الدول التي تسمح بتداول العملات الافتراضية ذات المصدر المجهول إلى وضع آليات وضوابط؛ لإحكام السيطرة على تعدين هذه العملات وتعاملاتها، والعمل على تجنب عيوبها وتلافي مخاطرها في المستقبل، بما يتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية من حفظ المال.

الكلمات المفتاحية: التقنيات المالية، البلوك تشين، العملات الافتراضية، السياسات الاقتصادية، النوازل المعاصرة.

Virtual Currencies and Their Impact on the Future of Economic Policy: A Comparative Jurisprudential Study

Heba Allah Hany Hamed Ahmed Hamdy.
Department of Comparative Jurisprudence, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls in Port Said, Al-Azhar University, Egypt.
Email: hebahamed984@gmail.com

Abstract:

This study examines the nature, origins, and formation of virtual currencies, the legal ruling on cryptocurrency mining, and the jurisprudential classification of various mining practices. It further investigates the types, advantages, and disadvantages of virtual currencies, the Islamic legal assessment of their use, the regulatory criteria applicable to specific types, and both international and domestic legal positions on their circulation. Particular focus is given to the potential impact of virtual currencies on the future of economic policy. The research adopts an inductive method alongside a comparative analytical approach.

The study concludes that virtual currencies may be considered a legitimate form of value, possessing both purchasing power and monetary worth. Some individuals have witnessed a significant increase in wealth through their use. It argues that issuing a universal ruling—whether permissibility, prohibition, or suspension—on all virtual currencies is not methodologically sound. Legal assessment must differentiate between various types, as these currencies serve different purposes. Some are tied to illicit activities and unethical transactions, and such forms are unequivocally prohibited. Others, such as asset-backed currencies issued by states or reputable financial institutions with clear and lawful objectives, may be deemed permissible.

The study recommends that Islamic legal bodies and fatwa institutions worldwide regularly review developments in the field of virtual currencies to issue detailed and specific rulings for each type. This would enable Muslims

to engage with such technologies in accordance with the objectives of Sharia. It also urges governments that permit the circulation of anonymously sourced virtual currencies to implement regulatory mechanisms to monitor mining operations and transactions, reduce associated risks, and address emerging challenges in line with the Sharia objective of preserving wealth.

Keywords: Financial Technologies; Blockchain; Virtual Currencies; Economic Policy; Contemporary Legal Issues.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدّمة

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الملك الحق المبين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا ومولانا محمد صادق الوعد الأمين وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، في الملأ الأعلى إلى يوم الدين.

ثم أما بعد...

لقد بينت الشريعة الإسلامية أهمية النقود في حياة الناس كافة أفراد وجماعات، واضعة بذلك الأحكام والضوابط التي تجعل تداولها والتعامل بها فيما بينهم حلالًا لا تشوبه حرمة، والنقود على مر الزمان لم تتغير طبيعتها كثيرًا سوى أنها تحولت من المعدن إلى الورق فتبقى ذات حيز ملموس، ومع الطفرة التكنولوجية الهائلة في عصرنا الحاضر في كافة مناحي الحياة، ظهرت التقنيات المالية الحديثة ومنها العملات الافتراضية، محدثة بذلك ثورة هائلة في عالم المال والأعمال، فهي تمثل تحولًا تكنولوجيًا غير مسبوق في مجال إصدار النقود والتداول المالي، ولقد منعت معظم دول العالم والمؤسسات المالية العملات الافتراضية بشكل عام؛ نظرًا لعدم خضوعها لأي سلطة مركزية، فلا يمكن السيطرة على طرق تداولها والتعامل بها مما يعود بالضرر البالغ على اقتصاد الدول وأمنها، في حين نظرت إليها دول أخرى بعين الاعتبار والثقة، فمن الدول من سمحت بتداولها ومنها من بادرت بعمل مشروعات لعملة افتراضية خاصة؛ للاستفادة من هذه التقنيات المالية الحديثة، ولا زالت العملات الافتراضية غامضة لكثير من الناس؛ لذا لم تحظَ بالرواج العام بينهم إلا أنها أصبحت حديث المجتمع المالي، ومحل اهتمام كل من التقنيين والمتداولين، ونظرًا لتساؤل كثير من الناس حول ماهيتها وطرق استخراجها والحصول عليها، والأحكام الفقهية المتعلقة بها، ورؤية الموقف العالمي منها ومدى تأثيرها في مستقبل السياسات الاقتصادية؛ آثرت الكتابة في هذا الموضوع.

أولًا: بيان أهمية البحث:-

وتكمن أهمية البحث في عدة عناصر منها:

١- العملات الافتراضية تعد إحدى التقنيات المالية الحديثة، التي أفرزتها الثورة الصناعية الرابعة.

٢- غيّرت العملات الافتراضية مفهوم الناس حول شكل النقود التقليدي.

٣- بلغت أعداد العملات الافتراضية المتداولة حتى الآن أكثر من ١٠,٠٠٠ عملة افتراضية حول العالم.

٤- أسهمت التقنيات المالية الحديثة في تطور سياسات وتشريعات بعض أنظمة الدول والحكومات.

ثانيًا: أسباب اختياره: -

وتكمن أسباب اختيار موضوع البحث في عدة عناصر منها:

١- بيان شمولية أحكام الشريعة الإسلامية لكل مستجدة من مستجدات الحياة.

٢- محاولة استجلاء الغموض حول ماهية العملات الافتراضية وتكوينها.

٣- الوقوف على التأصيل الشرعي والحكم الفقهي لعملية تعدين العملات الافتراضية والتكييف الفقهي لها.

٤- حاجة المجتمع المالي لمعرفة حكم تداول العملات الافتراضية والتعامل بها بيعًا وشراء.

٥- الرغبة في معرفة موقف دول العالم والمؤسسات المالية من العملات الافتراضية، ومدى تأثيرها في مستقبل السياسات الاقتصادية.

ثالثًا: إشكالية البحث:-

وتكمن إشكالية البحث في عدة عناصر منها:

١- ما العملات الافتراضية؟ وكيف تتم عملية التعدين؟ وما الحكم الفقهي لعملية التعدين والتكييف الفقهي لها؟

٢- وما أنواع العملات الافتراضية؟ وما الحكم الفقهي للتعامل بالعملات الافتراضية؟

٣- ما الرؤية الحالية لدول العالم والمنظمات من العملات الافتراضية؟ وما مدى تأثيرها في مستقبل السياسات الاقتصادية؟

رابعًا: الدراسات السابقة:-

بالنسبة الدراسات السابقة فقد توصلت من خلال البحث عن الموضوع وعما كتب فيه إلى عدة دراسات وهي:-

١- العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات، دكتور/ منصور علي منصور شطا، العدد ٣٧، جـ١ ٣/٣، ٢٠٢٢م، معهد الدلتا العالي للحاسبات- المنصورة.

وقد تناول الباحث في دراسته الحديث عن ماهية العملات الافتراضية ونشأتها وأنواعها وخصائصها، ثم معايير صلاحيتها وتحديات استخدامها، ثم تناول آفاق مستقبلها والموقف الدولي والمصري.

٢- النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، دكتور/ عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوث، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد ١، يناير ٢٠١٧م، كلية التجارة- جامعة عين شمس.

وقد تناول الباحث في دراسته الحديث عن ماهية النقود الافتراضية وأنواعها وخصائصها، والطبيعة القانونية لها وآثارها الاقتصادية.

التعقيب على الدراستين السابقتين: بالنظر إليهما فقد تناولت كل منهما الجانب الاقتصادي واعتنت به، دون النظر إلى الجانب الفقهي، ولذلك تمتاز هذه الدراسة بالاهتمام بالجانب الفقهي المقارِن، دون إغفال النظر إلى الجانب الاقتصادي.

٣- العملات الافتراضية واقعها وتكييفها الفقهي وحكمها الشرعي، دكتور/ عمر عبد عباس الجميلي، بحث مقدم في المؤتمر الدولي الخامس عشر الموسوم بعنوان: (العملات الافتراضية في الميزان)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ٢٠١٩م، جامعة الشارقة- الإمارات.

وقد تناول الباحث في دراسته الحديث عن العملات الافتراضية: تعريفها وأنواعها ومميزاتها وعيوبها، والتكييف الفقهي للعملات الافتراضية وحكمها

الشرعي، والذي انتهى إلى أن تداولها والتعامل بها محرم مطلقًا؛ نظرًا لاشتمالها على الغرر ومشابهتها الكبيرة للقمار.

٤- الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية، الأستاذ/ أسامة أسعد أبو حسين، بحث مقدم في المؤتمر الدولي الخامس عشر الموسوم بعنوان: (العملات الافتراضية في الميزان)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ٢٠١٩م، جامعة الشارقة- الإمارات.

وقد تناول الباحث في دراسته الحديث عن تعريف العملات الافتراضية والمصطلحات ذات الصلة والتكييف الفقهي لها، والحكم الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية، والذي انتهى إلى أن الحكم يدور بين الحل والحرمة بناء على أنواعها.

التعقيب على الدراستين السابقتين: يتفق البحث محل الدراسة مع الدراستين السابقتين في بيان مفهوم العملات الافتراضية وتكوينها وأنواعها ومميزاتها وعيوبها، ولكن تمتاز هذه الدراسة ببيان حكم التعدين أو التنقيب عنها والتكييف الفقهي لعملية التعدين، ثم بيان الحكم الشرعي للتعامل بها وضوابط بعض أنواعها؛ نظرًا لكثرتها مع تنوع أهدافها، ثم رؤية الموقف العالمي الحالي منها وآفاق المستقبل الاقتصادي للتعامل بها.

ثم إن هذا الموضوع من النوازل الفقهية المعاصرة التي تحتاج بين حين وآخر إلى مزيد من البحث والدراسة والتحليل، والتي تختلف فيها أيضًا الأفهام ومستنداتها وأدوات الاستدلال والاستنباط، فالأمر غير مستقر بعد، فرؤية العالم تتغير يومًا بعد يوم نحو التقنيات الحديثة، وتتطور السياسات والأنظمة؛ وفقًا لإمكانية تطبيقها بما لا يتعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية من حفظ المال.

خامسًا: المنهج العلمي في البحث:-

موضوع البحث يقتضي اتباع المناهج الآتية:-

١- **المنهج الاستقرائي:** وذلك باستقراء المادة العلمية من مظانها.

٢- **المنهج التحليلي المقارن:** وذلك ببيان آراء الفقهاء -على المذاهب الثمانية في المسائل الأصيلة-، مبينه سبب الاختلاف بينهم، ثم عرضها وتحليلها، وذكر أدلتهم

ومناقشتها -إن وجدت، حيث اجتهدت في بعض الأحيان بالتعقيب على الأدلة بمناقشات- ومقارنتها، ثم ترجيح القول المختار من بينها مع ذكر سببه؛ للتوصل إلى بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بمسائل البحث.

سادسًا: خطة البحث

تتكون خُطة البحث من مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهارس.

- **أولاً: المقدمة،** وتضمنت: الافتتاحية، وأهمية البحث، وأسباب اختياره، وإشكالية البحث، والدراسات السابقة، والمنهج العلمي في البحث، وخُطة البحث.
- **ثانيًا: الموضوع،** ويشتمل على ثلاثة مباحث
  - المبحث الأول: بيان حقيقة العملات الافتراضية ونشأتها وتكوينها وحكم تعدينها والتكييف الفقهي لصور التعدين للحصول عليها.
  - المبحث الثاني: أنواع العملات الافتراضية ومميزاتها وعيوبها والحكم الشرعي للتعامل بها وضوابطها.
  - المبحث الثالث: الموقف الدولي والمحلي من العملات الافتراضية وبيان مدى أثر التعامل بها في مستقبل السياسات الاقتصادية.
- **ثالثًا: الخاتمة:** وجاء فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج، وتوصيات.
- **رابعًا: فهرس** المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

وإني أرجو الله أن يكلل هذا العمل بالتوفيق والقبول، كما أسأله أن يلهمني فيه الصواب، وأن يسلك بي سبيل السداد، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، موجبًا للفوز العظيم، نافعًا به جُلَّ العباد.

(وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين)

وصلِّ اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه كلما ذكرك الذاكرون، وغفل عن ذكرك الغافلون.

المبحث الأول

بيان حقيقة العملات الافتراضية ونشأتها وتكوينها وحكم تعدينها والتكييف الفقهي لصور التعدين للحصول عليها

ويشتمل على مطلبين:

- المطلب الأول: بيان حقيقة العملات الافتراضية ونشأتها وتكوينها.
- المطلب الثاني: حكم تعدين العملات الافتراضية والتكييف الفقهي لصور التعدين للحصول عليها.

المطلب الأول

بيان حقيقة العملات الافتراضية ونشأتها وتكوينها

إن التحول الرقمي هو أثر من آثار التكنولوجيا الحديثة لا سيما التحول الرقمي للمدفوعات ونقل النشاط المالي والتجاري بين الأفراد والمؤسسات عبر استخدام التطبيقات الإلكترونية، ونتيجة لذلك التطور الرقمي السريع فقد ظهرت إحدى التقنيات المالية الحديثة، وأطلق عليها عدة مسميات منها: "العملات الافتراضية Virtual currencies" أو "العملات الرقمية المشفرة Crypto-currencies" وأيضًا "النقود الإلكترونية Electronic money"، ولكن هناك فرقًا بين العملات الرقمية التي لها أصل نقدي ودعم قانوني وتتمتع بثقة الأفراد والدول، والعملات الافتراضية أو الرقمية المشفرة محور البحث.

فالنقود اليوم مبنية على التقنيات والرياضيات الحديثة وليس على الورق والمعدن، وقد عرف بعض الاقتصاديين النقود الإلكترونية بأنها: قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية، أي: ليس لها وجود فيزيائي محسوس في العالم الخارجي، بل هي مجرد سلسلة من الأرقام والبيانات المشفرة التي تعبر عن قيم نقدية معينة تصدرها السلطة البنكية المركزية في صورة نبضات كهرومغناطيسية على بطاقة ذكية مثل: (بطاقة الدفع كالفيزا كارد أو الماستر كارد) وغيرها من صور الدفع الإلكترونية، أو على أي محفظة إلكترونية ضمن تطبيقات الهواتف المحمولة، وهي مقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، ويتم

وضعها في تناول المستخدمين؛ لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية، وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة[١]، وانطلاقًا مما سبق فإنه يستلزم بيان حقيقة العملات الافتراضية ونشأتها وكيفية إصدارها وتكوينها.

أولًا: بيان حقيقة العملات الافتراضية:

أ- تعريف العُمْلَات لغة: جمع عُمْلَة وهي نقد يتعامل به الناسُ[٢]، والنقد يشمل الورقي والمعدني.

ب- وأما تعريف العملات الافتراضية Virtual currencies كمصطلح، فقد عرفها الاقتصاديون بعدة تعريفات واعتبرها بعضهم بأنها ضرب من ضروب الأموال الخاصة، سأذكر من هذه التعريفات ما يأتي:

١- عرفها صندوق النقد الدولي في تقريره عام ٢٠١٦م بأنها: "عبارة عن تمثيل رقمي للقيمة، يصدرها مطورون من القطاع الخاص ويتم تحديد قيمتها بوحدة حساب خاصة بهم، ويمكن الحصول على العملات الافتراضية وتخزينها والوصول إليها وتداولها إلكترونيًا، ويمكن استخدامها لمجموعة متنوعة من الأغراض، طالما وافقت الأطراف المتعاملة على استخدامها"[٣].

---

(١) النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، دكتور/ عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوث/ ١٤، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد ١، يناير ٢٠١٧م، كلية التجارة- جامعة عين شمس، العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات، دكتور/ منصور علي منصور شطا/١٧٩١، ١٧٩٧ وما بعدها، العدد ٣٧، جـ١ ٣/٣، ٢٠٢٢م، معهد الدلتا العالي للحاسبات- المنصورة.

(٢) معجم اللغة العربية المعاصرة، دكتور/ أحمد مختار عبد الحميد عمر ١٥٥٥/٢ مادة (عَمِلَ)، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م، عالم الكتب، المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات وآخرون ٦٢٨/٢، مجمع اللغة العربية، دار الدعوة- القاهرة.

(٣) ويغطي مفهوم العملات الافتراضية مجموعة أوسع من "العُمْلَات"؛ بدءًا من سندات الدين البسيطة للمصدرين، والعملات الافتراضية المدعومة بأصول مثل الذهب، و"العملات المشفرة" مثل البيتكوين وغيرها.

International Monetary Fund

https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/٢٠١٦/sdn١٦٠٣.pdf

٢- وعرفها آخرون بأنها: عملات افتراضية لا مركزية تعتمد على نموذج رياضي محمي بواسطة الترميز (التشفير)[١]، وتستخدم بروتوكولات خاصة للتحقق من سلامة المدفوعات؛ لاعتمادها على المفاتيح العامة والخاصة[٢] لتحويل القيم من

---

(١) التشفير Encryption: هو علم إخفاء المعلومات، والتشفير الحديث يستخدم النظريات الرياضية وعلم الحوسبة؛ لتشفير البيانات وإلغاء تشفيرها؛ لضمان سلامة وصحة المعلومات.

وفي عالم العملات الافتراضية، يتم استخدام مجموعة محددة من أساليب التشفير تتيح من خلالها إجراء المعاملات الرقمية بطريقة آمنة، فعلم التشفير هو جزء أساسي من تقنية سلاسل البلوك تشين؛ لمنع محاولة استخدام محفظة مستخدم آخر، أو تخريب سلسلة العُقد (البلوك Block) المرتبطة ببعضها لإنشاء العملات الافتراضية.

النقد الافتراضي "بيتكوين أنموذجًا"، دكتور/ إبراهيم بن أحمد بن محمد بن يحيى/ ٥، ١٤٤٣هـ- ٢٠٢٢م، ورقة مقدمة لمركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- الرياض، منصة "بينانس Binance" لتداول العملات الافتراضية.

https://academy.binance.com/ar/glossary/cryptography

(٢) المفاتيح العامة والخاصة: المفتاح العام هو جزء من زوج المفاتيح المستخدَمة في نظام يُسمى "تشفير المفتاح العام" (Public key encryption) فكل مفتاح عام له مفتاح خاص مرتبط به، وفي عالم العملات الافتراضية، يعمل المفتاح العام كعنوان لمحفظة العملات الرقمية الخاصة بك، الأمر يُشبه كما لو أن لديك عنوانًا بريديًا يمكن للغير إرسال رسائل إليك أو بمعنى آخر هو بمثابة رقم الحساب البنكي الخاص بك، فإن المفتاح العام يشبه العنوان الرقمي حيث يمكن للآخرين إرسال العملات الرقمية إليك، وهو رمز فريد مكون من أحرف وأرقام يساعد في تحديد محفظتك الإلكترونية على تطبيق سلسلة البلوك تشين، ويمكنك اعتباره رقم صندوق بريد في حي رقمي واسع.

يبدأ إنشاء هذه المفاتيح بإنشاء المفتاح الخاص، وهو يعمل كرمز سري (Password) مرتبط رياضيًا بمفتاحك العام، ولكن لا يمكن استخلاصه منه، وبمجرد وضع المفتاح الخاص، يتم إنشاء المفتاح العام منه باستخدام خوارزمية معقدة، فيمكن مشاركة المفتاح العام بشكل علني مع الآخرين، إلا إنه يجب الحفاظ على سرية المفتاح الخاص بك، وعندما تريد= =تلقي الأموال، فإنك تشارك مفتاحك العام (عنوان محفظتك الرقمية) مع المرسِل، ويستخدم المرسِل هذا العنوان لإرسال عملات رقمية إليك، وعندما تريد الوصول إلى الأموال المستلمة أو إنفاقها، تستخدم محفظتك المفتاح الخاص لتوقيع المعاملة، ويثبت هذا =

طرف إلى آخر، بالإضافة إلى اعتماد عمليات التحويل على ثقة مستخدميها وتوقعاتهم بأن الآخرين سيكونون مستعدين لتبادلها للحصول على عملة سيادية كالدولار واليورو أو سلع أو خِدْمات[1].

وتعتبر العملات الافتراضية المشفرة كأصول رقمية من تقنية "البلوك تشين Blockchain[2]" مخزنة على وسائط إلكترونية كالأقراص المدمجة CD وخلافه،

=

التوقيع الرقمي أنك المالك الشرعي للأموال المرتبطة بمفتاحك العام.
منصة "بينانس Binance" لتداول العملات الافتراضية
https://academy.binance.com/ar/glossary/public-key

(١) مخاطر وتداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي، فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية/٦، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، رقم ١١٧- ٢٠١٩م، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة- أبو ظبي، العملات الرقمية غير الرسمية "تقدير اقتصادي إسلامي"، عبد الله خالد العبد المنعم، أ.د/ إبراهيم عبد الحليم عبادة/ ٤٨٩، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد ١٨، العدد ٣، ١٤٤٤هـ- ٢٠٢٢م، جامعة آل البيت- الأردن.

(٢) تقنية "البلوك تشين Blockchain: هي مجموعة من سجلات المعاملات، وبالتالي قاعدة بيانات عملاقة لكل المتعاملين.
تتطلب المعاملات على الإنترنت اليوم الحصول على شهادة التصديق الإلكتروني من قبل طرف ثالث موثوق به كبنك أو هيئة عامة أو شركة معينة كشركات التأمين وخلافه، وتجنبًا لمحاولات الغش، فإنه يحتفظ هذا الوسيط بنفسه بسجل المعاملات، والبلوك تشين تحقق هذا التبادل على شبكة تسمى شبكة "الند للند أو من نظير إلى نظير peer to peer"—أو المُرْسِل والمُسْتَقبِل-، بالتالي يحدث ذلك دون وساطة ودون قابلية للإتلاف، يتم تسجيل المعاملة بين طرفين من مستخدمي الإنترنت على كتلة في سجل، هذا السجل يتتبع جميع العمليات المنجزة على الشبكة، ولا يحتفظ بهذا السجل على موقع مركزي، ولكنه يوزع على جميع حواسيب المشاركين، والذين يطلق عليهم "العُقد"، ويراجع أعضاء الشبكة السجل عند كل معاملة؛ للتأكد من أن المتعاملين يملكون الأصول المراد تداولها، ثم يتم تجميع المعاملات للتأكد منها والمصادقة عليها، وبعد القيام بهذه العملية التي تتضمن الموافقة -بالإجماع- من قبل المنقبين تتم إضافة هذه الكتلة إلى الكتل السابقة، لتتشكل سلسلة كتل أو البلوك تشين، ليتم بعدها تحويل المال فعليًا من طرف إلى آخر، وتتم إضافة كل كتلة جديدة من هذه المعاملات إلى السلسلة، وربطها بالكتلة السابقة من خلال عملية تشفير معقدة، حيث تحتوي كل كتلة على هامش الكتلة التي تسبقها، ويتواصل الأمر إلى غاية الوصول إلى

=

مما يسمح لمستخدميها بقبولها كوسيلة للدفع في مجال المعاملات والمبادلات المالية دون اللجوء لعملة قانونية[١].

ويلاحظ على التعريفين السابقين عدم ذكر أن هذه العملات لا تخضع لسلطة مركزية رسمية، فاللامركزية تقتضي عدم التعرف على مشغل النظام، وفي المقابل تسمح للمستخدمين بتشغيل المحافظ الرقمية وتوفير أرضيات إلكترونية لتحويل وتخزين وتداول العملات الافتراضية بين المتعاملين، فإن القيمة تنتقل مباشرة من طرف إلى آخر دون اللجوء لوساطة، وذلك مما يسمح بتقليل تكاليف المبادلات المالية وتسريعها وتسهيلها، الأمر الذي يسهل تجاوز الرقابة القانونية عليها[٢].

الكتلة الأولى التي تسمى "كتلة التكوين genesis block"، وذلك مما يجعل مهمة إلغاء أو تغيير محتوى أي كتلة بعد مرور مدة معينة من الزمن على إنشائها أمرًا في غاية الصعوبة؛ لأنه يتطلب تغيير كل الكتل التي تليها، بسبب الحاجة إلى إعادة حساب هامش كل كتلة؛ لتحديث قيمة هامش الكتلة السابقة فيها.

وهكذا تحتوي البلوك تشين على مجموع العمليات المصادق عليها منذ إنشاء السلسلة حتى اليوم، وتسمى بـ "العقود ذاتية التنفيذ" وأيضًا يطلق عليها "العقود الذكية"، ويمكن القول بأن البلوك تشين: دفتر ضخم، -فهو بمثابة دفتر محاسبي متميز جدًا- يمكن للجميع قراءته بحرية ومجانية، ويمكن للجميع الكتابة عليه، لكن من المستحيل محوه، وغير قابل للإتلاف.

والبلوك تشين: تطبيق يمكن تحميله بسهولة على أجهزة الحاسوب والهواتف الذكية.

عملة بيتكوين الإلكترونية، محيي الدين حامد/ ٦٣، مجلة المال والاقتصاد، العدد ٧٦، ٢٠١٤م، بنك فيصل الإسلامي- السودان، عقود البلوكتشين (العقود الذكية) من منظور قانون العقود، ناريمان مسعود بو رغدة/ ١٠٤، ١٠٥، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، المجلد٥٦، العدد٢، ٢٠١٩م، كلية الحقوق- جامعة الجزائر.

(١) مخاطر وتداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي، فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية/٦.

(٢) العملات الرقمية نشأتها وتطورها ومخاطر التعامل فيها، دكتور/ أحمد يحيى محمد علي/ ١٣٢، مجلة كلية التجارة، العدد ٧٣، ٢٠٢١م، جامعة أسيوط.

٣- عرفها آخرون أيضًا بأنها: "عملات رقمية افتراضية ليس لها كيان مادي ملموس أو وجود فيزيائي، منتجة بواسطة برامج حاسوبية، ولا تخضع للسيطرة أو التحكم فيها من جانب بنك مركزي، أو أي إدارة رسمية دولية، يتم استخدامها عن طريق الإنترنت في عمليات الشراء والبيع، أو تحويلها إلى عملات أخرى، وتلقى قبولًا اختياريًا عند المتعاملين بها"[(١)].

إذًا فالعملات الافتراضية ما هي إلا عملات وهمية خيالية ليست مدعومة بغطاء نقدي معدني كان أو ورقي، كما أنها ليس لها دعم قانوني من قبل البنوك المركزية للدول والمؤسسات المالية، يصدرها مبرمجون بتقنية تشفير عالية الدقة، ويتم تداولها بين طرفي المعاملة بقبول اختياري عبر شبكة الإنترنت.

وهكذا يتبين أن جميع العملات الافتراضية رقمية، وليست كل العملات الرقمية افتراضية[(٢)].

ثانيًا: نشأة العملات الافتراضية وتكوينها:

لم يكن ظهور العملات الافتراضية المشفرة وليد العصر فحسب، بل كان هناك العديد من الدعوات التي تنادي بعالم مالي أكثر حرية ويُسْر وذلك من عام ١٩٨٢م وحتى عام ١٩٩٨م، ورغم إنشاء بعض العملات الافتراضية بعد تلك الدعوات إلا أنها لم تحظ بالقبول والاهتمام، بل كان من غير المعقول تشغيل عملة رقمية لا مركزية في هذه الحقبة، ولكنها شجعت على إنشاء بعض العملات الرقمية المركزية التي تغذى برصيد خارج النظام البنكي ولكنها في النهاية تعود إلى النظام البنكي[(٣)].

(١) أثر العملات الرقمية المشفرة على مستقبل المعاملات المالية: البيتكوين نموذجًا، عبد المالك توبي، منصف شرفي/ ١٨٤، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد ١١، العدد١، ٢٠٢١م، الجزائر.

(٢) العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات، د/ منصور شطا/ ١٧٩٥.

(٣) العملات المشفرة، دكتور/ أحمد خلف حسين الدخيل/ ١٠، ١١، كلية الحقوق، جامعة تكريت-العراق.

ومما لا شك فيه أن تلك الدعوات مهدت الطريق لظهور العملات الافتراضية المشفرة، وساعد على ذلك انتشار الإنترنت وازدياد الأزمات المالية العالمية، فكان أول ظهور لعملة رقمية في الثالث من شهر يناير عام ٢٠٠٩م، من طرف مطور برمجي يدعى "ساتوشي ناكاموتو" صاحب الهوية المجهولة حتى يومنا هذا، وقد قيل إنهم مجموعة أشخاص وليس شخصًا واحدًا، وذلك من خلال بحث نشره على الإنترنت بعنوان "Bitcoin: A Peer to Peer Electronic Cash System"، موضحًا كافة التفاصيل المتعلقة بأول عملة رقمية مشفرة وهي "البيتكوين"، والذي كشف فيه عن منظومة العملة وأنها تعمل بنظام تشفير خاص يدعى (SHA-256) وآلية حمايتها من التزوير والإنفاق المزدوج أو تكرار التعاملات Double-spending[(١)]، ثم نشر أول سعر تداول بين البيتكوين والدولار، وقد كان وقتئذ (١) بيتكوين يعادل (٠.٠٠١) دولار أمريكي، ثم بدأت بعد ذلك هذه العملات تأخذ حيز الاهتمام والقبول بين منصات تداول العملات الافتراضية وكثير من الشركات في معظم الدول؛ نتيجة اللامركزية البحتة، بل أصبحت محل اهتمام المجتمعات حول العالم، ثم توالى بعد ذلك ظهور الكثير من العملات الافتراضية التي تعمل بذات تقنية عملة البيتكوين وهي تقنية البلوك تشين[(٢)]، ونتيجة للإقبال الشديد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار العملات الافتراضية بل أخذت في التذبذب صعودًا وهبوطًا على مر السنين، حتى وصلت في عام ٢٠٢٤م إلى أن الـ (١) بيتكوين يساوي أكثر من (٩٧) ألف دولار أمريكي.

---

(١) الإنفاق المزدوج Double-spending: هو مشكلة تنشأ عند إجراء معاملات العملة الافتراضية التي تنطوي على إنفاق ذات العملة عدة مرات، يمكن أن تكون المعاملات المتعددة التي تشترك في نفس المدخلات التي يتم بثها على الشبكة مشكلة، وهي عيب فريد من نوعه في العملات الافتراضية، والسبب الرئيس للإنفاق المزدوج هو أنه يمكن إعادة إنتاج العملة الافتراضية بسهولة بالغة؛ لذلك تستخدم أساليب التشفير لمنع الإنفاق المزدوج.
https://corporatefinanceinstitute.com/resources/cryptocurrency/double-spending/

(٢) العملات الرقمية نشأتها وتطورها ومخاطر التعامل فيها، د/ أحمد علي/ ١٣٢، العملات المشفرة، د/ أحمد الدخيل/ ١١، بيتكوين والعملات الرقمية النشأة والاستخدامات والآثار، عبد الرحمن عبد العزيز الفرهود/ ٩، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد ٢٦، العدد ١، ٢٠١٨م، الأردن.

تكوين العملات الافتراضية:

تعتمد فكرة تكوين العملات الافتراضية بشكل رئيس على عملية تسمى بعملية التعدين[١] أو التنقيب[٢] Mining or prospecting، وهي عبارة عن تطبيق خاص يتم تثبيته على جهاز الحاسب الآلي كمثل تطبيق التعدين المجاني Bitcoin Miner، أو عبر فتح حساب على منصات التداول كـ (gate.io- gemin- binance) وغيرهم الكثير على شبكة الإنترنت، بحيث يقوم هذا الجهاز المتصل بشبكة الإنترنت والمحمل بالتطبيق أو عبر الحساب الخاص على المنصة بعملية إنتاج وتوليد عملات افتراضية

(١) التعدين لغة: هو علم وصناعة يُعنيان باستخراج الخامات المعدنية من جوف الأرض كالذّهب والنحاس.
معجم اللغة العربية المعاصرة ١٤٧٠/٢ مادة (عدن)، المعجم الوسيط ٥٨٨/٢.

(٢) التنقيب لغة: البحث في باطن الأرض عن السَّوائل والآثار والمعادن.
معجم اللغة العربية المعاصرة ٢٢٦٣/٣ مادة (نقَّبَ)، ومثل استخراج المعادن والآثار من باطن الأرض يتم أيضًا استخراج وتكوين العملات الافتراضية عن طريق التعدين أو التنقيب بمعادلات رياضية بالغة الدقة والتعقيد.
والتعدين في عالم العملات الافتراضية: هو عملية يجري من خلالها التحقُّق من صِحّة المُعامَلات بين المستخدمين وإضافتها إلى السجلات العامة لسلسلة الكُتَل البلوك تشين"Blockchain"، وإضافة كُتَل جديدة إليها، وتعتمد هذه العملية على أن المُعدِّن يقوم بحل مسائل رياضية وألغاز مُعقَّدة باستخدام أجهزة حاسوبية متخصصة وقوية، ويتمتع المُعدِّن الأول الذي يقوم بحل اللغز بالحق في إضافة كتلته إلى سلسلة الكتل (البلوك تشين)، ويتحقق المُعدِّنون الآخرون من هذه الكتلة؛ للتأكد من صحتها ثم بثها على الشبكة، ويحصل المُعدِّن الفائز على مكافأة، والتي تشتمل على عملة افتراضية تم إنشاؤها حديثًا، ورسوم المعاملات من الكتلة التي قام بتعدينها، علمًا بأن صورة التعدين هذه هي من أكثر الصور شيوعًا وانتشارًا بين المعدنين؛ للحصول على عملات افتراضية.
وعمليات التعدين أيضًا مسؤولة عن إضافة عملات جديدة إلى المخزون الحالي، في حين أن هذا قد يبدو مثل طباعة النقود، إلا أن تعدين العملات الافتراضية يتبع مجموعة من قواعد البرمجة المُضمنة التي تحكم العملية وتمنع أي شخص من إنشاء عملات جديدة اعتباطًا، وهذه القواعد مضمنة في البروتوكولات الأساسية ويتم تطبيقها من قِبل شبكة العُقد الموزعة البلوك تشين"Blockchain". منصة "بينانس Binance" لتداول العملات الافتراضية. =
https://academy.binance.com/ar/articles/what-is-crypto-mining-and-how-does-it-work

-فهو ينقب افتراضيًا عن العملات- بشكل غير قابل للتكرار وفق برمجيات معينة، فلا يعد إنتاج العملات الافتراضية أمرًا هينًا؛ حيث يتطلب الأمر حل كثير من الألغاز والمعادلات الرياضية المعقدة والمنطقية؛ لكشف سلسلة طويلة من الأرقام والحروف وهي ما تسمى بـ (الخوارزميات)، يعمل على حلها جهاز الحاسب الآلي فهو يقوم بحل المعادلة الرياضية وبعد انتهاء الحل بنجاح يحصل صاحب الحساب على عدد معين من وحدات العملات، -ولكن ليس بالضرورة أن يصل دائمًا إلى حل، لذا قد لا يحصل على عملات افتراضية ما لم تكمل العملية الحسابية بشكل صحيح، ويتم تسجيل كل عملية تعدين صحيحة وعرضها بشكل عام على السجل العام المسمى بالبلوك تشين Blockchain وهو الذي يضم كافة المعلومات عن الحسابات التي تم استخدامها في عملية التنقيب، وعدد وحدات العملات التي تم تبادلها؛ وذلك لتحليل هذه المعاملات وللتأكد من أن المتعاملين لا يتعاملون في الوحدات نفسها بشكل مستمر، كما يتم إضافة توقيع إلكتروني[١] إلى عمليات التحويل والدفع[٢]، ثم إضافة هـذه العملات وتخزينها في المحفظة الإلكترونية[٣] الخاصـة لمن قـام بالتعـدين

(١) التوقيع الإلكتروني Electronic signature: هو توقيع الشخص الذي يوضع على مستند إلكتروني؛ لإثبات الملكية، ويعمل بتقنية تشفير متقدمة، ويتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها، ويكون له طابع متفرد يسمح بتحديد شخص المُوَقِّع ويميزه عن غيره، ينفذه تطبيق البلوك تشين، ثم يتيح لكل من على الشبكة رؤية مطابقته للعملات التي تم إنفاقها، وذلك مما يوفر الأمان والموثوقية في إجراء المبادلات المالية.
النقد الافتراضي "بيتكوين أنموذجًا"، د/ إبراهيم بن يحيى/ ٦.
https://itida.gov.eg/Arabic/Pages/E-Signature.aspx

(٢) في حالة القيام بعمليات شراء عن طريق الهواتف الذكية، فإنه عادة ما يتم استخدام التطبيقات الإلكترونية للعملات الافتراضية كتطبيقات بيتكوين، فهي تقوم بتوليد أو قراءة QR codes لتسهيل مهمة التحويل والدفع، كما تتوفر حاليًا عدة تطبيقات تعمل كخواديم تقوم بتأكيد الإجراءات التي تتم على الشبكة ثم إضافتها في كتلة التحويلات.
عملة بيتكوين الإلكترونية، محيي الدين حامد/ ٦٣.

(٣) المحفظة الإلكترونية Electronic wallet: يتم تخزين وحدات العملات الافتراضية فيما يسمى بالمحافظ الإلكترونية، وهو تطبيق يتم تنزيله على الهواتف الذكية أو أجهزة الحاسوب يحوي عنوان العميل وهو ما يسمى بـ (المفتاح العام) وملكيته من العملات الافتراضية، حيث يُمَكّنه ذلك من إجراء عمليات بيع وشراء العملات الافتراضية، عن طريق

بشكل مشفر مجهول[١].

ومن الجدير بالذكر أن جودة وقوة عملية التنقيب هذه تعتمد على قوة معالج جهاز الحاسوب، فكلما كان معالج الجهاز أقوى كانت عملية التنقيب أفضل، وبالتالي ينتج عنها توليد للعملة بشكل أكبر، وكلما زادت عمليات التعدين أصبحت الألغاز أصعب وأدق، ويتطلب حلها برامج حاسوبية متخصصة؛ لذلك يحرص دائما المنقبون على التزود بأجهزة حاسوب ذات مواصفات عالية وقوية وفائقة التطور، علمًا بأن عملية التنقيب هذه قد تتم بشكل فردي من خلال منقب واحد مستخدمًا حاسوبًا واحدًا، وقد تتم بشكل جماعي من خلال إنشاء شركات متخصصة أو عبر منصات التداول على شبكة الإنترنت في مجموعات تسمى بـ (مجموعات التنقيب)، مما يجعل العملية بينهم تنافسية وذات عوائد أكثر من العمليات التي تتم بالتنقيب الفردي، فضلًا عن أن هذه العمليات ليست مقتصرة على جهة ما أو أشخاص معينين، بل هي متاحة للجميع وفي أي مكان في العالم[٢].

= استخدامه للمفتاح الخاص به.

وهناك من المحافظ ما يسمى بمحافظ الويب: حيث يقوم مستخدم تلك المحافظ بفتح محفظته من خلال التسجيل على الموقع الإلكتروني للمحفظة ومنصات تبادل العملات الافتراضية، فهذه المحافظ تُمَكّن الشركات التي تقدمها من تخزين المفاتيح الخاصة نيابة عن عملائها، فهذه الميزة توفر الأمان للمستخدم في حالة نسيانه المفتاح الخاص بمحفظته، في حين أن هذه الميزة قد تشكل خطرًا يتمثل في الاختراق الأمني، ومن ثم الحصول على البيانات المخزنة وبالتالي سرقة الأموال.

ومن المحافظ ما يسمى بـالمحفظة المميكنة Hardware wallet: وتعرف بين المتداولين باسم (المحافظ الباردة)، وهي عبارة عن أجهزة صغيرة مصممة خصيصًا لتكون محفظة، فلا يمكن تحميل أي برنامج آخر عليها، فهي تدعم النسخ= =الاحتياطية Backup، وهو مما يجعلها أكثر أمانًا من غيرها في مواجهة السرقة الإلكترونية، حيث يمكن استعادة الأموال إذا ما ضاع الجهاز.

بيان منتدى الاقتصاد الإسلامي بشأن مشروعية البيتكوين Bitcoin/ ١٧، ١٨، الرقم (٢٠١٨/١) ٢٠١٨/١/١١م، النقد الافتراضي "بيتكوين أنموذجًا"، د/ إبراهيم بن يحيى/ ٤.

(١) النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، د/ عبد الله الباحوث/ ٢٣، ٢٤، العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات، د/ منصور شطا/ ١٨٠١ وما بعدها.

(٢) المرجعان السابقان، بيان منتدى الاقتصاد الإسلامي بشأن مشروعية البيتكوين Bitcoin / ١٦.

ومن أكثر أنواع التعدين شيوعًا والمعروفة، كما أنها الأكثر استهلاكًا للطاقة، ما يقوم به المعدنون أو المنقبون بتعدين «Mining» القطع أو الكتل الخاصة بتقنية البلوك تشين حتى يستمر العمل في الشبكات المتخصصة بالعملات الافتراضية، حيث يتنافس القائمون بالتعدين ضد بعضهم البعض للتحقق من المعاملات وإضافة كتل جديدة إلى سلسلة blockchain، ويكون ذلك مقابل الحصول على مكافأة لكل قطعة أو كتلة يتم تعدينها، بمعنى آخر: يحصل كل من يقوم بتعدين «قطعة أو كتلة» في البلوك تشين على مكافأة في صورة عدد معين من البيتكوين، قد يصل قدرها إلى (١٢.٥) بتكوين تقريبًا بحيث تتناقص هذه المكافأة مع مرور الوقت، حتى تتوازن مع قوى العرض والطلب[(١)]، وهذه الطريقة ليست من السهولة بمكان للحصول على عملة افتراضية حيث إنها تتطلب أيضًا حل عمليات وألغاز رياضية معقدة، باستخدام قوة حاسوبية هائلة[(٢)].

وهناك طرق أخرى للحصول على العملات الافتراضية بغير طريق التعدين، منها ما يأتي:

أولًا: يتم شراء العملات الافتراضية عن طريق التطبيقات الإلكترونية المتخصصة في بيع هذه العملات أو عن طريق منصات التداول المتوفرة على شبكة الإنترنت كـ(gemin– binance) وموقع بيتكوين العرب Arab-btc.net وغيرهم الكثير، أو عن طريق وسطاء، أو عن طريق البحث عن مالك للشراء منه من خلال دليل محلي كموقع (Local Bitcoins)، فبمجرد أن تقوم بإنشاء حساب إلكتروني ومحفظة إلكترونية على جهاز الحاسوب الخاص بك أو على هاتفك الذكي من خلال التطبيقات المتوافرة، ويتم دفع ثمن الوحدة محل الشراء بأي عملة نقدية سيادية كالدولار وغيرها، أو يتم

(١) قوى العرض والطلب: هو قانون يبين العلاقة القائمة بين العرض والطلب من ناحية وبين الأسعار من ناحية أخرى، فكلما ازداد عرض المنتجات نقص السعر، وكلما ازداد الطلب على المنتجات ارتفع السعر ضمن السوق الحرة.
القاموس الاقتصادي، دكتور/ محمد بشير علية/ ٣٢١، ط١، ١٩٨٥م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

(٢) بيتكوين والعملات الرقمية النشأة والاستخدامات والآثار، عبد الرحمن الفرهود/ ٩.

بيع وحدات منها كدفعة مقابل سلع أو خِدْمات، ومن خلال وسيلة دفع يتم الاتفاق عليها بين المتعاملين، فحينئذ تنتقل ملكية الوحدة من طرف إلى آخر، وتعد هذه الطريقة من أسهل الطرق وأيسرها للحصول على عملة افتراضية، فضلًا عن أنها متاحة للجميع[١].

ثانيًا: يمكن الحصول على العملات الافتراضية عن طريق أجهزة الصراف الآلي التي تمت صناعتها خصيصًا لهذا الغرض، وكان أول جهاز صراف آلي خاص بعملة البيتكوين (BTM) تم تركيبه في مدينة فانكوفر بإقليم (بريتيش كولومبيا) الكندي في التاسع والعشرين من شهر أكتوبر لعام ٢٠١٣م، وتم تفعيله في عام ٢٠١٥م، ومع تزايد شعبية العملات الافتراضية لا سيما البيتكوين، زاد كذلك عدد أجهزة الصراف الآلي، وتوجد حاليًا عشرات الآلاف من أجهزة الصراف الآلي للعملات الافتراضية في جميع أنحاء العالم، بلغ عدد الدول المفعلة لهذه الأجهزة (٧٨) دولة، توجد غالبيتها في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها أيضًا منتشرة في بلدان أخرى، وأما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيوجد فيها ما يقرب من (١٣٤) ماكينة صرف بيتكوين حتى بداية عام ٢٠٢٤م، وذلك وفقًا لمتتبع ماكينات صرف بيتكوين (Bitcoin ATM Radar)[٢].

وجهاز الصراف الآلي الخاص بالعملات الافتراضية يشبه جهاز الصراف الآلي التقليدي الخاص بالبنك، ولكنه يختلف عنه بعض الشيء، فلا بد أولًا من إنشاء محفظة إلكترونية ليكون لدى المشتري عنوان محفظة يمكنه من إنشاء رمز QR[٣] ليتلقى عليه العملات الافتراضية الخاصة به، وقد تتطلب بعض الأجهزة

(١) العملات الرقمية الافتراضية طريق لتمويل الإرهاب، عاصم عادل محمد العضايلة/ ٣٧، مجلة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، المجلد ١، العدد ١، ٢٠٢٠م، جامعة الزيتونة-الأردن، النقد الافتراضي "بيتكوين أنموذجًا"، د/ إبراهيم بن يحيى/ ٦.

(٢) عملة بيتكوين الإلكترونية، محيي الدين حامد/ ٦٤، النقد الافتراضي "بيتكوين أنموذجًا"، د/ إبراهيم بن يحيى/ ٦،
منصة "بينانس Binance" لتداول العملات الافتراضية.
https://academy.binance.com/ar/articles/what-are-bitcoin-atms

(٣) رمز QR: QR Code هو اختصار للكلمة الإنجليزية Quick Response code والتي تعني

التحقق من هوية المشتري كرقم هاتفه أو هوية مزودة بصورة في بعض الحالات، ويعتمد هذا على مقدار العملات الذي يشتريه أو يبيعه، ثم بعد ذلك يتطلب منه مسح رمز QR الخاص بمحفظته ضوئيًا عندما يكون مستعدًا للشراء، حتى يعرف الجهاز مكان إرسال العملات الافتراضية الخاصة به، ثم بعد ذلك يقوم بدفع النقود عن طريق إيداعها في الجهاز أو تمرير بطاقة الدفع، وبمجرد أن تؤكد سلسلة البلوك تشين هذه المعاملة التي قد تستغرق بعض الوقت قد يصل إلى عشر دقائق، ستظهر العملات الافتراضية في المحفظة، وهذه الطريقة على الرغم من أنها تبدو سهلة إلا أنها باهظة التكلفة، فمعظم أجهزة الصراف الآلي للعملات الافتراضية تأتي برسوم مرتفعة للغاية، حيث إن فرض الرسوم يتراوح ما بين ٧% إلى ٢٠% لكل معاملة[1].

ولعل ما سبق بيانه يكون قد أزال كثيرًا من الغموض حول ماهية العملات الافتراضية وتكوينها وطرق الحصول عليها.

رمز الاستجابة السريعة، وهو رمز ثنائي الأبعاد صُمم أولًا من طرف شركة تدعى Denso التابعة لشركة تويوتا؛ بهدف تسهيل تعقب السيارات أثناء دورة التصنيع، لينتشر بعدها في كافة المجالات؛ نظرًا للمزايا التي يوفرها وحجم البيانات التي يستطيع تخزينها، ويتكون رمز الاستجابة السريعة من وحدات سوداء مرتبة بشكل معين على خلفية بيضاء مربعة الشكل، يؤدي مسحها ضوئيًا إلى إظهار البيانات المخزنة التي ترمز إليها، كما توفر تقنية رمز الاستجابة السريعة إمكانية الوصول الفوري إلى روابط، دون الاضطرار إلى إعادة كتابتها على متصفح الهاتف الذكي، وأيضًا يمكن أن تستخدم هذه التقنية في تشفير معلومات شخصية، وتحويلها إلى رموز على بطاقات يمكن قراءتها باستخدام كاميرا الهاتف.
موقع مركز الحاسبة الإلكترونية- جامعة بغداد.
https://cc.uobaghdad.edu.iq/?p=٤٠٧

(١) منصة "بينانس Binance" لتداول العملات الافتراضية.
https://academy.binance.com/ar/articles/what-are-bitcoin-atms

المطلب الثاني

حكم تعدين العملات الافتراضية والتكييف الفقهي لصور التعدين للحصول عليها

ويشتمل على فرعين:

- الفرع الأول: حكم تعدين العملات الافتراضية.
- الفرع الثاني: التكييف الفقهي لصور التعدين للحصول على العملات الافتراضية.

الفرع الأول

حكم تعدين العملات الافتراضية

إن العملات الافتراضية هي من التقنيات المالية الحديثة التي لم يكن لها وجود في سابق الزمان، فما هي إلا مجرد أرقام ورموز يتوصل إليها بواسطة حل كثير من الألغاز والمعادلات الرياضية شديدة الدقة والتعقيد، ولقد تعرضت سابقًا لكيفية تعدين العملات الافتراضية للحصول عليها، فعملية التعدين تتم بطريقتين: إما بطريقة التعدين الفردي، وإما بطريقة التعدين الجماعي المسمى بـ (مجموعات التنقيب) عبر شركات أو مؤسسات متخصصة على شبكة الإنترنت، وسواء كانت هذه المجموعات معلومة الجهة كالعملات التي تصدرها بعض الحكومات أو مجهولة الجهة، فما هو حكم التعدين أو التنقيب عن العملات الافتراضية؟ وبمعنى آخر ما هو حكم خلق المال وإيجاده من لا شيء؟

اتفق الفقهاء على أن إصدار وتعدين العملات لا بد وأن يكون من شيء له وجود حقيقي ملموس كالأموال والعملات الصادرة من أحد النقدين (الذهب أو الفضة) أو من غيرهما كالنحاس أو الأوراق المالية المتعامل بها الآن[1]، واختلف

(١) البناية شرح الهداية، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي بدر الدين العيني ٣٦٠/٧ وما بعدها، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية- بيروت، فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام ١٤٣/٦، دار الفكر، التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، خليل بن إسحاق بن موسى، =

الفقهاء المعاصرون في حكم إصدار العملات وتعدينها من شيء ليس له وجود حقيقي ملموس.

اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم التعدين أو التنقيب عن العملات الافتراضية على قولين:

القول الأول: يحرم التعدين أو التنقيب عن العملات الافتراضية، وهذا ما ذهب إليه الدكتور/ هيثم بن جواد الحداد[1]، ومعظم دور الإفتاء الشـرعية كـدار

=

ضياء الدين الجندي المالكي ٣٢/٧، المحقق: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب، ط١ ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، صالح بن عبد السميع الآبي الأزهري ٥٢٨/١، المكتبة الثقافية- بيروت، النجم الوهاج في شرح المنهاج، كمال الدين، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدَّمِيري أبو البقاء الشافعي ٢١٦/٣، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م، دار المنهاج- جدة، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي ١٠٤/٣، ط أخيرة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، دار الفكر- بيروت، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات، منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن ابن إدريس البهوتى الحنبلى ٢٠٨/٢، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م، عالم الكتب، الفوائد المنتخبات في شرح أخصر المختصرات، عثمان بن عبد اللَّه بن جامع الحنبلي ٩٤/٢، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، مؤسسة الرسالة- بيروت، المحلى بالآثار، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري ٤٤٨/٧، دار الفكر- بيروت، التاج المُذْهَب لأحكام المَذْهَب شرح متن الأزهار في فقه الأئمة الأطهار، العلامة القاضي أحمد بن قاسم العنسي اليماني= =الصنعاني ١٥٠/٣، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م، دار الحكمة اليمانية- صنعاء، المبسوط في فقه الإمامية، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي ١٦٨/٣، علق عليه: السيد محمد تقي الكشفي، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، دار الكتاب الإسلامي- بيروت، شرح كتاب النيل وشفاء العليل، الإمام محمد بن يوسف أطفيش ٣٠٥/١٠، ط٢، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م، دار الفتح- بيروت، الفقه الإسلامي وأدلته، الأستاذ الدكتور/ وهبة بن مصطفى الزحيلي ٣٦٦٧/٥، دار الفكر- دمشق.

(١) عضو في مجلس المستشارين للمنظمات الإسلامية في المملكة البريطانية المتحدة، بما في ذلك مجلس الشريعة الإسلامية، وأمين لمؤسسة البحوث والتنمية الإسلامية.
موقع الدرر السنية، حكم التعامل بالعملة الإلكترونية المشفرة: (البتكوين) وأخواتها، ٧ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ.

https://dorar.net/article/١٩٨٢

الإفتاء المصرية[١]، ودار الإفتاء الفلسطينية[٢].

القول الثاني: إن التعدين يعد من التقنيات الحديثة المسكوت عنها من قبل الشرع، والأصل في المسكوت عنه العفو الشرعي، أي: الإباحة[٣]، ...

---

(١) أكد فضيلة الأستاذ الدكتور/ شوقي علام -مفتي الجمهورية السابق- "أنه لا يجوز شرعًا تداول عملة "البتكوين" والتعامل من خلالها بالبيعِ والشراءِ والإجارةِ وغيرها، بل يُمنع من الاشتراكِ فيها....". تم نشر الفتوى بتاريخ ٢ يناير ٢٠١٨م.
https://www.dar-alifta.org/ar/Articles/٥٦١٧/%D%٨٥%٩D%٨١%٩D%٨AA%D٨%٩A

(٢) يرى مجلس الإفتاء الأعلى: أنه "يحرم تعدين البيتكوين....", تم نشر القرار بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٧م.
https://www.darifta.ps/majles٢٠١٤/showfile/show.php?id=٢٦٩

(٣) علمًا بأن هذا الأصل مختلف فيه بين الفقهاء، فمنهم من رأى أن الأصل في الأشياء المسكوت عنها الإباحة، كالحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، والزيدية، والإباضية.
غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، أحمد بن محمد مكي، أبو العباس، شهاب الدين الحسيني الحموي الحنفي ٢٢٣/١، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، دار الكتب العلمية، الفواكه الدواني للنفراوي على رسالة بن أبي زيد القيرواني، أحمد ابن غانم بن سالم بن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي ٢٨٤/٢، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م، دار الفكر، الأشباه والنظائر، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ٦٠/١، ط١ ١٤١١هـ- ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية، العدة شرح العمدة، عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد، أبو محمد بهاء الدين المقدسي ٤٨٥/١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، دار الحديث- القاهرة، الروضة الندية، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي ٢٣/٣، المحقق: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري، دار ابن القيم- الرياض، شرح كتاب النيل لأطفيش ٢٥٠/٩.
ومنهم من رأى أن الأصل فيها التحريم، قاله الشيخ/ الحسن بن حامد رحمه الله من الحنابلة.
العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء ١٢٣٨/٤، المحقق: د/ أحمد بن علي بن سير المباركي، ط٢، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، بدون ناشر.
ومنهم من رأى التوقف، وهو قول عند الحنفية، واختاره الإمام/ تاج الدين السبكي رحمه الله من الشافعية، والظاهرية.
الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري ٥٧/١، وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م، دار الكتب العلمية- بيروت، الأشباه والنظائر، تاج الدين عبد
=

ذهب إلى ذلك الأستاذ الدكتور/ سعد بن تركي الخثلان[١]، والأستاذ الدكتور/ نايف العجمي[٢]، والدكتور/ إبراهيم بن أحمد بن محمد يحيى[٣]، وهو ما استقر عليه منتدى الاقتصاد الإسلامي المنعقد بشأن مشروعية البيتكوين[٤].

سبب الاختلاف: هو مدى اعتبار التقنيات الحديثة أداة من الأدوات المالية المعترف بها والمستخدمة في إصدار العملة، فمن لم يعتبر أن التقنيات الحديثة يمكن أن تكون أداة مالية لإصدار العملات حرم التعدين، ومن اعتبر التقنيات الحديثة أداة مالية يمكن الاستفادة منها في إصدار العملات أباح التعدين.

الأدلة والمناقشة

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بتحريم التعدين أو التنقيب عن العملات الافتراضية بالكتاب، والمعقول:

الوهاب بن تقي الدين السبكي ٢٥٣/١، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م، دار الكتب العلمية، الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري ٥٢/١، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة- بيروت.

(١) أستاذ الفقه بكلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وعضو الهيئة العالمية للاقتصاد والتمويل، وعضو الهيئة الشرعية لمصرف الراجحي وشركة الراجحي المالية.
تراجع فتواه على موقعه الرسمي بعنوان: ما حكم التعامل بالعملات الرقمية مثل البيتكوين؟ بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٦م.
https://saadalkhathlan.com/fatwas/٤٧٢٢٥

(٢) أستاذ مساعد بكلية الشريعة جامعة الكويت، ووزير الأوقاف السابق، ورئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في (مجموعة الامتياز الاستثمارية) بدولة الكويت.
تراجع فتواه على صفحته على موقع YouTube بعنوان: التكييف الفقهي والحكم الشرعي للعملات الرقمية المشفرة، بتاريخ ٢٠١٨/١/١٧م.
https://www.youtube.com/watch?v=UiZx٠R-K٧fE

(٣) عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، النقد الافتراضي "بيتكوين أنموذجًا"، د/ إبراهيم بن يحيى/ ٢١، العملات الافتراضية: البيتكوين أنموذجًا "دراسة تأصيلية تطبيقية"، حسين البلوشي/ ٣٤.

(٤) بيان منتدى الاقتصاد الإسلامي بشأن مشروعية البيتكوين Bitcoin/ ٢٤.

الكتاب: قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [١].

وجه الدلالة: دل صريح الآية الكريمة على أن جميع ما في العالم لله تعالى، فالخلق له؛ لأنه الخالق، وجميع الأمور تجري بقضائه وقدره، وهو مجريها ومنشئها فلا يبقى بعد هذا لأحد شيء[٢]، وعلى هذا، فإن أي خلق أو إيجاد للمال من لا شيء أمر محرم شرعًا، فهو ابتداء اعتداء على حق الخالق في الخلق؛ لأنه وحده جل وعلا من يوجد شيئًا من لا شيء[٣].

ويمكن أن يناقش ذلك بأن: تعدين العملات الافتراضية ليس خلقًا أو إيجادًا من لا شيء، إذ إن الأجهزة الحاسوبية المطورة وشبكات الإنترنت واستخدامها في حل الألغاز والمعادلات الرياضية كل ذلك من خلق الله ﷻ ويقع تحت سلطانه ولوائه، وهو مما علمه للإنسان وسخره له وأباح استعماله.

والمعقول من وجهين:

١- أن خلق المال يمنح فرصة لإيجاد مال وهمي ليس له أي غطاء، بل ويمكِّنُ العدد المحدود الذي يمتلك مهارات خلق المال من الحصول على الثروة، وربما احتكارها، ولكونه غير منضبط فهو باب واسع للغش والخداع[٤].

ويمكن أن يناقش ذلك بأن: الأمر ليس على إطلاقه، فهناك بعض العملات الافتراضية التي أصدرت من قبل بعض الحكومات أو المؤسسات كعملة "عابر" وهي عملة مشتركة بشكل ثنائي أصدرها المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة ومؤسسة النقد العربي السعودي في المملكة العربية السعودية، حيث إنها تتمتع بغطاء نقدي كامل وتخضع لسلطة مركزية، ويتم التعامل بها في نطاق ضيق

---

(١) سورة الأعراف من الآية: (٥٤).

(٢) التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري ١٧٦/٩، ط١، ١٤٣٠ هـ، عمادة البحث العلمي- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(٣) موقع الدرر السنية، حكم التعامل بالعملة الإلكترونية المشفرة: (البتكوين) وأخواتها، د/ هيثم بن جواد الحداد.

https://dorar.net/article/١٩٨٢

(٤) الموقع الإلكتروني السابق.

ومحدود أي: بين البنوك والمؤسسات المالية فحسب[١]، ومثلها أيضًا عملة الريبل "Ripple" حيث يتم تداولها بشكل خاص، ومنها أيضًا العملات التي ستقوم بتعدينها بعض الحكومات؛ ليتم التعامل بها بين الأفراد -كما سيأتي بيانه-.

٢- أن ضرب العملة وإصدارها حق خالص لولي الأمر أو من يقوم مقامه من المؤسسات النقدية[٢]، بل إنها من أخص وظائف الدولة حتى تكون معلومة المصرف والمعيار، ومن ثم يحصل اطمئنان الناس إلى صلاحيتها وسلامتها من التزييف والتلاعب والتزوير سواء بأوزانها أو بمعيارها[٣].

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بأن التعدين يعد من التقنيات الحديثة المسكوت عنها من قبل الشرع، والأصل في المسكوت عنه العفو الشرعي، أي: الإباحة، بالكتاب، والسنة، والأثر، والمعقول:

الكتاب: قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿**وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ**﴾[٤].

---

(١) التقرير النهائي لمشروع عابر/ ١١، ١٤، موقع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
https://www.centralbank.ae/ar/our-operations/fintech-digital-transformation/aber/

(٢) وهذا ما اتفق عليه الفقهاء، حيث يكره لغير الإمام أو من ينوب عنه ضرب الأموال؛ لأنه لا يؤمن فيه الغش والإفساد.
البناية شرح الهداية لبدر الدين العيني ٣٧٢/٣، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي ٣٤٠/٤، ط٣، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م، دار الفكر، المجموع شرح المهذب، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ١١/٦، دار الفكر، الجامع لعلوم الإمام أحمد، أبو عبد الله أحمد بن حنبل، خالد الرباط، سيد عزت عيد ٣٦/١٣، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث- الفيوم، التاج المذهب لابن قاسم العنسي ٤٢٦/٤، شرح كتاب النيل لأطفيش ٣٩٠/٨، ٣٩١.

(٣) موقع دار الإفتاء المصرية.
https://www.dar-alifta.org/ar/Articles/٥٦١٧/%D%٨٥%٩D%٨١%٩D%٨AA%D٨%٩A

(٤) سورة الجاثية من الآية: (١٣).

وجه الدلالة: دلت الآية الكريمة على أن الله ﷻ خلق وسخر لنا الأشياء، وذلك من حيث الانتفاع بها على الوجه الذي نريده، فدل على أن الأصل في الأشياء المسكوت عنها الإباحة[١].

ونوقش استدلالهم بأنه: ليس في الآية الكريمة دليل إلا على أن الأشياء خلقت وسخرت لنا، ولا يدل ذلك على أنها أبيحت لنا؛ إذ يجوز أن يُخلق ويُسخر لنا ولا يباح، بل يتوقف ذلك على إذن من جهته[٢].

والسنة: عن سلمان الفارسي ﷺ أن النبي ﷺ قال: «الْحَلَالُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ، فَهُوَ مِمَّا عَفَا عَنْهُ»[٣].

وجه الدلالة: دل الحديث الشريف على أن ما بيَّن الله أو بيَّن رسولُه ﷺ تحليلَه فهو حلال، وما بيَّنا تحريمَه فهو حرام، والحديث يقتضي أن الأصل في الأشياء الإباحة[٤]، إذًا فالتعدين مطلقًا بأي وسيلة كانت من الأمور المباحة التي لم يحرمها الشرع.

---

(١) التفسير الوسيط للواحدي ٩٦/٤.

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ١٠/٨، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م، دار الكتبي.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، أبواب اللباس، باب ما جاء في لبس الفراء ٢٧٢/٣ حديث (١٧٢٦)، المحقق: بشار عواد معروف، ١٩٩٨م، دار الغرب الإسلامي- بيروت، وقال: "هذا حديث غريب، لا نعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه"، وابن ماجه في سننه بلفظه، ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، كتاب الأطعمة، باب ما جاء في أكل الجبن والسمن ١١١٧/٢ حديث (٣٣٦٧)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، والحاكم في مستدركه، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، كتاب الأطعمة ١٢٩/٤ حديث (٧١١٥)، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية- بيروت، وقال: "هذا حديث صحيح".

(٤) حاشية السندي على سنن ابن ماجه = كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه، محمد بن عبد الهادي نور الدين السندي ٣٢٦/٢، دار الجيل- بيروت، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري ٣٢٤/٥، دار الكتب العلمية- بيروت.

ويمكن أن يناقش ذلك بأن: التعدين أو التنقيب عن المعادن النفيسة من باطن الأرض يفرق عن تعدين العملات الافتراضية، إذ الأولى لها وجود فيزيائي ملموس في واقع الأمر بخلاف العملات الافتراضية.

والأثر: أن سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ قال: "هممت أن أجعل الدراهم من جلود الإبل فقيل له: إذا لا بعير، فأمسك"[(١)]، فهنا سيدنا عمر ﷺ كاد أن يجعل العملة من جلود الإبل، وإن صح هذا الأثر عنه، فهو يفهم منه أمران، أولًا: أنه ليس للعملة طبيعة معينة ولا شكل محدد، ثانيًا: إمساك سيدنا عمر ﷺ عن ذلك إنما كان خوفًا على الثروة الحيوانية، ولم يعتمد ذلك على قبول الناس من عدمه.

والمعقول من ثلاثة وجوه:

١- ما جاء عن الإمام مالك رحمه الله مما يدل على ذلك حيث يقول: "ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها سِكَّةٌ وَعَيْنٌ لكرهتها أن تباع بالذهب والوَرِق نَظِرَةً أي: مؤجلة"[(٢)]، فأعطى الجلود حكم النقود إذا جرى تعامل الناس بها[(٣)].

٢- قال الإمام ابن تيمية- رحمه الله-: "إن النقود لا يعرف لها حد طبعي ولا شرعي بل مرجعها إلى العادة والاصطلاح؛ وذلك لأنها في الأصل لا يتعلق المقصود بها، بل الغرض أن تكون معيارًا لما يتعاملون به الناس، فالنقود -على الأغلب- لا تقصد لنفسها، بل هي وسيلة إلى التعامل بها؛ ولهذا كانت أثمانًا"[(٤)].

ونوقش استدلالهم بالأثر والمعقول بأن: النقود التي أراد إصدارها سيدنا عمر ﷺ، واعتبرها وأجازها الإمام مالك- رحمه الله-، والتي ذكرها الإمام ابن

(١) لم أعثر عليه إلا في: فتوح البلدان، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُري ٤٥٢/١، ١٩٨٨م، دار الهلال- بيروت.
(٢) المدونة للإمام مالك ٥/٣.
(٣) العملات الافتراضية: البيتكوين أنموذجًا "دراسة تأصيلية تطبيقية"، حسين البلوشي/ ٣٤.
(٤) مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ٢٥١/١٩، ٢٥٢، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م، مجمع الملك فهد- المدينة المنورة.

تيمية- رحمه الله- هي نقود محسوسة، وليس ذلك بصادق على العملات الافتراضية؛ إذ ليس لها وجود فيزيائي[١].

ويمكن أن يجاب عن ذلك: بأن العملات الافتراضية ما هي إلا نوع جديد وشكل معاصر نتيجة للثورة الصناعية الرابعة التي يعشيها العالم أجمع، فالعالم يسير نحو كل ما هو إلكتروني بشكل عام كما بدا لنا في الآونة الأخيرة، فلا مانع من أن تتخذ العملات والأموال طبيعة مختلفة، ويتم تداولها بطرق مستحدثة لم تكن موجودة من قبل، فليس هناك مانع يمنع من الجواز.

٣- أن عملية التعدين ما هي إلا استباق إلى أمر مباح غير مملوك للغير[٢].

ويناقش ذلك بأنه: لا بد وأن يكون هذا الأمر مأذونًا فيه من غير غش أو تحايل[٣].

القول المختار:

وبعد عرض أقوال الفقهاء في حكم التعدين أو التنقيب عن العملات الافتراضية، وأدلتهم، ومناقشة ما أمكن مناقشته، يتبين لي أن القول الأولى بالقبول هو ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني القائلون بإباحة تعدين العملات الافتراضية، ولكن لا بد وأن تكون هذه الإباحة مقيدة بالإذن من قبل رئيس الدولة أو من ينوب عنه من السلطات المختصة؛ حتى لا يكون افتياتًا على حقهم، ولإحكام السيطرة على كميات تعدين وإصدار وحدات العملات؛ تلافيًا لحدوث المخاطر لا سيما الاقتصادية، مثل العملات التي أصدرتها بعض الحكومات أو بعض المؤسسات ليتم تداولها في عمليات التحويل المالي داخل الهيئات المالية، ثم إنه لم يوجد دليل شرعي من أدلة التشريع المعتبرة يحظر الانتفاع بهذه التقنيات المالية الحديثة، أو اتخاذها كأداة ووسيلة يمكن من خلالها تعدين وإصدار عملات يتم تداولها بين خاصة الناس وعامتهم، فيبقى تعدينها والتنقيب عنها على أصل الأشياء وهو الحل والإباحة -والله تعالى أعلى وأعلم-.

(١) العملات الافتراضية واقعها وتكييفها الفقهي وحكمها الشرعي، د/ عمر الجميلي/ ١٨٩.
(٢) النقد الافتراضي "بيتكوين أنموذجًا"، د/ إبراهيم بن يحيى/ ٢١.
(٣) العملات الافتراضية: البيتكوين أنموذجًا "دراسة تأصيلية تطبيقية"، حسين البلوشي/ ٣٤.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عملية التعدين لا بد وأن ينتفي فيها ضرران أساسيان:

أولًا: الضرر الخاص: وهو خسارة المُعَدِّن، فيشُترط أن يغلب على ظن المُعَدِّن إمكانية فوزه بالتعدين بما يعوضه خسارة ما ينفقه؛ إذ حفظ المال مما يغلب على الظن تلفه وهلاكه به واجب في الشرع، ومعلوم أن حفظه من المقاصد الكلية التي حثت عليها الشريعة الإسلامية؛ لما جاء عن النبي ﷺ أنه قال: "إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلاَثًا: قِيلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةَ المَالِ..."[(١)].

ثانيًا: الضرر العام: وهو الإخلال بالطاقة الكهربائية العامة، فيشُترط للتعدين ألا يعود بالضرر على الموارد الكهربائية لعامة الناس في البلدان التي لا تملك طاقة كهربائية كفئًا، فتعدين العملات الافتراضية يستهلك طاقة كهربائية تتجاوز استهلاك دول عدة مجتمعة، وتتقدم على بعض الدول ذات المستوى المرتفع في استهلاك الكهرباء.

والضرر محرم بكل صوره عامًا كان أو خاصًا؛ لما روي عن عبادة بن الصامت ﷺ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَضَى أَنْ لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»[(٢)]،

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، كتاب الزكاة، باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لاَ يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣] وَكَمْ الغِنَى ١٢٤/٢ جزء من حديث (١٤٧٧)، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط١، ١٤٢٢هـ، دار طوق النجاة.

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره ٧٨٤/٢ حديث (٢٣٤٠)، قال البوصيري رحمه الله في إسناده: "رجاله ثقات إلا أنه منقطع"، وقال ابن رجب الحنبلي رحمه الله: "روي هذا الحديث من طرق يعضد بعضها بعضًا".
جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السَلامي، البغدادي ٢١٠/٢، المحقق: شعيب الأرناؤوط، إبراهيم باجس، ط٧، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م، مؤسسة الرسالة- بيروت، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز ابن عثمان البوصيري الكناني الشافعي ٤٨/٣، المحقق: محمد المنتقى الكشناوي، ط٢، ١٤٠٣هـ، دار العربية- بيروت.

والضرر العام أشد منعًا، فإذا انطوى التعدين على الإضرار، فإنه يصير من باب جلب المصلحة المأذون فيها بإيقاع الضرر العام، وهو مما يجب الكف عنه[١].

الفرع الثاني

التكييف الفقهي لصور التعدين للحصول على العملات الافتراضية

إن المُعدِّن قد يحصل على العملات الافتراضية من خلال عمليات التنقيب عن العملات أو التعدين للكتل الخاصة بالسجل العام المسمى بالبلوك تشين، وذلك يتم إما بعمل فردي أو بالاشتراك مع مجموعات التنقيب عبر التطبيقات الإلكترونية أو منصات التداول.

لقد خَرّجَ الفقهاء المعاصرون تكييف عملية التعدين للحصول على العملات الافتراضية على تخريجين، فمنهم من قال إن عملية التعدين مطلقًا سواء كان فرديًا أو جماعيًا تندرج تحت عقد الجِعَالة[٢]، ومنهم من خص عملية التعدين الجماعي فقط بأنها تندرج تحت شركة الأعمال أو الأبدان[٣]، وسأوضح كل منهما على نحو من التفصيل:

أولًا: أن عملية التعدين بصورها تندرج تحت عقد الجِعَالة:

الجِعَالَة لغة: من الجُعْلُ بالضم: وهو مَا جعلتَه للْإِنْسَان أجرًا على عمله[٤].

واصطلاحًا عند الفقهاء: عند الحنفية: هو ما جُعِلَ من شيء للإنسان على شيء يفعله[٥].

---

(١) النقد الافتراضي "بيتكوين أنموذجًا"، د/ إبراهيم بن يحيى/ ٢٠، ٢١.

(٢) الأحكام الفقهية بالعملات الإلكترونية "عملة بيتكوين نموذجًا" دراسة فقهية مقارنة، الدكتور/ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب العقيل/ ١١٩، المجلد ٤، العدد ١٧، ٢٠١٨م، مجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية، جامعة الطائف.

(٣) النقد الافتراضي "بيتكوين أنموذجًا"، د/ إبراهيم بن يحيى/ ٢١.

(٤) تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور ٢٤٠/١ مادة (جعل)، المحقق: محمد عوض مرعب، ط١، ٢٠٠١م، دار إحياء التراث العربي- بيروت، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ١٦٥٦/٤، المحقق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، دار العلم للملايين- بيروت.

(٥) البناية شرح الهداية لبدر الدين العيني ٩٨/٧، فتح القدير لابن الكمال ٣/٥.

وعند المالكية: عقد معاوضة على عمل آدمي بعوض ناشئ عن محله به، لا يجب عوضه إلا بتمامه[١].

وعند الشافعية: التزام عوض معلوم على عمل معين معلوم أو مجهول بمعين أو بمجهول[٢].

وعند الحنابلة: أن يجعل جُعْلًا لمن يعمل له عملًا من رد آبق أو ضالة، أو بناء، أو خياطة، وسائر ما يستأجر عليه من الأعمال[٣]، أو هي جعل الشيء من المال لمن يفعل أمر كذا[٤].

وعند الزيدية: التزام عوض معلوم على عمل معين معلوم أو مجهول[٥].

التعريف المختار: وبعد عرض تعريفات الفقهاء للجِعَالَة يتبين أن التعريف المختار هو تعريف السادة المالكية؛ حيث جاء تعريفهم جامعًا لأفراد المعرف مانعًا لدخول غيره من العقود كالمساقاة والمضاربة، وذلك بخلاف التعريفات الأخرى، ويلاحظ على بقية التعريفات اشتراكهم اللفظي مع التعريف اللغوي ومع عدم ذكر أن الجُعْل لا يجب إلا بتمام العمل -والله تعالى أعلى وأعلم-.

وفي الجملة فإن عملية التعدين سواء كان فرديًا أو جماعيًا ما هي إلا عقد معاوضة يتم بين طرفين أو أكثر والطرفين هما الجاعل والمُعَدِّن، والجاعل هنا هم القائمون والمسؤولون عن التطبيقات الإلكترونية الخاصة بالعملات الافتراضية أو منصات التداول على شبكة الإنترنت، كما يتوفر فيها العمل وهو التنقيب عن

(١) المختصر الفقهي لابن عرفة، محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي المالكي، أبو عبد الله ٣٤٥/٨، المحقق: د. حافظ عبد الرحمن محمد خير، ط١، ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م، مؤسسة خلف أحمد الخبتور، مواهب الجليل للحطاب ٤٥٢/٥.

(٢) تكملة المجموع للمطيعي ١١٥/١٥، نهاية المحتاج لشمس الدين الرملي ٤٦٥/٥.

(٣) الكافي في فقه الإمام أحمد، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي ١٨٦/٢، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م، دار الكتب العلمية.

(٤) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي ٣٨٩/٦، ط٢، دار إحياء التراث العربي.

(٥) التاج المذهب لابن قاسم العنسي ٩٧/٣.

العملات أو التعدين لقطعة أو كتلة في "البلوك تشين"، والعوض والجُعْل وهو المكافأة إما بالحصول على العملات الافتراضية بعد تعدينها أو بالحصول على عدد وحدات معينة من العملات بعد تعدين كتلة في السجل العام "البلوك تشين".

حكم الجِعَالة: فقد اتفق جمهور الفقهاء[١] على أن عقد الجِعَالة مباح ومشروع مطلقًا على جميع الأعمال، ذهب إلى ذلك فقهاء المالكية[٢]، والشافعية[٣]، والحنابلة[٤]، والظاهرية[٥]، والزيدية[٦]، والإمامية[٧]، والإباضية[٨].

واستدلوا بإباحة عقد الجِعَالة مطلقًا على جميع الأعمال بالكتاب، والسنة، والمعقول:

الكتاب: قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿قَالُوا نَفْقِدُ صُوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾[٩].

---

(١) خلافًا للحنفية: فيباح عندهم عقد الجِعَالة في حالة واحدة ألا وهي رد العبد الآبق.
بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي ٢٠٣/٦، ط٢، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، دار الكتب العلمية، رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي ٢٨٠/٤، ط٢، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م، دار الفكر- بيروت.
ولا يوجد في زمننا عبيد ولا رقيق، والجِعَالَة عقد معاوضة على عمل، فلا تختص بعمل دون عمل سوى أن يكون مباحًا، وقد يحتاج إليها؛ لذا فإنها تجوز في جميع الأعمال مطلقًا.

(٢) المعونة على مذهب عالم المدينة «الإمام مالك بن أنس»، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي ١١١٤/١، المحقق: حميش عبد الحقّ، المكتبة التجارية- مكة المكرمة، مواهب الجليل للحطاب ٤٥٢/٥.

(٣) تكملة المجموع للمطيعي ١١٦/١٥، نهاية المحتاج لشمس الدين الرملي ٤٦٥/٥.

(٤) الإنصاف للمرداوي ٣٩٠/٦، منتهى الإرادات للبهوتي ٢٩١/٣، ٢٩٢.

(٥) المحلى بالآثار لابن حزم ٣٣/٧.

(٦) التاج المذهب لابن قاسم العنسي ٩٧/٣.

(٧) المبسوط للطوسي ٣٣٢/٣.

(٨) شرح كتاب النيل لأطفيش ٦٥/١٠.

(٩) سورة يوسف من الآية (٧٢).

وجه الدلالة: دلت الآية الكريمة على إباحة الجِعَالة، وقد أبيحت للضرورة، فإنه يجوز فيها من الجهالة ما لا يجوز في غيرها، فإذا قال الرجل: من فعل كذا فله كذا صح[(١)]، وهو عين ما يوجد في عملية التعدين.

والسنة: عن أبي سعيد الخدري ﷺ أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَتَوْا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ العَرَبِ فَلَمْ يَقْرُوهُمْ، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ، إِذْ لُدِغَ سَيِّدُ أُولَئِكَ، فَقَالُوا: هَلْ مَعَكُمْ مِنْ دَوَاءٍ أَوْ رَاقٍ؟ فَقَالُوا: إِنَّكُمْ لَمْ تَقْرُونَا، وَلاَ نَفْعَلُ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعْلًا، فَجَعَلُوا لَهُمْ قَطِيعًا مِنَ الشَّاءِ، فَجَعَلَ يَقْرَأُ بِأُمِّ القُرْآنِ، وَيَجْمَعُ بُزَاقَهُ وَيَتْفِلُ، فَبَرَأَ فَأَتَوْا بِالشَّاءِ، فَقَالُوا: لاَ نَأْخُذُهُ حَتَّى نَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلُوهُ فَضَحِكَ وَقَالَ: «وَمَا أَدْرَاكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ، خُذُوهَا وَاضْرِبُوا لِي بِسَهْمٍ»[(٢)].

وجه الدلالة: دل الحديث الشريف على إباحة أخذ الجُعْل على رقية المريض[(٣)]، فتجوز الجِعَالَة على جميع الأعمال، ومنها عملية التعدين.

والمعقول: أن الحاجة تدعو إلى جواز الجِعَالة سواء كانت في رد ضالة، أو عمل لا يقدر عليه ولا يجد من يتطوع به، ولا تصح الإجارة عليه لجهالة إتمام العمل من عدمه[(٤)]، فتباح الجِعَالَة على تعدين العملات أو تعدين قطعة أو كتلة في السجل العام "البلوك تشين"، سواء كان تعدينًا فرديًا أو جماعيًا للحصول على العملات الافتراضية.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي ٢٣٢/٩، المحقق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م، دار الكتب المصرية- القاهرة.

(٢) أخرجه البخاري واللفظ له، كتاب الطب، باب الرقى بفاتحة الكتاب ١٣١/٧ حديث (٥٧٣٦)، ومسلم في صحيحه، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، كتاب السلام، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والأذكار ١٧٢٧/٤ حديث (٢٢٠١)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي- بيروت.

(٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني ٢٦٣/٢١، دار إحياء التراث العربي- بيروت.

(٤) تكملة المجموع للمطيعي ١١٦/١٥، المبدع في شرح المقنع، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح، أبو إسحاق ١١٥/٥، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية- بيروت.

ثانيًا: أن عملية التعدين الجماعي تندرج تحت شركة الأعمال أو الأبدان:

وتسمى (شركة الصنائع) أو (شركة الأبدان)؛ لأن العمل فيها يكون بالبدن، وهو أن يشترك اثنان أو أكثر في عمل معين على أن يتقبلا الأعمال، ويعملا فما أخذا من الأجر فهو بينهما[١]، وهذا متحقق وحاصل في عملية التعدين الجماعي بين المعدنين أو المنقبين عن العملات الافتراضية.

اتفق الفقهاء على جواز الشركة في الجملة[٢]، **واختلفوا في حكم شركة الأعمال أو الأبدان على قولين:**

القول الأول: إن شركة الأعمال جائزة، فيصح الاشتراك في الشركات التي تقوم على العمل، ذهب إلى ذلك الحنفية[٣]، والمالكية[٤]، والحنابلة[٥]، والزيديــة[٦]،

(١) تحفة الفقهاء، محمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين السمرقندي ١١/٣، ط٢، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م، دار الكتب العلمية- بيروت، روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ٢٧٩/٤، المحقق: زهير الشاويش، ط٣، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م، المكتب الإسلامي- بيروت، المغني لابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله ابن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي، الشهير بابن قدامة المقدسي ٤/٥، مكتبة القاهرة، التاج المذهب لابن قاسم العنسي ١٧٩/٣.

(٢) الإقناع لابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ٢٦٨/١، المحقق: الدكتور/ عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، ط١، ١٤٠هـ، بدون ناشر، مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ٩١/١، دار الكتب العلمية- بيروت، الإقناع في مسائل الإجماع، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن بن القطان ١٨١/٢، المحقق: حسن فوزي الصعيدي، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

(٣) تحفة الفقهاء للسمرقندي ١١/٣، بدائع الصنائع للكاساني ٥٨/٦.

(٤) فتجوز بشرطين: اتفاق الصنعة بينهما، واتحاد المكان أو الموضع، ولا تصح إذا اختلفا في الصنعة أو الموضع. المدونة، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني ١١٤٤/١، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م، دار الكتب العلمية، الإشراف على نكت مسائل الخلاف، القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي ٦٠٤/٢، المحقق: الحبيب بن طاهر، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، دار ابن حزم.

(٥) الكافي لموفق الدين ابن قدامة ١٤٩/٢، المغني لابن قدامة ٤/٥.

(٦) التاج المذهب لابن قاسم العنسي ١٧٩/٣.

وأكثر الإباضية[١].

القول الثاني: إن شركة الأعمال باطلة، فلا يصح الاشتراك فيها، ذهب إلى ذلك الشافعية[٢]، والظاهرية[٣]، والإمامية[٤]، وبعض فقهاء الإباضية[٥].

سبب الاختلاف: هو هل تصح الشركة أن تكون على العمل دون المال أو لا؟ فمن قال إن الشركة تصح أن تكون على العمل كما تكون على المال قال بصحة شركة الأعمال، ومن قال إن الشركة لا تكون إلا على مال قال ببطلان شركة الأعمال.

الأدلة والمناقشة

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بصحة شركة الأعمال أو الأبدان بالسنة، والمعقول:

السنة: عن عبيد الله، عن عبد الله بن مسعود ﷺ، قال: "اشْتَرَكْتُ أَنَا وَعَمَّارٌ، وَسَعْدٌ، فِيمَا نُصِيبُ يَوْمَ بَدْرٍ قَالَ: فَجَاءَ سَعْدٌ بِأَسِيرَيْنِ وَلَمْ أَجِئْ أَنَا وَعَمَّارٌ بِشَيْءٍ"[٦].

(١) شرح كتاب النيل لأطفيش ٤١٨/١٠.

(٢) روضة الطالبين للنووي ٢٧٩/٤، البيان في مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي ٣٧١/٦، المحقق: قاسم محمد النوري، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، دار المنهاج- جدة.

(٣) المحلى بالآثار لابن حزم ٤١٢/٦.

(٤) جواهر الكلام في ثوبه الجديد، محمد حسن بن باقر النجفي ٥٥٦/١٣، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م، مؤسسة دار معارف الفقه الإسلامي.

(٥) شرح كتاب النيل لأطفيش ٤١٨/١٠.

(٦) أخرجه أبو داود في سننه، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، كتاب البيوع، باب في الشركة على غير رأس مال ٢٥٧/٣ حديث (٣٣٨٨)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- بيروت. الحديث: إسناده ضعيف؛ لأن أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه، فهو منقطع. شرح سنن أبي داود، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن رسلان المقدسي الرملي الشافعي ١٤/ ١٨٣، ط١، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م، دار الفلاح- الفيوم.

وجه الدلالة: دل الحديث الشريف على جواز مثل هذه الشركة، وهي شركة الغنيمة، حيث يشتركان فيما يصيبان من سلب المقتول؛ لأن القاتل يختص به دون الغانمين، ومثل هذا لا يخفى على رسول الله ﷺ وقد أقرهم عليه، وهو يدل على صحة شركة الأبدان[١].

ونوقش ذلك بوجهين:

١- أن المغانم مشتركة بين الغانمين بحكم الله تعالى، فكيف يصح اختصاص هؤلاء بالشركة فيها؟

ويجاب عن ذلك بأمرين:

أ- أن غنائم بدر كانت لمن أخذها من قبل أن يشرك الله تعالى بينهم، فكان ذلك من قبيل المباحات، فمن سبق إلى أخذ شيء فهو له.

ب- يجوز أن يكون شرك بينهم فيما يصيبونه من الأسلاب والنفل، إلا أن الأول أصح؛ لقوله: جاء سعد بأسيرين، ولم أجئ أنا وعمار بشيء.

٢- أن غنائم بدر كانت لرسول الله ﷺ وكان له أن يدفعها إلى من شاء، فيحتمل أن يكون فعل ذلك لهذا[٢].

ويجاب عنه: أن الله ﷻ إنما جعل الغنيمة لنبيه ﷺ بعد أن غنموا واختلفوا في الغنائم، فأنزل الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [٣]، والشركة كانت قبل ذلك[٤].

والمعقول من ثلاثة وجوه:

١- أن العمل أحد نوعي المضاربة فصحت الشركة به كالشركة على المال، ولأن كل ما جاز أن يستفاد به الربح في حق أحدهما، جاز أن يشتركا عليه كالمال[٥].

(١) شرح سنن أبي داود لابن رسلان ١٨٣/١٤، المغني لابن قدامة ٥/٥.
(٢) المغني لابن قدامة ٥/٥.
(٣) سورة الأنفال من الآية: (١).
(٤) المغني لابن قدامة ٥/٥.
(٥) الإشراف على نكت مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب ٦٠٤/٢، المصدر السابق نفسه.

٢- أن شركة الأعمال لم تشرع لتنمية المال، بل لتحصيل أصل المال، والحاجة إلى تحصيل أصل المال فوق الحاجة إلى تنمية المال، فلما شرعت لتحصيل الوصف فلأن تشرع لتحصيل الأصل أولى[١].

٣- أن شركة الأعمال مبناها على الوكالة، والوكالة جائزة، والمشتمل على الجائز جائز، فكل واحد منهما وكيل صاحبه، وما يتقبله كل واحد من الأعمال، فهو من ضمانهما، يطالب به كل واحد منهما، ويلزمه عمله[٢].

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون ببطلان شركة الأعمال بالسنة، والمعقول:

السنة: عن أبي هريرة ﷺ، قال: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ[٣]، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ[٤]».

---

(١) بدائع الصنائع للكاساني ٥٨/٦.

(٢) الكافي لموفق الدين ابن قدامة ١٤٩/٢.

(٣) بَيْعُ الحَصاة: الحصاة واحدة الحصى، وبَيْعُ الحَصاةِ أحد أنواع البيوع المشهورة في الجاهلية، وهو أَنْ يقولَ أَحَدُهما: إذا نَبَذْتَ الحَصاةَ إليكَ فقد وَجَبَ البَيْعُ، أَو أَنْ يقولَ: بِعْتُكَ مِن السِّلَع مَا تَقَعُ عَلَيْهِ حَصاتُك إذا رَمَيْتَ بهَا، أَو بِعْتُكَ من الأرضِ إِلَى حيثُ تَنْتهي حَصاتُك، وهو من البيوع المنهي عنها؛ لما فيه من الغرر والجهالة.
مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، المحقق: يوسف الشيخ محمد ٧٥/١ مادة (حصا)، ط٥، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، المكتبة العصرية- بيروت، تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي ٤٤٣/٣٧، دار الهداية.

(٤) الغرر لغة: الخَطَرُ الذي لا يُدرى أيكون أم لا.
وبيع الغرر: أَن يكونَ على غَيْرِ عُهْدَةٍ وَلَا ثِقَةٍ، وقيل: الغرر هو مَا كَانَ لَهُ ظاهرٌ يَغُرُّ الْمُشْتَرِيَ وباطنٌ مَجْهُولٌ، ويدخل في بيع الغرر: البيوع المجهولة، التي يجهل بحقيقتها المتبايعان، حتى تكون معلومة.
تهذيب اللغة للأزهري ١٩/٨ مادة (غرر)، لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي ١٣/٥، ١٤، ط٣، ١٤١٤هـ، دار صادر- بيروت، معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين ٣٨١/٤، المحقق: عبد السلام محمد هارون، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م، دار الفكر.
=

وجه الدلالة: دل الحديث الشريف على أن شركة الأعمال يكتنفها غرر؛ لأنه لا يدري كم يكسب كل واحد منهما[1].

ويمكن أن يناقش ذلك بأن: هذا الحديث ليس دليلًا على بطلان شركة الأعمال، ولو كانت تشتمل على غرر فالغرر هنا يسير، وهو ما يتغابن الناس بمثله.

والمعقول من وجهين:

١- أنهما عقدا الشركة على أن يدخل كل واحد منهما في كسب صاحبه، فلم يصح، كما لو اشتركا فيما يكتسبان بالاصطياد، والاحتشاش.

٢- أنهما عقدا الشركة على منافع أعيان متميزة، فلم يصح أن يشارك أحدهما الآخر في بدله، كما لو اشتركا في الغنم على أن يكون الدر والنسل بينهما، فإن

اصطلاحًا: عبارات الفقهاء في تعريف الغرر متقاربة، تدور حول معنى: الخطر والمخاطرة، والشك أو التردد بين أمرين بلا ترجيح، أو هو ما كان الغالب فيه عدم السلامة.
بدائع الصنائع للكاساني ١٦٣/٥، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي ٥٥/٣، بدون طبعة، بدون تاريخ، دار الفكر، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد ابن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي ١٥/٥، المحقق: الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، دار الكتب العلمية- بيروت، التعليقة الكبيرة في مسائل الخلاف على مذهب أحمد، القاضي أبو يعلى الفَرَّاء محمد بن الحسين بن محمد بن البغدادي الحنبلي ٩/٣، ط١، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م، دار النوادر، المحلى بالآثار لابن حزم ٢٨٧/٧، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني ٥٠٥/١، ط١، دار ابن حزم، البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى٣٠٩/٣، ط١، ١٣٦٦هـ- ١٩٤٧م، دار الحكمة اليمانية- صنعاء، شرح كتاب النيل لأطفيش ١٦/٨.
والحديث: أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصاة، والبيع الذي فيه غرر ١١٥٣/٣ حديث (١٥١٣).

(١) البيان في مذهب الإمام الشافعي للعمراني ٣٧٢/٦، شرح النووي على صحيح مسلم= المنهاج شرح صحيح مسلم ابن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ١٥٦/١٠، ط٢، ١٣٩٢هـ، دار إحياء التراث العربي- بيروت.

عملا، وكسبا، اختص كل واحد منهما بأجرة عمله؛ لأنه بدل عمله، فاختص به[١].

ونوقش ذلك بوجهين:

١- أن المقصود من شركة المال هو العمل، بدليل أن نماء المال واستحقاق الربح يكون من العمل، وأنهما لو شرطا العمل على أحدهما لم يجز، وإن شرطا المال من أحدهما والعمل من الآخر لصح، وكان ذلك مضاربة، وإذا صح هذا وجب متى اشتركا في عمل البدن أن يصح؛ لإيقاعهما العقد على المعنى الذي يقصد له وهو الأصل فيه[٢].

٢- أن الناس يتعاملون بشركة الأعمال في سائر الأعصار من غير إنكار عليهم من أحد[٣].

القول المختار:

وبعد عرض أقوال الفقهاء في حكم شركة الأعمال أو الأبدان، وأدلتهم، ومناقشة ما أمكن مناقشته، يتبين لي أن القول الأولى بالقبول هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول القائلون بصحة شركة الأعمال أو الأبدان؛ لقوة أدلتهم، وللحاجة إليها، فليس كل من يملك الحرفة أو الصنعة يملك المال، فكما يشتركون في العمل يشتركون أيضًا في الربح، فيصح الاشتراك في عمليات التعدين أو التنقيب عن العملات الافتراضية عبر شبكات ومنصات التداول، ويكون الربح بينهم بحسب ما يتفقون عليه -والله تعالى أعلى وأعلم-.

وأما الطرق الأخرى للحصول على العملات الافتراضية التي تتم بطريق التداول بالبيع والشراء، سأتناولها في المبحث التالي -إن شاء الله تعالى-.

---

(١) روضة الطالبين للنووي ٢٧٩/٤، البيان في مذهب الإمام الشافعي للعمراني ٣٧٢/٦.
(٢) الإشراف على نكت مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب ٦٠٤/٢.
(٣) تحفة الفقهاء للسمرقندي ١١/٣، بدائع الصنائع للكاساني ٥٨/٦.

المبحث الثاني

أنواع العملات الافتراضية ومميزاتها وعيوبها والحكم الشرعي للتعامل بها وضوابطها

ويشتمل على مطلبين:

- المطلب الأول: أنواع العملات الافتراضية ومميزاتها وعيوبها.
- المطلب الثاني: الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية وضوابطها.

المطلب الأول

أنواع العملات الافتراضية ومميزاتها وعيوبها

لم تعد عملة البيتكوين (Btc) العملة الوحيدة المتداولة في عالم العملات الافتراضية، ولكنها أشهر العملات وأكثرها شيوعًا وانتشارًا على مستوى الدول في جميع أنحاء العالم، حيث يوجد حاليًا أكثر من ١٩ مليون بيتكوين متداولة، وقد سجلت القيمة السوقية[(١)] للبيتكوين أعلى مستوى لها على الإطلاق في ٢١ من نوفمبر لعام ٢٠٢٤م قدرت بحوالي ١.٩٣ تريليون دولار[(٢)]، فهي كانت وما زالت العملة الرائدة، وبسبب نجاحها ظهر عديد من العملات الافتراضية والتي تسمى بـالعملات الافتراضية البديلة (Altcoins)، كما أنه تم إنشاء أسواق وبورصات

(١) القيمة السوقية Market value: تعني السعر الذي يرغب أن يبيع به البائع ويرغب أن يشتري به المشتري في سوق حرة مفتوحة، أو هي: قيمة الأصل وفقًا لآليات العرض والطلب.
قاموس المصطلحات المالية، اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية/ ٥٦، ٢٠١٨م، الإمارات العربية المتحدة- دبي.
فإن قيمة العملات الافتراضية تتحدد بحسب قانون العرض والطلب؛ لأن قيمتها الذاتية معدومة.
أثر العملات الرقمية المشفرة على مستقبل المعاملات المالية: البيتكوين نموذجًا، عبد المالك توبي، منصف شرفي/ ١٨٥.

(٢) موقع بيتكوين بالعربي:
https://arab-btc.net/bitcoin-market-cap-approaches-٢-trillion/

خاصة للتعامل بهذه العملات الافتراضية، ومن أشهرها: بورصة بي تي سي الصينية BTC China والتي تعد أكبر بورصة للعملة الافتراضية في العالم، حيث يبلغ حجم التعاملات اليومية فيها نحو٦٠ مليون دولار يوميًا[١]، ومن هذه العملات الافتراضية البديلة عملات تصدرها بعض الحكومات وبنوكها المركزية، مثل: عملة (عابر) فهي بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية[٢]، وعملة (EM CASH) والتي ستصدرها حكومة دبي، وأيضًا عملة «AE Coin» وهذه العملات ستكون مرتبطة بالدرهم الإماراتي ويتم التعامل بها داخل حدود الدولة المصدرة لها فقط[٣]، وعملة إستكوين (Est Coin) والتي ستصدرها جمهورية (إستونيا) بشمال أوروبا، ومنها أيضًا عملات مدعومة بغطاء كامل من الذهب كعملة " Tether Gold"، وعملة "Gold Coin" وغيرهم؛ ونتيجة لذلك، فهذه العملات أقل تقلبًا من عملة البيتكوين أو العملات الافتراضية الأخرى غير المرتبطة بأصل ثابت[٤]، ومن العملات أيضًا ما تصدرها جهات غير حكومية كمؤسسات وشركات وأفراد: كعملة (الإيثيريوم Ethereum)، ومن ثم فإن العملات الافتراضية تنقسم إلى نوعين:

النوع الأول: عملات معلومة المصدر:

كالعملات التي تصدرها بعض الحكومات، وكالعملات الخاصة التي تصدرها جهات واضحة، ويصاحب إصدارها تعريف بمصدريها مثل: عملة (الريبل Ripple) والتي اشترك فيها عدد من البنوك؛ لاستخدامها فيما بينهم في تداول وتحويل الأموال، وبالتالي فإن هذه العملات تخضع لسلطة مركزية.

النوع الثاني: عملات مجهولة المصدر:

---

(١) العملات الافتراضية واقعها وتكييفها الفقهي وحكمها الشرعي، دكتور/ عمر عبد عباس الجميلي/ ١٧٦، بحث مقدم في المؤتمر الدولي الخامس عشر الموسوم بعنوان: (العملات الافتراضية في الميزان)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ٢٠١٩م، جامعة الشارقة- الإمارات.

(٢) التقرير النهائي لمشروع عابر/ ١١، ١٤، موقع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
https://www.centralbank.ae/ar/our-operations/fintech-digital-transformation/aber/

(٣) موقع أرقام الاقتصادي
https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/١٧٦٠٥٩٥

(٤) منصة "بينانس Binance" لتداول العملات الافتراضية
https://www.binance.com/ar/square/post/٥٧٦١١٠٥٧٠٥٥٣٨

تتسم معظم العملات الافتراضية بخفاء جهة إصدارها، فقد تكون جهة الإصدار حكومية، وقد تكون خاصة كأفراد أو مؤسسات مجهولي الهوية، ومن ذلك عملة البيتكوين وغيرها الكثير[١].

إن جميع العملات الافتراضية البديلة تعمل بذات تقنية البيتكوين مع بعض الاختلاف بينها، ومما يأتي سأذكر بعضًا منها على سبيل المثال:

١- اللايتكوين Litecoin: إذا كانت البيتكوين هي الذهب، فإن اللايتكوين هي الفضة كما يقول الجميع، تم إصدارها في عام ٢٠١١م من قبل المبرمج (تشارلز لي) المهندس السابق لدى شركة جوجل، شهدت عملة لايتكوين شعبية زائدة في المدة الأخيرة، تستند اللايتكوين على بروتوكول بيتكوين، ولكن تختلف عنها بعض الشيء، فلقد صممت اللايتكوين؛ لجعل عملية التنقيب رخيصة نسبيًا وسهلة، وهي أسرع في المعاملات من البيتكوين.

٢- الريبل Ripple: تم إصدارها في عام ٢٠١٣م، واستطاعت هذه العملة أن تحتل المرتبة الثالثة في عالم العملات الافتراضية من حيث السيولة، وتختلف عملة الريبل عن عملة البيتكوين، في أن البيتكوين تريد أن تستبدل النظام المصرفي التقليدي، في حين أن الريبل لا تريد إلغاءه بل دعمه، وتختلف أيضًا من ناحية التداول؛ حيث لا يستطيع الأشخاص تداولها فيما بينهم، إذ إنها مخصصة للتداول بين البنوك المصدرة لها فحسب[٢].

٣- الإيثيريوم Ethereum: وهي ليست عملة افتراضية فحسب، بل إنها أيضًا منصة لإنشاء عقود ذكية بشكل آمن، تم إصدارها في عام ٢٠١٥م من قبل المبرمج الروسي (فيتاليك بوتيرين)، وقد نجحت نجاحًا كبيرًا حيث تجاوزت قيمتها السوقية بعد تشغيلها بعامين فقط ما يقدر بحوالي (٢٨) مليار دولار إلى

(١) الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية، الأستاذ/ أسامة أسعد أبو حسين/ ١٢٤، بحث مقدم في المؤتمر الدولي الخامس عشر الموسوم بعنوان: (العملات الافتراضية في الميزان)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ٢٠١٩م، جامعة الشارقة- الإمارات.

(٢) المرجع السابق، أثر العملات الرقمية المشفرة على مستقبل المعاملات المالية: البيتكوين نموذجًا، عبد المالك توبي، منصف شرفي/ ١٨٦، ١٨٧.

أن بلغت حتى الآن ما يقرب من (٤٠٣) مليار دولار أمريكي، وهي تعد من أفضل العملات الافتراضية على الإطلاق[١].

٤- بير كوين Peercoin: هي عملة أخرى من مبدأ العملة الافتراضية ومثل البيتكوين، فإن البيركوين تستند إلى برتوكول الإنترنت الند للند (المُرْسِل والمُسْتَقبِل)، تقدم البيركوين زيادة في كفاءة التعدين، وكذلك في تحسين الأمن والضمانات؛ لتجنب سوء المعاملة من قبل مجموعات التعدين، لدى البيركوين قيمة سوقية تعد الرابعة بين العملات الافتراضية البديلة، ومثلها أيضًا عملة الفزركوين Fzer coin.

5- النيمكوين Namecoin: وأما هذه العملة فقد أضاف مطوروها نظامًا خاصًا لم يكن في البيتكوين يتمثل في نظام يدعى (DNS) وهو الذي يتيح لمستخدميها تخزين معلوماتهم الشخصية بطريقة أكثر أمانًا.

6- نوفاكوين NovaCoin: تختلف هذه العملة عن معظم العملات الافتراضية البديلة للبيتكوين، كونها تدمج برامج الحماية داخل نواة العملة، والتي تردع الاعتداء من قِبَل أفراد التعدين الجماعي.

7- دوجيكوين Dogecoin: وتعني عملة الكلب الإلكترونية وتحوي صورة كلب في شعارها، ومن أهم ميزاتها سرعة إنتاج العملة[٢].

ولا تخلو هذه العملات الافتراضية من الأنواع التي يتم التعامل بها فقط في شراء المواد المحرمة والأعمال المشبوهة كالعملات التي تسمى (Sex Coin-Tit coin) حيث يتم تداولها في مجال تجارة المخدرات والربا وشراء المواد الإباحية[٣]،

(١) وظائف وشروط النقود ومدى تحققها في العملات الافتراضية، دكتور/ مراد رايق رشيد عودة/ ٢٠٠، بحث مقدم في المؤتمر الدولي الخامس عشر الموسوم بعنوان: (العملات الافتراضية في الميزان)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ٢٠١٩م، جامعة الشارقة-الإمارات، العملات الرقمية نشأتها وتطورها ومخاطر التعامل فيها، د/ أحمد علي/ ١٣٤، ١٣٥.

(٢) عملة بيتكوين الإلكترونية، محيي الدين حامد/ ٦٤، العملات الرقمية نشأتها وتطورها ومخاطر التعامل فيها، د/ أحمد علي/ ١٣٤، ١٣٥.

(٣) الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية، أسامة أسعد أبو حسين/ ١٢٤.

ومن العملات أيضًا: سولانا Solana، وكاردانو Cardano، وغيرها الكثير والكثير مما لا حصر له، فقد بلغ عدد العملات المتداولة حتى الآن أكثر من ١٠,٠٠٠ عملة افتراضية؛ جاء ذلك نظرًا لعدم وجود سلطة مركزية قانونية تضبط إصدار وتعاملات معظم هذه العملات.

مميزات العملات الافتراضية وعيوبها:

للعملات الافتراضية عدة مميزات تتميز بها عن غيرها من العملات الرقمية القانونية ذات الغطاء النقدي، تتمثل فيما يأتي:

(١) أن العملات الافتراضية لا ترتبط بموقع جغرافي معين أو دولة معينة، فهي متوافرة في جميع أنحاء العالم؛ لأن أغلبها لا يخضع من حيث الإصدار أو في عمليات التحويل والدفع لأي سلطة سواء كان دولة أو بنوك مركزية أو مؤسسات مالية، فلا تتعرض للحظر ولا للمصادرة من أي جهة كانت، مثلما قد تتعرض لها بعض التحويلات التي تتم بالعملات القانونية[١].

(٢) تتميز العملات الافتراضية بالسرية والخصوصية، حيث لا يمكن لأي شخص الاطلاع على بيانات المحافظ الإلكترونية بها، فكل عملية تحويل تتم بين شخصين تسجل في السجل العام (البلوك تشين)، ولا يحتاج هذا السجل إلى الاسم أو الهوية أو أي بيانات للشخص، فكل المعلومات المسجلة فيه عبارة عن أرقام ورموز لا يُعرف اسم صاحبها ولا هويته، وأقصى ما يمكن معرفته ومشاهدته بشفافية تامة وحرية هو عدد العملات التي يمتلكها صاحب هذه المحفظة، وحركة تنقل العملات بين المحافظ الإلكترونية[٢].

(٣) أن العملات الافتراضية تتميز بأنها ذات تقنية تشفير عالية الدقة، وذلك مما يجعلها من الصعب تزويرها أو إعادة استنساخها، كما يمكن للمستخدمين تشغيل ممارسات الأمان لحماية أموالهم ضد السرقة، فهي توفر درجات

(١) أثر العملات الرقمية المشفرة على مستقبل المعاملات المالية: البيتكوين نموذجًا، عبد المالك توبي، منصف شرفي/ ١٨٥.

(٢) أثر العملات الرقمية المشفرة على مستقبل المعاملات المالية: البيتكوين نموذجًا، عبد المالك توبي، منصف شرفي/ ١٨٥، ١٨٦.

عالية من الأمان؛ لكونها تتمتع بسجل قوي لا يمكن اختراقه بسهولة[١].

(٤) تتميز العملات الافتراضية بالمحدودية والندرة، حيث تم تصميم النظام لجعل أعداد وحدات العملات الافتراضية محدودة، فعلى سبيل المثال: مجموع إصدار عملة البيتكوين ٢١ مليون وحدة فقط وذلك حتى عام ٢٠٤٠م، ومجموع وحدات عملة النيمكوين مليون وحدة فقط، بمعنى أن عملية الحصول على وحدات جديدة من العملات الافتراضية سوف تتباطأ إلى أن تتوقف تمامًا في غضون بضعة عقود، والغاية من ذلك هو الحفاظ على قيمتها من التضخم[٢]، وهو ما يعد واحدًا من أكبر المشكلات التي تعاني منها العملات الأخرى المستخدمة حول العالم[٣].

(٥) تتميز العملات الافتراضية بأنها ذات رسوم منخفضة جدًا في عمليات التحويل والدفع التي تتم عبر منصات التداول، بل تكاد تكون بلا رسوم إضافية مقارنة بالرسوم التي تتقاضاها البنوك في عمليات التحويل المالي التي تتم عبر شبكات بطاقات الائتمان، ويمكن للمستخدمين تضمين رسوم نقل مع مدفوعاتهم للحصول على أولوية تنفيذ، مما ينتج عنه تأكيد أسرع للمعاملة

---

(١) المرجع السابق / ١٨٦، العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات، د/ منصور شطا/ ١٨٠٩.

(٢) التضخم Inflation: هو مقدار التغير في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترتين من الزمن، ويقاس بمقدار التغير في الرقم القياسي لسعر المستهلك، فالتضخم مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي والنقدي، تتميز بزيادة كمية النقد المتداول واستقرار حجم السلع والخدمات المعروضة، الشيء الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى ارتفاع أسعارها أمام قوة الطلب، ومن ثم إلى ارتفاع الأجور، وهو ما يؤدي عمليًا إلى انخفاض قيمة الوحدة النقدية، فيكون هناك فرق بين القيمة الرسمية والقيمة الحقيقية للنقد.
القاموس الاقتصادي، دكتور/ محمد بشير علية/ ١١٤، قاموس المصطلحات المالية، اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية/ ٤٠.

(٣) عملة بيتكوين الإلكترونية، محيي الدين حامد/ ٦٤، دور العملات الافتراضية المشفرة في جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، دكتور/ وفاء محمد مصطفى قمر/ ١٤٢٧، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد ٤٦، يوليو ١٤٤٦هـ- ٢٠٢٤م، كلية الشريعة والقانون- دمنهور.

من قبل الشبكة على نحو إضافي، فليس هناك حاجة إلى وسيط لنقل المال، فما يتم نقله من محفظة البائع إلى محفظة المشتري هو رمز العملة[١].

عيوب العملات الافتراضية:

إن معظم العملات الافتراضية تكتنفها بعض العيوب والمخاطر، وذلك فيما يأتي:

(١) من أهم العوائق التي تقف أمام انتشار العملات الافتراضية في العالم صعوبة تعدينها، فعملية تعدين العملات الافتراضية عملية معقدة للغاية تحتاج إلى حواسب ضخمة متطورة وحديثة مما يجعلها كثيفة الاستهلاك للطاقة، فضلًا عن أنه لا يستطيع أي إنسان أن يقوم بها، فهي تحتاج إلى شخص لدية مهارات خاصة بالحاسب الآلي، ولذلك يتم التعدين في الغالب عن طريق منصات أو شركات متخصصة في شراء أجهزة التعدين المتطورة[٢].

(٢) أحد أهم وأكبر عيوب معظم العملات الافتراضية عدم الحماية القانونية لأي من المستخدمين، فمثلا إذا حدث خطأ في عمليات المبادلات المالية كالدفع إلى مستفيد آخر، أو تحويل مبلغ غير صحيح، أو عدم إتمام المعاملة في الوقت المناسب، بسبب خطأ منصة محفظة العملة أو سرقة المحفظة بطريقة احتيالية، فيمكن لشخص ما أن يحصل على بيانات الملكية الخاصة بصاحب محفظة العملات مثل كلمة السر (المفتاح الخاص) وأن ينفق منها كيفما يشاء أو غير ذلك من الأسباب الفنية، فإنه في معظم أنظمة العملات الافتراضية، لا يمكن رد المعاملة الخطأ، ولا يكون للمتعامل حق الرجوع على الأطراف

---

(١) العملات الافتراضية: البيتكوين أنموذجًا "دراسة تأصيلية تطبيقية"، حسين بن أحمد بن علي البلوشي/ ٢٤، بحث مقدم ضمن متطلبات مقرر "قضايا فقهية معاصرة"، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية- جامعة أم القرى، أثر العملات الرقمية المشفرة على مستقبل المعاملات المالية: البيتكوين نموذجًا، عبد المالك توبي، منصف شرفي/ ١٨٥.

(٢) العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات، د/ منصور شطا/ ١٨١٣، دور العملات الافتراضية المشفرة في جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، د/ وفاء قمر/ ١٤٣٠.

الأخرى، ولا يحق للمالكين حينئذ في هذه الحالة اللجوء للقضاء[١].

(٣) على الرغم من أن العملات الافتراضية تعتمد على تقنية البلوك تشين وهو نظام تشفير عالي الدقة، إلا أنه في حالة فقد أي مستخدم المفتاح الخاص بمحفظته الإلكترونية، فلن يستطيع استعادته بأي طريقة كانت، وستظل محفظته مغلقة على ما بها من عملات مهما كان كبيرًا، مما يجعلها في حكم المفقودة، وهذا يعني خسائر مالية ضخمة، بالإضافة إلى أنه لا يمكن حذف أو تعديل بيانات أي كتلة من الكتل المتسلسلة في البلوك تشين؛ لأنه يتطلب حينئذ تغيير كل الكتل التي تليها، وهو مما يجعله أمرًا في غاية الصعوبة[٢].

(٤) إن تحديد سعر العملات الافتراضية قائم على العرض والطلب فقيمتها الذاتية معدومة؛ لكونها غير مرتبطة بأصول تقليدية، وهذا بدوره يؤدي إلى تقلبات عديدة في سعر العملة ومشاكل للمتعاملين بها، فضلًا عن الأضرار الاقتصادية والمالية مثل: التضخم وهروب رؤوس الأموال وضعف الاستثمار وغيرها، فالتذبذب وعدم الاستقرار المالي من أهم مخاطر التعامل بالعملات الافتراضية فهي تنخفض أو ترتفع بين عشية وضحاها، فالسعر المتذبذب للعملة قد يشجع المحتالين على استغلال ذلك عن طريق إنشاء مواقع وهمية لتبادل العملة، حيث يقومون بمحاكاة شن هجوم إلكتروني عليها، مما يترتب عليه حدوث فزع بين المتعاملين بها، فيعمدون إلى شرائها بأسعار منخفضة، ثم بيعها بأسعار عالية عندما تعود القيمة إلى الارتفاع[٣].

---

(١) مخاطر وتداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي، فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية/ ٢٧، العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات، د/ منصور شطا/ ١٨١٣، دور العملات الافتراضية المشفرة في جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، د/ وفاء قمر/ ١٤٣١.

(٢) مخاطر وتداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي، فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية/ ٢٨، دور العملات الافتراضية المشفرة في جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، د/ وفاء قمر/ ١٤٣٠.

(٣) مخاطر وتداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي، فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية/ ٢٧، دور العملات الافتراضية المشفرة في جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، د/ وفاء قمر/ ١٤٢٩، ١٤٣٠.

(٥) يسهل على المتعاملين بالعملات الافتراضية استخدامها في كل الأعمال المنافية التي تخالف الشرع والقانون كجرائم غسيل الأموال[١] وتجارة المخدرات وغيرها، وكالأعمال الإجرامية التي تهدد الأمن القومي للبلاد كتمويل الإرهاب، والذي يعرف بأنه عملية تهدف إلى إمداد التنظيمات الإرهابية بالأموال والمعدات اللازمة؛ لتنفيذ مخططاتها الإرهابية وأعمالها الإجرامية، حيث تسعى التنظيمات الإرهابية إلى توفير موارد مالية ثابتة تصعب ملاحقتها ومصادرتها من قبل المصارف والبنوك، أو السلطات العامة في الدول والحكومات؛ لذا فإنها تسعى بشكل قوي إلى استغلال التقنيات والآليات الحديثة في إخفاء مواردها المالية، وتشفير عمليات نقلها؛ لصعوبة تعقب تلك المعاملات المالية وتحديد أطرافها والجهات المتعاملة بها[٢].

---

(١) غسيل الأموال Money laundering: هي حالة تحاول فيها العصابات الإجرامية إخفاء مصادر الأموال، عن طريق وضع ما لديها من أموال ومتحصلات في قنوات شرعية، بحيث تنقطع صلتها بالأصل المتحصلة منه سواء كانت تجارة مخدرات، أو تجارة بالبشر، أو تجارة أسلحة، أو حالات إفساد كتلك التي تحدث في بعض بلدان العالم الثالث؛ نتيجة الرشاوى والفساد الإداري والتربح من الوظيفة العامة وغيرها.
قاموس المصطلحات المالية، اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية/ ٥٨.

(٢) العملات الرقمية الافتراضية طريق لتمويل الإرهاب، عاصم العضايلة/ ٤١، العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات، د/ منصور شطا/ ١٨١١.

المطلب الثاني

الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية وضوابطها

ويشتمل على فرعين:

- الفرع الأول: الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية.
- الفرع الثاني: ضوابط إصدار وتداول بعض أنواع العملات الافتراضية.

الفرع الأول

الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية

أضحت العملات الافتراضية واقعًا مفروضًا لا مفر منه، يكثر -يومًا بعد يوم- بشكل متسارع دون حد أو قيد، سواء من ناحية الإصدار أو من ناحية التداول، يتم تداولها بين نطاقين: إما ضيقًا ومحدودًا كالعملات المصدرة من قبل بعض الحكومات أو المؤسسات أو ما يتم التعامل بها داخل حدود دولة معينة متمتعة بغطاء كامل من الأصول المعتبرة، وإما بنطاق عالمي واسع لا حدود له، كالمصدرة من قبل مبرمجين ومطورين مجهولي الهوية دون ارتباط بأي أصل ثابت، فما هو الحكم الشرعي للتعامل بهذه العملات؟

اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم التعامل بالعملات الافتراضية بيعًا وشراء، على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

يحرم التعامل بالعملات الافتراضية، فهي لا تعد نقدًا معتبرًا، ذهب إلى ذلك جمع من الفقهاء المعاصرين منهم الأستاذ الدكتور/ علي جمعة[1]، والدكتور/ هيثم

(١) يرى فضيلته "تحريم التعامل بها في الوقت الحالي؛ لأنها ليست معترف بها من قبل الحكومات والدول....".

تراجع فتواه على موقع YouTube بعنوان: فضيلة الدكتور علي جمعة يتحدث عن العملات المشفرة ويوضح حكم التعامل بها، بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٩م.

https://www.youtube.com/watch?v=E-DaMhPEKuY&t=٢s

بن جواد الحداد[١]، والأستاذ الدكتور/ عمر الجميلي[٢]، وبعض دور الإفتاء الشرعية، كدار الإفتاء المصرية[٣]، ودار الإفتاء الفلسطينية[٤].

القول الثاني:

يباح التعامل بالعملات الافتراضية، فهي تعد نقدًا معتبرًا، يجري فيها من الأحكام -كالزكاة والربا وغير ذلك- ما يجري في العملات الأخرى المتداولة والمعترف بها، بل البعض منهم اعتبرها نقدًا ذا طبيعة خاصة، ذهب إلى ذلك الأستاذ الدكتور/ سعد بن تركي الخثلان[٥]، والأستاذ الدكتور/ نايف العجمي[٦]، والأستاذ الدكتور/ منصور الغامدي[٧]، والأستاذ الدكتور/ عبد الله بن عبد الوهاب

(١) موقع الدرر السنية، حكم التعامل بالعملة الإلكترونية المشفرة: (البتكوين) وأخواتها.
https://dorar.net/article/١٩٨٢

(٢) أستاذ أصول الفقه بجامعة الشارقة- الإمارات العربية المتحدة، العملات الافتراضية واقعها وتكييفها الفقهي وحكمها الشرعي، أ.د/ عمر الجميلي/ ١٩١.

(٣) أكد فضيلة الأستاذ الدكتور/ شوقي علام -مفتي الجمهورية السابق- "أنه لا يجوز شرعًا تداول عملة "البتكوين" والتعامل من خلالها بالبيعِ والشراءِ والإجارةِ وغيرها....."، تم نشر الفتوى بتاريخ ٢ يناير ٢٠١٨م.
https://www.dar-alifta.org/ar/Articles/٥٦١٧/%D%٨٥%٩D%٨١%٩D%٨AA%D٨%٩A

(٤) يرى مجلس الإفتاء الأعلى: أنه " لا يجوز التعامل بها لا تعدينًا ولا بيعًا ولا شراءً...."، تم نشر القرار بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٧م.
https://www.darifta.ps/majles٢٠١٤/showfile/show.php?id=٢٦٩

(٥) يرى فضيلته: "أنه يباح التعامل بها، فهي تعد عملة من نوع خاص".
تراجع فتواه على موقعه الرسمي بعنوان: ما حكم التعامل بالعملات الرقمية مثل البيتكوين؟ بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٦م.
https://saadalkhathlan.com/fatwas/٤٧٢٢٥

(٦) تراجع فتواه على صفحته على موقع YouTube بعنوان: التكييف الفقهي والحكم الشرعي للعملات الرقمية المشفرة، بتاريخ ٢٠١٨/١/١٧م.
https://www.youtube.com/watch?v=UiZx٠R-K٧fE

(٧) يرى الأستاذ الدكتور/ منصور الغامدي أستاذ الثقافة الإسلامية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، وأستاذ الفقه ببرنامج أكاديمية زاد التعليمي: "أن البيتكوين لا ترقى لوصف العملة فلا يمكن إعطاؤها في الوقت الحالي أحكام الأثمان، وبالتالي فلا يجوز الاستثمار فيها بالمضاربة؛ لأن هذا يعد من قبيل القمار المحرم شرعًا، وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يُمنع

العقيل[١]، والدكتور/ إبراهيم بن أحمد ابن محمد يحيى[٢]، وهو ما استقر عليه منتدى الاقتصاد الإسلامي المنعقد بشأن مشروعية البيتكوين[٣].

القول الثالث:

توقف أصحابه عن القول بحكم شرعي في التعامل بالعملات الافتراضية، وهم مع ذلك لم ينفوا عنها وصف النقدية بل أجروا عليها من الأحكام ما يجري على العملات الأخرى، ذهب إلى ذلك الأستاذ الدكتور/ عبد العزيز الفوزان[٤]، والشيخ الفقيه/ محمد صالح المُنَجَّد[٥]، والشيخ الفقيه/ عبد الرحمن البراك[٦].

من تبادلها والتعامل بها بيعًا وشراءً، فهذا هو الاستعمال الصحيح المشروع لها....".
حكم التعامل بالبيتكوين هل هو مقامرة أم متاجرة؟ الدكتور/ منصور بن عبد الرحمن بن محمد الغامدي/ ٢٣، ١٤٤٠هـ- ٢٠١٨م، بحث مقدم إلى مركز التميز البحثي بجامعة العلوم الإسلامية- الرياض.

(١) أستاذ مشارك بقسم الفقه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الأحكام الفقهية بالعملات الإلكترونية، أ.د/ عبد الله العقيل/ ٩٥، ٩٦.

(٢) رأى أنها تعد من النقود الخاصة: وهي التي يتم تداولها في مجتمع محدود على أنها أثمان المبيعات وقيم المتلفات، أو تلك التي تشبه وسائط الدفع الخاصة ببعض المتاجر مثلًا، وحينئذ تكون نقودًا وأثمانًا بين من التزم التعامل بها ورضيها دون من سواه، مع وجوب التقيد بحق رئيس الدولة بمنع تداولها إذا رأى فيه المصلحة.
النقد الافتراضي "بيتكوين أنموذجًا"، د/ إبراهيم بن يحيى/ ١٨.

(٣) بيان منتدى الاقتصاد الإسلامي بشأن مشروعية البيتكوين Bitcoin / ٢٤، ٢٥.

(٤) أستاذ الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تراجع فتواه على موقع YouTube بعنوان: حكم التجارة في العملات الإلكترونية، للأستاذ الدكتور/ عبد العزيز الفوزان، بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٣م.
https://www.youtube.com/watch?v=L٤QVRA٩U٢١w

(٥) تراجع فتواه على موقع مداد بعنوان: مناقشة في البيتكوين (Bitcoin) وحكمه الشرعي، بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٧م.
https://midad.com/article/٢٢٠٦٣٤

(٦) عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سابقًا، ذكر رأيه الشيخ/ محمد صالح المنجد في مقاله على الموقع السابق.

سبب الاختلاف هو: هل العملات الافتراضية تعد نقدًا أو لا؟ فمن رأى أنها لا تعد نقدًا قال بحرمة التعامل بها، ومن رأى أنها يمكن أن يطلق عليها وصف النقد ذهب إلى أحد اتجاهين: إما بإباحة التعامل بها، وإما التوقف عن الحكم مع جريان أحكام النقود عليها.

الأدلة والمناقشة

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بتحريم التعامل بالعملات الافتراضية، بالسنة، والمعقول:

السنة: عن أبي هريرة ﷺ، قال: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ»[(١)].

وجه الدلالة: فهذا الحديث هو أصل عظيم من أصول كتاب البيوع[(٢)]، يدخل تحته كل معاملة تشتمل على غرر في المعقود عليه ثمنًا ومثمنًا، فالعملات الافتراضية ليس لها وجود حقيقي يمكن حيازته، وإنما هي مجرد أرقام ورموز ومع ذهابها تضيع الثروة، ولا ضامن لها، وهذا مظنة للغرر والخسارة[(٣)].

ونوقش ذلك بثلاثة وجوه:

أ- أن ما اصطلح عليه الناس أموالًا يعد نقدًا معتبرًا شرعًا تجري عليه أحكام النقود، فلا يوجد حدٌّ اقتصادي أو شرعي للنقود يمنع من أن تكون ذات طبيعة معينة، وعلى هذا فيجوز الاصطلاح على إنتاج عملات أخرى جديدة بطبيعة مختلفة[(٤)].

---

(١) سبق تخريجه/ ٢٣٩٧.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ١٥٦/١٠.

(٣) موقع الدرر السنية، حكم التعامل بالعملة الإلكترونية المشفرة: (البتكوين) وأخواتها، د/ هيثم بن جواد الحداد.

https://dorar.net/article/١٩٨٢

(٤) بيان منتدى الاقتصاد الإسلامي بشأن مشروعية البيتكوين Bitcoin / ٢٣، مقال الشيخ/ محمد صالح المنجد على موقع مداد.

=

ب- أن العملات الافتراضية تتمتع بتشفير عالي الدقة فيصعب تزويرها، كما أنها تتمتع بسجل أمان قوى -البلوك تشين- لا يتم اختراقه بسهوله، فمظنة الخسارة ضئيلة[١].

جـ- أن تعميم الحكم الشرعي على جميع العملات الافتراضية لا يصح، فوصف الغرر في عملة البتكوين على وجه الخصوص كان سببًا في تحريمها، ولكنه لا يوجد في بعض أنواع العملات الافتراضية الأخرى، ولذا يجب النظر في أوصاف الأنواع المختلفة من العملات على حدة قبل إطلاق الحكم الشرعي[٢].

والمعقول من أربعة وجوه:

١- أن هذه العملات مجهولة المصدر، وغير معترف بها من قبل الحكومات والدول، ولم تأخذ الرواج العام بين الناس، حاصلها رموز وأرقام، إذا فهي وهم، والوهم كالعدم[٣].

ويناقش ذلك بوجهين:

أ- بأن البرمجة في حد ذاتها شيء حقيقي لا وهمي، وأن العملات الافتراضية بدأت تفرض نفسها بالفعل بين كثير من المهتمين بعالم المال والأعمال، وأن درجة الاعتمادية والموثوقية والإقبال عليها يزداد يومًا بعد يوم، ألا ترى أن هذه العملات أصبحت مالًا يغتنى بها، ويمكن أن يُشترى بها؟ والواقع يشهد بذلك، حتى وإن لم تأخذ الرواج العام بين الناس[٤].

---

https://midad.com/article/٢٢٠٦٣٤

(١) أثر العملات الرقمية المشفرة على مستقبل المعاملات المالية: البيتكوين نموذجًا، عبد المالك توبي، منصف شرفي/ ١٨٦، العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات، د/ منصور شطا/ ١٨٠٩.

(٢) الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية، أسامة أسعد أبو حسين/ ١٢٩.

(٣) قاله الأستاذ الدكتور/ علي جمعة.

https://www.youtube.com/watch?v=E-DaMhPEKuY&t=٢s

(٤) ذكر في مقال الشيخ/ محمد صالح المنجد على موقع مداد.

https://midad.com/article/٢٢٠٦٣٤

ب- أن جهالة المصدر، وكذلك غياب جهات التنظيم والرقابة الحكومية، غير مؤثرة في الحكم عليها بالحرمة من عدمه؛ لأن جميع قوانين العملة معلنٌ عنها، ومعروفة للمتعاملين من خلال التطبيقات الخاصة بالعملات الافتراضية أو من خلال منصات التداول، فضلًا عن أن الحكومات والمؤسسات المالية المصدرة للعملات الافتراضية تصدر نشرة تسمى (White Paper) تتحدث فيها عن العملة وأهدافها ومطوريها من الخبراء التقنيين والاقتصاديين الذين يدعمونها ويطورونها، ولعل هذا ينفي الجهالة نوعا ما[١].

٢- أن الدراهم والدنانير والأوراق النقدية هي أثمان المبيعات، والثمن هو المعيار الذي به يعرف تقويم الأموال، فيجب أن يكون محدودًا مضبوطًا لا يرتفع ولا ينخفض؛ إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع، لم يكن لنا ثمن نعتبر به المبيعات، بل الجميع سلع، ولو صار سلعة يرتفع وينخفض هنا تفسد معاملات الناس، ويقع الظلم، ويشتد الضرر[٢].

٣- أن من أحد أخطر عيوبها على الإطلاق هو سرعة التقلب والتذبذب في أسعارها مما يجعلها تقترب من المقامرة المحرمة شرعًا، حيث ترتفع نسبة المخاطرة في المعاملات التي تجري بها ارتفاعًا يصعب معه -إن لم يكن مستحيلًا- التنبؤ بأسعارها وقيمتها؛ حيث إنها متروكة لعوامل غير منضبطة ولا مستقرة، كأذواق المستهلكين وأمزجتهم، مما يجعلها سريعة التقلب والتذبذب، وشديدة الغموض ارتفاعًا وهبوطًا[٣].

---

(١) بيان منتدى الاقتصاد الإسلامي بشأن مشروعية البيتكوين Bitcoin / ٢٤، الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية، أسامة أسعد أبو حسين/ ١٢٢.

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين بن قيم الجوزية ١٠٥/٢، المحقق: محمد عبد السلام إبراهيم، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م، دار الكتب العلمية- بيروت.

(٣) حكم التعامل بالبيتكوين هل هو مقامرة أم متاجرة؟ د/ منصور الغامدي/ ٢٣، دار الإفتاء المصرية.
https://www.dar-alifta.org/ar/Articles/٥٦١٧/%D%٨٥%٩D%٨١%٩D%٨AA%D٨%٩A

ونوقش ذلك بوجهين:

أ- سرعة التقلب والتذبذب هذا موجود أيضًا في العملات الائتمانية المعاصرة[١] والأسهم، لا سيما الأسهم غير المحددة -ارتفاعًا وانخفاضًا-، فيلزم من منع التعامل بالعملات الافتراضية؛ لسرعة تقلبها والتذبذب الكبير الحاصل فيها، أن تمنع أيضًا المتاجرة بالأسهم، وإلا فليس هناك مانع يمنع من جواز التعامل بها[٢].

ب- الأوصاف المؤثرة في إطلاق الحكم الشرعي بالتحريم متوفرة في عملة البيتكوين، مع العلم أن الغرر في عملة البيتكوين كان سببه الرئيس هو المضاربات التي تجري عليها؛ لتحقيق أرباح كبيرة، في حين أن العملات الافتراضية الأخرى نجدها شبه مستقرة أو يرتفع سعرها وينخفض بشكل بسيط، فلا يصح إطلاق الحكم الشرعي بالتحريم على جميع أنواع العملات الافتراضية[٣].

٤- استخدامها في أمور محظورة يؤدي إلى عدة مخاطر اقتصادية وأمنية وشرعية، يصعب التصدي لها؛ نظرًا لأنه ليس لها اعتمادٌ ماليٌ لدى أيٍّ نظام اقتصادي مركزي، ولا تخضع لسلطة مركزية ولا جهة رقابية[٤].

---

(١) العملات الائتمانية المعاصرة: هي شكل من أشكال العملة التي يتم إنشاؤها من خلال أنشطة الإقراض والاقتراض، وهي تختلف عن النقود الورقية التي تصدرها الحكومة ولا تدعمها السلع المادية، تُستخدم النقود الائتمانية عادةً في المعاملات المالية لتسهيل تبادل السلع والخدمات، وهي تمثل التزامًا أو مطالبة مستقبلية كاتفاقية بين طرفين، وليست عملة مادية بل هي سند دين أو سند يمكن استخدامه لشراء السلع والخدمات، تتمتع بالعديد من المزايا، منها: المعاملات السهلة، وإمكانية الوصول إلى الأموال، والتحفيز الاقتصادي، والاستقرار خلال فترات الاضطرابات الاقتصادية.
موقع قاموس الضرائب
https://tax٢win.in/tax-glossary/credit-money

(٢) قاله الأستاذ الدكتور/ سعد الخثلان على موقعه.
https://saadalkhathlan.com/fatwas/٤٧٢٢٥

(٣) الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية، أسامة أسعد أبو حسين/ ١٢٩.

(٤) موقع دار الإفتاء المصرية.
https://www.dar-alifta.org/ar/Articles/٥٦١٧/%D%٨٥%٩D%٨١%٩D%٨AA%D٨%٩A

ونوقش ذلك بخمسة وجوه:

أ- أن هذه المخاطر بجملتها يحدث مثلها في العملات الورقية المتعامل بها اليوم(١)، واحتمالية التزوير وغسيل الأموال وغير ذلك من المخاطر في العملات الأخرى أكبر منها في العملات الافتراضية(٢).

ب- كونها تستغل في أمور محظورة شرعًا وقانونًا لا يكفي أن يكون سببًا للتحريم، بل يجب أن يكون دافعًا وحافزًا لوضع الضوابط والنظم والتشريعات؛ لمكافحة مثل هذه التصرفات(٣)، وهذا ما قامت به بالفعل بعض الدول كدولة الإمارات العربية المتحدة حيث قامت بوضع أطر تنظيمية للتعامل بهذه العملات ومنها عملة البيتكوين، مما يوفر بيئة قانونية آمنة للتداول والاستثمار(٤).

جـ- أما كونها ليس فيها من الثقة التي يمنحها الاعتماد الحكومي، فيمكن أن يقال إنه تم تعويض ذلك بتقنية (البلوك تشين) التي تمنح الثقة بطبيعتها(٥).

د- ليست كل العملات الافتراضية لا تخضع لسلطة مركزية، فمنها ما يتم التعامل به حاليًا حتى وإن كان في نطاق ضيق ومحدود من قبل بعض الحكومات أو المؤسسات المالية والشركات، فتعميم الحكم الشرعي بالتحريم على جميع أنواع العملات الافتراضية لا يصح، فهناك عملات افتراضية ينتفي عنها الأوصاف المؤثرة في الحكم(٦).

هـ- أرى أن هذه الأضرار والمخاطر التي تعود من ورائها عارضة، فيمكن أن يتم

---

(١) ذكره الدكتور/ نايف العجمي على صفحته.
https://www.youtube.com/watch?v=UiZx٠R-K٧fE

(٢) قاله الأستاذ الدكتور/ سعد الخثلان على موقعه.
https://saadalkhathlan.com/fatwas/٤٧٢٢٥

(٣) ذكره الدكتور/ نايف العجمي على صفحته.
https://www.youtube.com/watch?v=UiZx٠R-K٧fE

(٤) موقع بيتكوين.
https://www.bitcoin.com/ar/exchanges/united-arab-emirates/

(٥) بيان منتدى الاقتصاد الإسلامي بشأن مشروعية البيتكوين Bitcoin / ٢٤.

(٦) الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية، أسامة أسعد أبو حسين/ ١٢٩.

ضبط إصدار وتداول هذه العملات بعدة ضوابط وقيود من قبل المُصْدِرين لها خاصة إذا كانوا معلومي الهوية -كبعض الحكومات والمؤسسات المالية- أو من قبل الأجهزة الرقابية والسلطات المختصة؛ منعًا لحدوثها، فإذا انتفت هذه الأضرار والمخاطر انتفى عنها وصف الحرمة.

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بإباحة التعامل بالعملات الافتراضية، بالسنة، والأثر، والمعقول:

السنة:

١- عن سلمان الفارسي ﷺ أن النبي ﷺ قال: «الْحَلَالُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ، فَهُوَ مِمَّا عَفَا عَنْهُ»[(١)].

وجه الدلالة: دل الحديث الشريف على أن ما بيَّن الله أو بيَّن رسولُه ﷺ تحليلَه فهو حلال، وما بيَّنا تحريمَه فهو حرام، والحديث يقتضي أن الأصل في الأشياء الإباحة[(٢)]، إذًا فالتعامل بالعملات الافتراضية بيعًا وشراء وغير ذلك من الأمور المباحة التي لم يرد دليل معتبر من الشرع على تحريمها.

ونوقش ذلك بأن: التعميم بالحكم الشرعي على جميع أنواع العملات الافتراضية بالإباحة يعد خللًا بينًا، فهي أنواع ولكل نوع هدف، منها المشروع ومنها غير ذلك؛ لذا وجب أن يكون الحكم الشرعي لها لكل نوع على حدة[(٣)].

٢- عن أبي سعيد الخدري ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ»[(٤)].

(١) سبق تخريجه/ ٢٣٨٦.
(٢) حاشية السندي على سنن ابن ماجه ٣٢٦/٢، تحفة الأحوذي للمباركفوري ٣٢٤/٥.
(٣) الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية، أسامة أسعد أبو حسين/ ١٢٩.
(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه بلفظه، كتاب التجارات، باب بيع الخيار ٧٣٧/٢ حديث (٢١٨٥)، والبيهقي في سننه الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، كتاب البيوع، باب ما جاء في بيع المضطر وبيع المُكْرَه ٢٩/٦ جزء من حديث (١١٠٧٥)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، ط٣، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، دار الكتب العلمية- بيروت.

وجه الدلالة: دل الحديث الشريف على أن مدار حل العقد وتمامه قائم على التراضي بين الطرفين[١]، والرضا هنا متحقق في عمليات تداول العملات الافتراضية، فهي تتم بقبول اختياري بين طرفي المعاملة، إذا فيباح التعامل بها.

والأثر: أن سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ قال: "هممت أن أجعل الدراهم من جلود الإبل فقيل له: إذا لا بعير، فأمسك"[٢]، فهنا سيدنا عمر ﷺ كاد أن يجعل العملة من جلود الإبل، إذا فليس للعملة طبيعة معينة ولا شكل محدد، ثم أنه لم يعتمد ذلك على قبول الناس من عدمه، فلم يوجد ما يمنع من الجواز.

والمعقول من ثلاثة وجوه:

١- ما جاء عن الإمام مالك- رحمه الله- مما يدل على ذلك حيث يقول: "ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها سِكَّةٌ وَعَيْنٌ لكرهتها أن تباع بالذهب والوَرِق نَظِرَةً أي: مؤجلة"[٣]، فأعطى الجلود حكم النقود إذا جرى تعامل الناس بها[٤].

٢- قال الإمام ابن تيمية - رحمه الله-: "إن النقود لا يعرف لها حد طبعي ولا شرعي بل مرجعها إلى العادة والاصطلاح؛ وذلك لأنها في الأصل لا يتعلق المقصود بها، بل الغرض أن تكون معيارًا لما يتعاملون به الناس، فالنقود -على الأغلب- لا تقصد لنفسها، بل هي وسيلة إلى التعامل بها؛ ولهذا كانت أثمانًا"[٥].

ونوقش استدلالهم بالأثر والمعقول بأن: النقود التي أراد إصدارها سيدنا عمرﷺ، واعتبرها وأجازها الإمام مالك- رحمه الله-، والتي ذكرها الإمام ابن

=

قال البوصيري - رحمه الله-: "إسناده صحيح، ورجاله ثقات". مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للبوصيري ١٧/٣.

(١) شرح سنن ابن ماجه المسمى «مرشد ذوي الحجا والحاجة إلى سنن ابن ماجه والقول المكتفى على سنن المصطفى»، محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأُرمي العَلَوي الأثيوبي الهَرَري الكري البُوَيطي ٤٨٠/١٢، ط١، ١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م، دار المنهاج- جدة.

(٢) سبق ذكره/ ٢٣٨٧.

(٣) المدونة للإمام مالك ٥/٣.

(٤) العملات الافتراضية: البيتكوين أنموذجًا "دراسة تأصيلية تطبيقية"، حسين البلوشي/ ٣٤.

(٥) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٥١/١٩، ٢٥٢.

تيمية- رحمه الله- هي نقود محسوسة، وليس ذلك بصادق على العملات الافتراضية؛ إذ ليس لها وجود فيزيائي[١].

ويمكن أن يجاب عن ذلك: بأن العملات الافتراضية ما هي إلا نوع جديد وشكل معاصر نتيجة للثورة الصناعية الرابعة التي يعشيها العالم أجمع، فالعالم يسير نحو كل ما هو إلكتروني بشكل عام كما بدا لنا في الآونة الأخيرة، فلا مانع من أن تتخذ العملات والأموال طبيعة مختلفة، ويتم تداولها بطرق مستحدثة لم تكن موجودة من قبل، فليس هناك مانع يمنع من الجواز.

٣- أن الثمنية في الفلوس والأوراق النقدية ونحوها ناشئة عن تعارف الناس واتفاقهم على إعطائها قيمة سوقية، وهذا بخلاف الذهب والفضة حيث إنهما يتسمان بقيمة ذاتية مختلفة، وعلى هذا فيجوز الاصطلاح على إنتاج عملات أخرى جديدة[٢].

أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب القول الثالث القائلون بالتوقف عن الحكم الشرعي في التعامل بالعملات الافتراضية، بالمعقول: تعد العملات الافتراضية من المستجدات التي تنطوي على إشكاليات ومخاطر جمة، فلا بد من التريث في حكمها حتى ينجلي الأمر، وقد يحتاج الأمر إلى عدة سنوات، فهي تحتاج لمزيد من البحث والدراسة من المجامع الفقهية والباحثين بالتعاون مع الخبراء المتخصصين في التقنية والاقتصاد، كما قال الله ﷻ في كتابه العزيز: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾[٣]، حتى يصدر فيها حكم شرعي نهائي بحل التعامل بها من عدمه[٤].

ويمكن أن يناقش ذلك بأنه: ليست جميع العملات الافتراضية تنطوي على إشكاليات ومخاطر كما تبين سلفًا.

---

(١) العملات الافتراضية واقعها وتكييفها الفقهي وحكمها الشرعي، د/ عمر الجميلي/ ١٨٩.

(٢) ذكر في مقال الشيخ/ محمد صالح المنجد على موقع مداد.
https://midad.com/article/٢٢٠٦٣٤

(٣) سورة المائدة من الآية: (٢).

(٤) قاله الشيخ/ محمد صالح المنجد على موقع مداد.
https://midad.com/article/٢٢٠٦٣٤

القول المختار:

وبعد عرض أقوال الفقهاء في حكم التعامل بالعملات الافتراضية بيعًا وشراء، وأدلتهم، ومناقشة ما أمكن مناقشته، يتبين لي أن العملات الافتراضية تعد نقدًا معتبرًا، فالثمنية متحققة فيها، فلها ثمن وقيمة مالية، ومن الناس من تبدل حالهم وزادت ثرواتهم بها، وأن الحكم على جميع العملات الافتراضية بالتحريم أو بالإباحة أو بالتوقف قد جانب الصواب، فالحكم هنا ليس على الإطلاق، بل لا بد من التفرقة بين الأنواع، فالعملات الافتراضية أنواع كثيرة، ولكل نوع منها هدف، فمنها ما يتم إصداره وتداوله في الأعمال المحرمة والمنافية للأخلاق والآداب فهذا النوع محرم على الإطلاق، ومنها ما هو مباح كالعملات المغطاة بالأصول المعتبرة والمعلنة الهدف والتداول، سواء كانت مصدرة من قبل الحكومات أو المؤسسات المالية -والله تعالى أعلى وأعلم-.

الفرع الثاني

ضوابط إصدار وتداول بعض أنواع العملات الافتراضية

إن من العملات الافتراضية ما هو مجهول المصدر ويتم تداوله في كل الأعمال -المحرمة منها والمباحة- كعملة البيتكوين وغيرها الكثير من أنواع العملات الافتراضية الأخرى، والعائد منها في الأضرار والمخاطر على جميع المناحي أكثر من الإفادة، فيحرم تداولها مطلقًا في الأعمال المحرمة، وذلك عملًا بقاعدة (**سدُّ الذَّرائع**[(١)])، التي جعلها بعض الفقهاء أصلًا ومصدرًا معتبرًا من مصادر التشريع[(٢)]،

---

(١) الذرائع لغة: مفرد ذريعة، وهي الوسيلة إلى الشيء، ويقال: قد تذرع فلان بذريعة، أي: توسل بوسيلة.
مختار الصِحاح لزين الدين الرازي ١١٢/١ مادة (ذرع)، لسان العرب لابن منظور ٩٦/٨.
وسد الذريعة اصطلاحًا عند الأصوليين: هو حسم مادة وسائل الفساد دفعًا له، فمتى كان الفعل السالم عن المفسدة وسيلة إلى المفسدة، مُنِع من ذلك الفعل.
شرح تنقيح الفصول، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي ٤٤٨/١، المحقق: طه عبد الرؤوف سعد، ط١، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م، شركة الطباعة الفنية المتحدة.

(٢) قال بذلك الإمام مالك رحمه الله وأصحابه، ووافقهم في ذلك الحنابلة.
=

وقد قال الإمام ابن قيم رحمه الله عن قاعدة سدِّ الذَّرائع: "ولما كانت المقاصد لا يتوصل إليها إلا بأسباب وطرق تفضي إليها كانت طرقها وأسبابها تابعة لها معتبرة بها، فوسائل المحرمات والمعاصي في كراهتها والمنع منها بحسب إفضائها إلى غاياتها وارتباطها بها، ووسائل الطاعات والقربات في محبتها والإذن فيها بحسب إفضائها إلى غاياتها"[(١)].

أما من ناحية المتاجرة بها فيحرم أيضًا؛ لما فيها من الغرر الفاحش وإضاعة المال، حيث تتعرض هذه العملات للتقلب الشديد والتذبذبات الكبيرة والسريعة التي تجعلها من قبيل القمار المحرم شرعًا[(٢)]، -وذلك في الوقت الحالي- حتى يتم وضع ضوابط وتشريعات تحكم عمليات المضاربة والاستثمار فيها، وأما من ناحية تبادلها والتعامل بها في البيع والشراء للسلع والخِدْمات، فلا بد أن تتوافر فيها عدة ضوابط كي يكون التعامل بها جائزًا ومباحًا، فكل أمر بلا قيود ولا ضوابط يعد مكمنًا للخطر والفساد، ومن هذه الضوابط ما يأتي:

أولًا: الإذن في تداول هذه العملات من قبل رئيس الدولة أو من ينوب عنه من السلطات المختصة، سواء كانت هذه العملات مصدرة بالفعل ويتم تداولها أو ما سيتم إصداره من قبل المبرمجين؛ حتى يكون الإصدار والتداول تحت نظر الدولة وعلمها، فتستمد هذه العملات قوتها من موافقه الدولة، وحتى يحصل الاطمئنان الكافي للمتعاملين بها، وكذلك منعًا لحدوث المخاطر الاقتصادية والأمنية[(٣)].

الإشارة في أصول الفقه، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي ٨٠/١، المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، دار الكتب العلمية- بيروت، شرح مختصر الروضة، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين ٢١٤/٣، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، مؤسسة الرسالة.

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم ١٠٨/٣.

(٢) حكم التعامل بالبيتكوين هل هو مقامرة أم متاجرة؟ د/ منصور الغامدي/ ٢٣.

(٣) الضوابط الشرعية للعملات الافتراضية، دكتور/ منتهى صالح عبد العزيز أبو عين/ ٢٩٣، بحث مقدم في المؤتمر الدولي الخامس عشر الموسوم بعنوان: (العملات الافتراضية في

ثانيًا: سن تشريعات وقوانين كافية؛ لضمان استمرار التعامل بها، ومنها: ضمان توافر الحماية القانونية عند ضياع هذه العملات أو سرقتها عن طريق القراصنة، ومنها أيضًا أن يكون لهذه العملات غطاء مالي محدد، بأي نوع من أنواع الأصول المعتبرة ذهبًا كان أو فضة أو من الأوراق النقدية المتعامل بها اليوم، أو من أي نوع من أنواع البضائع أو النتاج المحلي؛ لكي تصرف بقيمته، ويمكن من خلاله ضبط سعرها بسعر صرف معين ومحدد مع ارتفاع أو انخفاض يسير، كما هو الحال في العملة الورقية، ولكي تمكن أيضًا من القيام بوظيفتها النقدية من أن تكون مقياسًا لقيم المقومات، وثمنًا للسلع ووسيلة للوفاء بالديون(١).

ثالثًا: الالتزام بالشفافية والإفصاح بين مصدري هذه العملات والأطراف المتعاملة؛ لكي تنتفي الجهالة ولو نسبيًا، بحيث يطمئن المتعامل إلى مصداقية وشفافية من يتعامل بها مع الطرف الآخر، فتحظى بالقبول والثقة والرواج بين الناس، فقد يقال عندئذ بإباحة تبادلها والتعامل بها(٢).

وفي ضوء التقدم التكنولوجي الهائل والانفتاح العالمي في تبادل هذه العملات ترى أن أناسًا تبدل حالهم وزادتهم ثرواتهم من وراء هذه العملات الافتراضية، ومن هنا فإنه يجب على المسلم ألا يلهث وراء هذه التقنيات المالية الحديثة قبل أن يتحرى الحلال فيها وفي ماله من أين اكتسبه وفيمَ ينفقه؟، وقد نصت الآيات الكريمات على ذلك، حيث قال الحق ﷻ في كتابه العزيز: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾(٣)،

=

الميزان)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ٢٠١٩م، جامعة الشارقة- الإمارات.

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية، أسامة أسعد أبو حسين/ ١٣٠، موقع الدرر السنية، حكم التعامل بالعملة الإلكترونية المشفرة: (البتكوين) وأخواتها، د/ هيثم بن جواد الحداد.

https://dorar.net/article/١٩٨٢

(٣) سورة البقرة الآية: (١٦٨).

والطيب: ضد الخبيث[١]، وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [٢]، فقد أمر الله ﷻ عباده المؤمنين بالأكل مما طاب كسبه من الحلال، ويشمل غيره أيضًا من وجوه الانتفاعات[٣].

وقد حذر النبي الكريم ﷺ من فتنة المال في آخر الزمان فقال ﷺ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، لاَ يُبَالِي المَرْءُ مَا أَخَذَ مِنْهُ، أَمِنَ الحَلاَلِ أَمْ مِنَ الحَرَامِ»[٤]، فدل الحديث الشريف على ذم ترك التحري في المكاسب[٥].

لذا فإن الوازع الديني، والضمير اليقظ يمثلان دورًا مهمًا في استقرار وسلامة حياة الفرد والمجتمع.

---

(١) مختار الصِحاح لزين الدين الرازي ١٩٤/١ مادة (طيب).

(٢) سورة البقرة الآية: (١٧٢).

(٣) تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن ملا علي خليفة القلموني الحسيني ٧٧/٢، ١٩٩٠م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب من لم يبال من حيث كسب المال ٥٥/٣ حديث (٢٠٥٩).

(٥) منحة الباري بشرح صحيح البخاري «تحفة الباري»، لزكريا الأنصاري ٤٩٢/٤، المحقق: سليمان بن دريع العازمي، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع- الرياض.

المبحث الثالث

الموقف الدولي والمحلي من العملات الافتراضية وبيان مدى أثرها في مستقبل السياسات الاقتصادية

ويشتمل على مطلبين:

- المطلب الأول: الموقف الدولي والمحلي من العملات الافتراضية.
- المطلب الثاني: بيان مدى أثر العملات الافتراضية في مستقبل السياسات الاقتصادية.

المطلب الأول

الموقف الدولي والمحلي من العملات الافتراضية

تعد عملية إنشاء وتكوين النقود أمرًا في غاية الأهمية لا سيما إذا كان خارج النظام القانوني للدول والحكومات، ليس لتعلقه بالأمور الاقتصادية والمالية فحسب، بل لأنه يعد من الشئون الضرورية التي تمس الأمن القومي للبلاد؛ نظرًا لما يعتريه من عدة عيوب ومخاطر، ففي بداية الأمر منعت الدول والحكومات تداول العملات الافتراضية وشددت على ذلك؛ خوفًا من أن تحل هذه العملات غير الخاضعة للسلطات بديلًا عن الأموال التقليدية، فهي تعرّض السياسة النقدية التي تسيطر عليها البنوك المركزية للخطر، ولكن مع مرور الوقت أصبحت بعض الدول تعترف بهذه التقنية وتؤيدها، فمن الدول والمؤسسات المالية من استمرت على موقفها من المنع، ومنها من أجازت تداولها والتعامل بها، ومنها من بدأت تأخذ خطوات فعلية نحو الاستفادة من هذه التقنيات بعمل مشروع عملة افتراضية خاصة، ومنها من آثرت التوقف، ومع هذا وذاك فإنه لا زالت معظم دول العالم تنظر عن كثب إلى تطور هذه العملات وتراقب مآلتها، وهنا سأعرض الرؤية الحالية لبعض دول العالم ثم رؤية مصر حول العملات الافتراضية.

أولًا: الموقف الدولي من العملات الافتراضية:

تعد ألمانيا الدولة الوحيدة التي اعترفت بعملة "البيتكوين" اعترافًا رسميًا بأنها نوع من أنواع النقود الإلكترونية، واستطاعت الحكومة الألمانية فرض

الضرائب على الأرباح التي تحققها الشركات التي تتعامل بالبيتكوين، في حين تبقى المعاملات المالية الفردية معفية من الضرائب[١].

أما في الولايات المتحدة الأمريكية: فمن ناحية التداول، لا تفرض هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية SEC سلطتها على منصات التداول الواقعة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ كون هذه المنصات لا تتعامل بالأصول التي تقع ضمن نطاق سلطات الهيئة، كالأسهم والأوراق المالية على سبيل المثال، ومع ذلك، تمنع هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية إدراج وتداول أيّ منتجات مالية قائمة على بيتكوين بشكل خاص والعملات الافتراضية بشكل عام، حتى وإن كانت في صورة صناديق استثمارية مدرجه، ومن ناحية أخرى، صنفّت هيئة السوق الآجل للسلع في الولايات المتحدة CFTC بيتكوين على أنها سلعة، وسمحت بتداولها في السوق الآجل[٢].

أما من الناحية الضريبية، تفرض دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية على بيتكوين "ضريبة الأملاك Property tax"، أما في حال استخدام بيتكوين كوسيلة للدفع، فيجب أن تعُامل ذات المعاملة القانونية للعملات التقليدية[٣].

وهناك قاضٍ فدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية قد حكم مؤخرًا بأن "بِيتكُويْن" هي عملة ونوع من أنواع النقد، ويمكن أن تخضع للتنظيم الحكومي، لكن الولايات المتحدة لم تعترف بالعملة رسميًا بعد[٤].

وفي الصين: هناك عديد من الضوابط التي تحكم التعامل بعملة البيتكوين والعملات الافتراضية، ففي عام ٢٠١٣م، قام بنك الصين الشعبي بمنع جميع البنوك الصينية بتمرير أيّ تعاملات تتعلق بعملة البيتكوين والعملات الافتراضية في خطوة واضحة؛ لمنع القطاع المصرفي الصيني من التعامل بهذه العملات بشكل عام، لذلك يبقى تداول هذه العملات والتعامل بها قانونيًا للأفراد فقط، ولكنه محظور على

(١) عملة بيتكوين الإلكترونية، محيي الدين حامد/ ٦٣.
(٢) بيتكوين والعملات الرقمية النشأة والاستخدامات والآثار، عبد الرحمن الفرهود/ ١٢.
(٣) المرجع السابق نفسه.
(٤) عملة بيتكوين الإلكترونية، محيي الدين حامد/ ٦٣.

البنوك والقطاع المصرفي داخل الصين، وفي عام ٢٠١٩م منعت الصين بشكل رسمي تداول العملات الافتراضية، لكنها سمحت باستمرار التحويلات الخارجية باستخدامها، ثم بعد ذلك أبلغت الحكومة الصينية المصارف بوقف تسهيل التحويلات باستخدام العملات الافتراضية[١]، ومؤخرًا في أبريل عام ٢٠٢٤م عملت الصين على تسريع الجهود لإنشاء شبكة بلوك تشين ضخمة، على الرغم من موقفها الصارم المناهض لهذه العملات فيما سبق؛ والهدف هو السماح لحكومة الصين بالمشاركة في الأنشطة المتعلقة بـblockchain ، خاصة في بيئة عابرة للحدود[٢]، ومن الجدير بالذكر أن الصين تعتبر أحد أكبر وجهات تعدين للبيتكوين في العالم[٣].

أما موقف صندوق النقد الدولي: فلم يتخذ صندوق النقد الدولي أي موقف، مؤيدًا كان أو رافضًا للعملات الافتراضية إلا أنه ناقش مميزاتها وعيوبها وأشار إلى أنها تمثل تطورًا في التجارة الإلكترونية، وأنها تتميز بالسرعة وسهولة إتمام التعاملات التجارية، ودعا الصندوق الجهات المسؤولة إلى تنظيمها ومراقبتها وبيان سلبياتها وإيجابياتها والتعاون الدولي؛ لسن التشريعات التي تكافح مخاطرها[٤].

ومؤخرًا أعلن أربعون من أكبر البنوك التجارية العالمية عن مشاركتها في مشروع تجريبي رائد تقوده مجموعة الدول الصناعية السبع -والتي تضم كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية- بالتعاون مع بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك وعدد من البنوك المركزية في أوروبا وآسيا، حيث يتشارك في هذا المشروع ٤ مصارف يابانية مع ٤٠ مؤسسة مالية دولية، ويسمى بمشروع "أجورا"، وذلك بهدف إنجاز التحويلات المالية تجريبيًا عبر

(١) موقع بي بي سي نيوز عربي، مقال بعنوان: "العملات الرقمية: الصين تحظر التداول بالبيتكوين وأخواتها"، بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٤م.
https://www.bbc.com/arabic/world-٥٨٦٣١٢٧٥

(٢) موقع اليوم السابع، مقال بعنوان: "الصين تطلق منصة بلوك تشين عامة على الرغم من موقف العملات المشفرة غير الودي"، كتبه/ محمد أيمن، بتاريخ ٢ أبريل ٢٠٢٤م. الرابط المختصر للموقع bit.ly/3ZP8NZx

(٣) بيتكوين والعملات الرقمية النشأة والاستخدامات والآثار، عبد الرحمن الفرهود/ ١٢، ١٣.

(٤) العملات الرقمية الافتراضية طريق لتمويل الإرهاب، عاصم العضايلة/ ٣٨.

الحدود بالعملات الرقمية، ويستهدف اختبار إمكانية استخدام الودائع المصرفية «الرمزية» بالتكامل مع العملات الرقمية للبنوك المركزية من أجل إنشاء نظام دفع أسرع وأكثر تطورًا، ويركز المشروع التجريبي على العملات الرقمية «الجملة» الخاصة بالبنوك المركزية، والتي يتم تداولها بين البنوك فقط، ويهدف إلى تجاوز التحديات المتعلقة بفروق التوقيت واللوائح القانونية والتنظيمية والفنية[١].

أما موقف بعض الدول العربية:

فقد حذرت المغرب في عام ٢٠١٧م من التعامل بالعملات المشفرة؛ إذ اعتبرت السلطات أن هذه العملات "غير قانونية" بسبب عدم وجود جهة رسمية تعتمدها، بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بعدم معرفة هوية أصحابها، في حين أنه مؤخرًا في ١٩ ديسمبر ٢٠٢٤م أعلن محافظ البنك المركزي المغربي، "أن المملكة ستصبح من بين أولى الدول التي تقنن وتمنح تراخيص للتعامل بالعملات المشفرة، وأكد أن الإطار القانوني الجديد الذي ينظم استخدام هذه العملات قد تم الانتهاء من تحضيره وأصبح جاهزًا، وقال إن مشروع القانون جاء ثمرة تعاون بين جميع الشركاء من قبيل القطاعات الوزارية، والمؤسسات المعنية، فضلًا عن الدعم التقني المقدم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"[٢].

وقد أصدر المشرع الجزائري قانونًا يفيد منع التداول والتعامل التجاري بهذه العملات، وكان موقفه منها صارمًا ولا يزال حتى الآن، ويؤيد ذلك ما جاء في المادة ١١٧ من القانون رقم ١٧- ١١ المتضمّن قانون المالية لسنة ٢٠١٨م، حيث منع شراءها وبيعها مقابل العملات النقدية الرسمية، كما منع استعمالها كأداة للوفاء مقابل الحصول على السلع والخدمات المختلفة، ويعد مخالفًا لهذا النص مجرد حيازة هذه العملة في المحافظ الإلكترونية المعدّة خصيصًا لتخزينها دون أن يتم تداولها، وكل

---

(١) موقع CNN الاقتصادية، مقال بعنوان: "٤٠ بنكًا عالميًا يشارك في مشروع عملة رقمية تقوده مجموعة السبع"، بتاريخ ٢٠٢٤/٩/١٦م. الرابط المختصر للموقع bit.ly/49XRrhN

(٢) موقع بي بي سي نيوز عربي، مقال بعنوان: "المغرب على أعتاب ثورة مالية رقمية، فكيف سيبدو مستقبل المملكة في إطار مشروع تقنين العملات المشفرة؟"، كتبه/ مجدي القسوس، بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/١٩م.

https://www.bbc.com/arabic/articles/c٦٢zl٨١٢l٠٦٥o

فعل يأتي مخالفًا لهذا المنع جعله المشرع مقرونًا بتوقيع العقوبات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها[١].

أما في دولة الإمارات العربية المتحدة:

فقد قامت دولة الإمارات بوضع إطار تنظيمي للعملات الرقمية؛ لضمان الامتثال لمعايير مكافحة غسيل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، حيث تشرف هيئة الأوراق المالية والسلع (SCA) على تنظيم الأصول الرقمية، مما يوفر بيئة قانونية للتداول والاستثمار في العملات الرقمية مثل البيتكوين.

وتم تصميم الإطار التنظيمي للعملات الرقمية في الإمارات؛ لتعزيز الابتكار مع ضمان حماية المستهلك واستقرار النظام المالي، حيث تراقب الحكومة والجهات التنظيمية المالية منصات التداول بعناية، بما في ذلك المنصات البارزة مثل: Binance، BitOasis، وذلك لضمان الامتثال لقوانين مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ووفقًا للتحديثات التنظيمية الأخيرة يجب على جميع منصات التداول العاملة في الإمارات التسجيل لدى السلطات المختصة، والإبلاغ عن أي أنشطة مشبوهة، والحفاظ على السجلات الشاملة، هذه الإجراءات الصارمة هي المفتاح لردع الأنشطة غير القانونية وزيادة الشفافية في السوق، وتعتبر العملات الرقمية ملكية، وبالتالي تخضع لضريبة الأرباح الرأسمالية، فإن أي ربح مالي يتم تحقيقه من التخلص من الأصول الرقمية -سواء من خلال البيع أو التداول أو استخدامها في المشتريات- يكون خاضعًا للضريبة، حيث تفرض الهيئة الاتحادية للضرائب (FTA) في الإمارات على الأفراد والشركات الإبلاغ عن هذه المعاملات ودفع ضريبة على أي أرباح ناتجة[٢].

بينما بعض الدول العربية الأخرى قامت باستخدام عملة "البيتكوين" على وجه الخصوص في التعاملات التجارية بشراء السلع والخدمات، حيث أعلن عن

(١) العملة الافتراضية في القانون الجزائري، دكتور/ فريدة حداد، دكتور/ عبد الحق قريمس/ ٣٨٥، المجلد ٥٨، العدد ٣، ٢٠٢١م، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية.

(٢) موقع بيتكوين.

https://www.bitcoin.com/ar/exchanges/united-arab-emirates/

قبول هذه العملة لأول مرة في الأردن "بار شاي" في العاصمة عمان، ومن ثم شركة أنظمة معلومات في فلسطين، كما أصبح سوق السفير من أوائل الأسواق في الكويت والشرق الأوسط التي تقبل البيتكوين في تعاملاتها[١].

ثانيًا: الموقف المحلي من العملات الافتراضية:

أما موقف مصر من العملات الافتراضية فقد اتخذت موقفًا صارمًا منها ولا زالت حتى الآن، فقد أصدر البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري قانونًا يحظر التعامل بها، حيث جاء في المادة (٢٠٦) رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠م أنه: "يحظر إصدار العملات المشفرة أو النقود الإلكترونية أو الإتجار فيها أو الترويج لها أو إنشاء أو تشغيل منصات لتداولها أو تنفيذ الأنشطة المتعلقة بها دون الحصول على ترخيص من مجلس الإدارة طبقًا للقواعد والإجراءات التي يحددها"[٢].

وكما نصت المادة رقم (٢٢٥) من قانون البنك ذاته على أنه: «يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مليون جنيه ولا تجاوز عشرة ملايين جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من خالف أيًا من أحكام المواد الآتية (...،٢٠٦) من هذا القانون"، وفي حالة العود يحكم بالحبس والغرامة معا[٣].

وفي هذا الصدد كرر البنك المركزي تحذيراته السابقة في عام ٢٠٢٣م من التعامل بكافة أنواع العملات الافتراضية المشفرة سواء مع الأفراد أو الشركات أو التطبيقات والمنصات الإلكترونية، مؤكدًا على أنه لم تصدر تراخيص لأي من هذه الأنشطة بالعمل في السوق المصري؛ نظرًا لما تكتنفه من مخاطر عالية، منها على سبيل المثال لا الحصر: تذبذب قيمتها بشكل كبير، واستخدامها في الجرائم المالية والقرصنة الإلكترونية، بالإضافة إلى أنها لا تصدر من أي بنك مركزي أو أي سلطة إصدار مركزية رسمية يمكن الرجوع إليها، وبالتالي فإنها تفتقر لأي غطاء مادي يضمن استقرار العملة وحماية حقوق المتعاملين بها[٤].

(١) عملة بيتكوين الإلكترونية، محيي الدين حامد/ ٦٤.
(٢) الجريدة الرسمية، الفصل الثاني، التكنولوجيا المالية/ ١٠٣، العدد ٣٧ (مكرر)، ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠م.
(٣) المرجع السابق، الباب السابع، العقوبات/ ١١١.
(٤) موقع البنك المركزي المصري.
https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/news/٠٨/٠٣/٢٠٢٣/warning-statement

ونرى مما سبق أن العملات الافتراضية بشكل عام بين مؤيد ومعارض، ومع ذلك فلا عجب أن نرى هذه العملات في غضون بضع سنين أو أكثر عملات رسمية معترفًا بها تحل محل العملات السيادية، يتم تداولها والتعامل بها من قبل بعض الدول ذات الاقتصاد المتقدم والمنظمات النقدية العالمية، ولكن هذا التحول ليس من السهولة بمكان، فالأمر في غاية التعقيد؛ حيث تواجه هذه الدول تحديات عدة منها تقنية واقتصادية.

المطلب الثاني

بيان مدى أثر العملات الافتراضية في مستقبل السياسات الاقتصادية

يرجع تباين موقف الدول المختلفة حول العالم من العملات الافتراضية إلى الاختلاف بين اقتصاديات الدول، فهناك فرق بين اقتصاد الدولة المتقدمة والدولة النامية، فعلى سبيل المثال إن حجم الاقتصاد الأمريكي يتحمل منافسة من عملات افتراضية، في حين أن اقتصاد أي دولة نامية لا يتحمل ذلك، فلكي تتخذ أي دولة قرارًا بالسماح بعملة منافسة لعملتها المحلية، يجب أولًا أن يكون اقتصادها حرًا وقويًا، وهو ما لا يتوفر لدى أكثر الدول حاليًا[1].

للعملات الافتراضية آثار في مستقبل السياسات الاقتصادية، منها:

(١) أثرها في مستقبل السياسة النقدية للبنوك المركزية:

بما أنه تم تصميم العملات الافتراضية كنظام لا مركزي، إذا فلا توجد سلطة نقدية مركزية تتحكم في إنشائها، كما يمكن شراؤها من خلال منصات مختلفة، وبالتالي فهي موجودة خارج بيئة الدفع المنظم، ولهذا فإن عرض العملات لا يعتمد على سياسة أي بنك مركزي، بل يتطور بناء على نشاط المستخدمين في عملية تعدين هذه العملات لإنشاء عملات جديدة، وبناء عليه فإن العرض النقدي لهذه العملات محدد بوضوح وهو ما يعني أنه من الناحية النظرية، لا يمكن تغييره من قبل أي سلطة مركزية أو جهة تريد إصدار نقود إضافية، وقد يسبب ذلك مشكلة بالنسبة إلى البنوك المركزية، حيث إن سياستها النقدية لا يمكن أن تؤثر في هذه العملات على نحو فعال، فمع زيادة انتشارها وعدم تفاعل البنوك المركزية مع هذا الموضوع على أنه أمر واقع، فإنها قد تفقد السيطرة على العرض النقدي، وبالتالي تفقد السيطرة على واحدة من أهم الأدوات الرئيسة تحت تصرفها لتنظيم التضخم أو الحفاظ على استقرار الأسعار، وقد ينتج عنها أيضًا نقص الطلب على النقود القانونية (الورقية التقليدية)؛ لإتمام العديد من العمليات التجارية عبر الإنترنت بواسطة العملات الافتراضية، وبالتالي سيكون لزيادة الطلب على العملة الافتراضية

(١) العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات، د/ منصور شطا/ ١٨٤٨، ١٨٤٩.

كعملة موازية عواقب كبيرة مستقبلًا على المتغيرات الاقتصادية[١].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العملات الافتراضية حتى الآن ليس لها آثار فعلية في السياسة النقدية للبنوك المركزية؛ نظرًا لمحدودية قبولها وعدم الانتشار الواسع لها، فلا يمكن مقارنة المتداول من العملات القانونية في أي دولة مع حجم العملات الافتراضية، مما يجعلها غير مؤثرة بشكل فعلي في عرض النقود، ومن ثم فليست ذات أثر حقيقي في قدرة البنوك المركزية في استخدام أدوات السياسة النقدية المختلفة، فضلًا عن الموقف الرسمي الرافض لها من غالبية دول العالم، مما يقلل من إمكانية انتشارها، ومن ثم محدودية آثارها[٢].

(٢) أثرها في مستقبل السياسة المالية:

من المتوقع أن يكون للعملات الافتراضية آثار ملموسة في السياسة المالية، عن طريق تأثيرها في حجم الإيرادات الضريبية المتوقعة؛ وذلك لصعوبة مراقبة الصفقات والتبادلات التجارية التي تتم من خلال تطبيقات ومنصات تداول العملات، وبين الطرفين المتعاملين مباشرة (سياسة الند للند) دون وسيط مالي (كالبنك، أو شركات الائتمان)، مما يزيد من فرص التهرب الضريبي والجمركي، وأيضًا من هروب رؤوس الأموال خارج البلاد؛ رغبة من الكثيرين في الربح السريع وانتشار ثقافة العمل والتداول والاستثمار عن بعد، فيعمق ظاهرة الاقتصاد الخفي، وهو مما له بالغ الأثر في السياسات الاقتصادية بشكل عام[٣].

ومع آثارها الاقتصادية، إلا أنه يجب الاعتراف بأن العملات الافتراضية أحدثت ثورة اقتصادية لسببين:

أولًا: غيّرت من مفهوم النقد وتداول القيمة بين البشر، حيث أصبح يتم بشكل لا

(١) النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، د/ عبد الله الباحوث/ ٤٩، أثر العملات الرقمية المشفرة على مستقبل المعاملات المالية: البيتكوين نموذجًا، عبد المالك توبي، منصف شرفي/ ١٩١، ١٩٢.

(٢) النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، د/ عبد الله الباحوث/ ٥١.

(٣) المرجع السابق/ ٥٢، العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات، د/ منصور شطا/ ١٨٤٩.

يعتمد على النقود بصورتها التقليدية، سواء كان ورقيًا أو إلكترونيًا.

ثانيًا: غيّرت المفاهيم المتعلقة بالبنوك المركزية، سواء تلك المفاهيم التي تتعلق باحتكار البنوك المركزية لحق إصدار النقود، أو تلك المتعلقة بدور السياسات النقدية في الحفاظ على عملات الدول واقتصادها الداخلي.

لذلك التفتت الأوساط الاقتصادية بمختلف أحجامها إلى هذه العملات في السنوات الأخيرة وفي هذه السنة على وجه الخصوص، لا سيما بعد هيمنة عملة (البيتكوين) على أغلب الأخبار الاقتصادية؛ بسبب معدلات صعودها الخرافية عند مقارنتها بباقي الأصول التقليدية، لهذا السبب أصبح لزامًا على الجهات الرقابية حول العالم أن تطور من سياساتها وتشريعاتها لتنظيم التعامل الحكومي مع العملات الافتراضية، وأن تعمل على ابتكار أدوات ووسائل جديدة تتلاءم مع التطورات والابتكارات التقنية النقدية -وهذا ما بدأت به بالفعل بعض الدول كما تم ذكره-، والاستفادة أيضًا من المميزات الاقتصادية التي يمكن تحقيقها عن طريق تقنية البلوك تشين[1].

---

(١) النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، د/ عبد الله الباحوث/ ٥٠، بيتكوين والعملات الرقمية النشأة والاستخدامات والآثار، عبد الرحمن الفرهود/ ١٦.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمدك ربي حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، حمدًا يوافي نعمك ويكافئ مزيدك أن وفقتني لإتمام هذا البحث ﴿**وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ**﴾ (١)، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد صادق الوعد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد...

فإتمامًا للفائدة، وتعميمًا للنفع أبيّن أهم ما توصلت إليه من النتائج، والتوصيات من خلال هذا البحث وهي كما يأتي:-

أولاً: أهم النتائج:-

١- أن العملات الافتراضية هي إحدى التقنيات المالية الحديثة، وهي عملات وهمية خيالية، يتم تعدينها أو التنقيب عنها إما بشكل فردي أو جماعي عن طريق حل كثير من الألغاز والمعادلات الرياضية المعقدة والمنطقية؛ لكشف سلسلة طويلة من الأرقام والرموز وهي ما تسمى بـ (الخوارزميات)، يتم ذلك وفق برمجيات حاسوبية متخصصة باستخدام أجهزة حاسوب ذات مواصفات عالية وقوية وفائقة التطور، كما أنها ليست مدعومة بغطاء نقدي معدنيًا كان أو ورقيًا، وليس لها دعم قانوني من قبل البنوك المركزية للدول والمؤسسات المالية، يصدرها مبرمجون بتقنية تشفير عالية الدقة، ويتم تداولها بين طرفي المعاملة بقبول اختياري عبر شبكة الإنترنت.

٢- أن للعملات الافتراضية أنواعًا كثيرة، ولكل نوع منها هدف، فمنها ما هو معلوم المصدر والهدف ويخضع لسلطة مركزية تحكم إصداره وتداوله، ويتمتع بغطاء من الأصول المعتبرة ويتم التعامل به في نطاق ضيق ومحدود، ومنها ما هو مجهول المصدر والهدف ولا يتمتع بأي غطاء، ويتم تداوله والتعامل به في نطاق عالمي واسع لا حدود له.

٣- تتميز العملات الافتراضية عن غيرها من العملات الرقمية القانونية ذات

(١) سورة هود من الآية: (٨٨).

الغطاء النقدي، بعدة مميزات أهمها: اللامركزية، والسرية والخصوصية؛ حيث لا يمكن لأي شخص الاطلاع على بيانات المحافظ الإلكترونية، ومنها أنها ذات تقنية تشفير عالية الدقة، وذلك مما يجعلها من الصعب تزويرها أو إعادة استنساخها؛ لكونها تتمتع بسجل قوي لا يمكن اختراقه بسهولة، فضلًا عن أنها ذات رسوم منخفضة جدًا في عمليات التحويل والدفع التي تتم عبر منصات التداول.

٤- أن العملات الافتراضية كما تتميز بمميزات فهي أيضًا تكتنفها بعض العيوب والمخاطر ومن أهمها: صعوبة تعدينها؛ فعملية تعدين العملات الافتراضية عملية معقدة للغاية تحتاج إلى حواسيب ضخمة متطورة وحديثة مما يجعلها كثيفة الاستهلاك للطاقة، ومنها أيضًا التذبذب الشديد وعدم الاستقرار المالي وهذا مما يعرض الاقتصاد للخطر، فضلًا عن أنه يسهل تداولها في الأعمال المخالفة للشرع والقانون كغسيل الأموال، وتجارة المخدرات، والأعمال الإجرامية التي تهدد الأمن القومي للبلاد كتمويل الإرهاب.

٥- أن تعدين العملات الافتراضية يعد من التقنيات الحديثة المسكوت عنها من قبل الشرع، والأصل في المسكوت عنه الحل والإباحة، ولكن لا بد وأن تكون هذه الإباحة مقيدة بالإذن من قبل رئيس الدولة أو من ينوب عنه من السلطات المختصة؛ حتى لا يكون افتياتًا على حقهم، ولإحكام السيطرة على كميات تعدين وإصدار وحدات العملات؛ تلافيًا لحدوث المخاطر لا سيما الاقتصادية، مثل العملات التي أصدرتها بعض الحكومات أو بعض المؤسسات؛ ليتم تداولها في عمليات التحويل المالي داخل الهيئات المالية.

٦- أن المُعَدِّن قد يحصل على العملات الافتراضية من خلال عمليات التنقيب عن العملات أو التعدين للكتل الخاصة بالسجل العام المسمى بالبلوك تشين، وذلك يتم إما بعمل فردي أو بالاشتراك مع مجموعات التنقيب عبر التطبيقات الإلكترونية أو منصات التداول، وتُكَيّف عملية التعدين مطلقًا تحت عقد الجِعَالَة، وقد تُكَيّف عملية التعدين الجماعي تحت شركة الأعمال أو الأبدان.

٧- أن العملات الافتراضية أصبحت واقعًا مفروضًا لا مفر منه، فهي تعد نقدًا معتبرًا، فالثمنية متحققة فيها، فلها ثمن وقيمة مالية، فالحكم على العملات

الافتراضية بالتحريم أو بالإباحة أو بالتوقف قد جانب الصواب، فالحكم هنا ليس على الإطلاق، بل لا بد من التفرقة بين الأنواع، فالعملات الافتراضية أنواع كثيرة، ولكل نوع منها هدف، فمنها ما يتم إصداره وتداوله في الأعمال المحرمة والمنافية للأخلاق والآداب فهذا النوع محرم على الإطلاق، ومنها ما هو مباح كالعملات المغطاة بالأصول المعتبرة والمعلنة الهدف والتداول.

٨- لا بد أن تتوافر في الأنواع الأخرى للعملات الافتراضية عدة ضوابط كي يكون التعامل بها جائزًا ومباحًا، **أولًا:** الإذن في تداول هذه العملات من قبل رئيس الدولة أو من ينوب عنه من السلطات المختصة، **ثانيًا:** ضمان توافر الحماية القانونية، **ثالثًا:** أن يكون لهذه العملات غطاء مالي محدد، بأي نوع من أنواع الأصول المعتبرة لكي يمكنها من القيام بوظيفتها النقدية من أن تكون مقياسًا لقيم المقومات، وثمنًا للسلع، ووسيلة للوفاء بالديون، **رابعًا:** الالتزام بالشفافية والإفصاح بين مصدري هذه العملات والأطراف المتعاملة؛ لكي تنتفي الجهالة ولو نسبيًا، فتحظى بالقبول والثقة والرواج بين الناس، فكل أمر بلا قيود ولا ضوابط يعد مكمنًا للخطر والفساد.

٩- تباين موقف دول العالم من العملات الافتراضية، ففي بداية الأمر منعت الدول والحكومات تداول العملات الافتراضية وشددت على ذلك؛ خوفًا من أن تحل هذه العملات غير الخاضعة للسلطات بديلًا عن الأموال التقليدية، فهي تعرّض السياسة النقدية التي تسيطر عليها البنوك المركزية للخطر، ولكن مع مرور الوقت أصبحت بعض الدول تعترف بهذه التقنية وتؤيدها، فمن الدول والمؤسسات المالية من استمرت على موقفها من المنع، ومنها من أجازت تداولها والتعامل بها، ومنها من بدأت تأخذ خطوات فعلية نحو الاستفادة من هذه التقنيات بعمل مشروع عملة افتراضية خاصة، ومنها من آثرت التوقف، ومع هذا وذاك فإنه لا زالت معظم دول العالم تنظر عن كثب إلى تطور هذه العملات وتراقب مآلتها.

١٠- تؤثر العملات الافتراضية في مستقبل السياسات الاقتصادية بشكل عام، فأصبح لزامًا على الجهات الرقابية حول العالم لا سيما في الدول ذات الاقتصاد المتقدم أن تطور من سياساتها وتشريعاتها لتنظيم التعامل الحكومي

مع العملات الافتراضية، وأن تعمل على ابتكار أدوات ووسائل جديدة تتلاءم مع التطورات والابتكارات التقنية النقدية.

ثانيًا: أهم التوصيات:-

١- توجيه عناية دور الإفتاء الشرعية والمجامع الفقهية حول العالم بدراسة كل ما هو مستجد بالعملات الافتراضية بين حين وآخر؛ للوصول إلى بيان الأحكام الشرعية التفصيلية الخاصة بكل نوع منها، حتى يكون المسلم على تبصره بحل التعامل بها من عدمه.

٢- تشكيل لجان دولية ممثلة من قبل أهل الشرع والقانون بالتعاون مع الخبراء والمتخصصين في مجال التكنولوجيا والاقتصاد؛ لوضع تصور دقيق لهذه العملات، وكيفية تطبيقها والتعامل معها على أرض الواقع؛ للحفاظ على النظام المالي والمصرفي للمؤسسات النقدية، ومن ثم النهوض باقتصاد الدول والمحافظة عليه من الانهيار.

٣- توجيه عناية الدول التي تسمح بتداول العملات الافتراضية ذات المصدر المجهول إلى وضع آليات وضوابط؛ لإحكام السيطرة على تعدين هذه العملات وتعاملاتها، والعمل على تجنب عيوبها وتلافي مخاطرها في المستقبل، بما يتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية من حفظ المال.

٤- توجيه عناية المؤسسات المالية في الدول الرافضة إلى إعادة النظر حول هذه التقنيات المالية التي تقوم عليها العملات الافتراضية؛ للدخول في سباق هذه الثورة الصناعية ولمحاولة الاستفادة الاقتصادية من مميزات تقنية "البلوك تشين".

(وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين)

فهرس المصادر والمراجع

أولًا: القرآن الكريم.

ثانيًا: الكتب:

كتب التفسير وعلومه:

- التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري، ط١، ١٤٣٠هـ، عمادة البحث العلمي- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن ملا علي خليفة القلموني الحسيني، ١٩٩٠م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، المحقق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م، دار الكتب المصرية- القاهرة.

كتب الحديث وشروحه:

- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية- بيروت.
- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السَلامي، البغدادي، المحقق: شعيب الأرناؤوط- إبراهيم باجس، ط٧، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م، مؤسسة الرسالة- بيروت.
- حاشية السندي على سنن ابن ماجه = كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه، محمد بن عبد الهادي نور الدين السندي، دار الجيل- بيروت.
- سنن ابن ماجه، ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

- سنن أبو داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- بيروت.
- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، المحقق: بشار عواد معروف، ١٩٩٨م، دار الغرب الإسلامي- بيروت.
- السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، المحقق: محمد عبد القادر عطا، ط٣، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، دار الكتب العلمية- بيروت.
- شرح النووي على صحيح مسلم= المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ط٢، ١٣٩٢هـ، دار إحياء التراث العربي- بيروت.
- شرح سنن ابن ماجة المسمى «مرشد ذوي الحجا والحاجة إلى سنن ابن ماجه والقول المكتفى على سنن المصطفى»، محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأُرمي العَلَوي الأثيوبي الهَرَري الكري البُوَيطي، ط١، ١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م، دار المنهاج- جدة.
- شرح سنن أبي داود، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن رسلان المقدسي الرملي الشافعي، ط١، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث- الفيوم.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط١، ١٤٢٢هـ، دار طوق النجاة.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي- بيروت.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي-

بيروت.

- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية- بيروت.
- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم ابن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي، المحقق: محمد المنتقى الكشناوي، ط٢، ١٤٠٣هـ، دار العربية- بيروت.
- منحة الباري بشرح صحيح البخاري «تحفة الباري»، زكريا الأنصاري، المحقق: سليمان بن دريع العازمي، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع- الرياض.

الكتب الفقهية:

الفقه الحنفي:

- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، ط٢، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، دار الكتب العلمية.
- البناية شرح الهداية، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي بدر الدين العيني، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية- بيروت.
- تحفة الفقهاء، محمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين السمرقندي، ط٢، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م، دار الكتب العلمية- بيروت.
- رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، ط٢، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م، دار الفكر- بيروت.
- فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام، دار الفكر.

الفقه المالكي:

- الإشراف على نكت مسائل الخلاف، القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي، المحقق: الحبيب بن طاهر، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، دار ابن حزم.
- التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، خليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين الجندي المالكي، المحقق: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث.
- الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، صالح بن عبد السميع الآبي الأزهري، المكتبة الثقافية- بيروت.
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، بدون طبعة، بدون تاريخ، دار الفكر.
- الفواكه الدواني للنفراوي على رسالة بن أبي زيد القيرواني، أحمد بن غانم بن سالم بن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م، دار الفكر.
- المختصر الفقهي لابن عرفة، محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي، أبو عبد الله، المحقق: د. حافظ عبد الرحمن محمد خير، ط١، ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م، مؤسسة خلف أحمد الخبتور.
- المدونة، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م، دار الكتب العلمية.
- المعونة على مذهب عالم المدينة «الإمام مالك بن أنس»، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي، المحقق: حميش عبد الحقّ، المكتبة التجارية- مكة المكرمة.
- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي،

ط٣، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م، دار الفكر.

الفقه الشافعي:

- البيان في مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي، المحقق: قاسم محمد النوري، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، دار المنهاج- جدة.
- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، المحقق: الشيخ علي محمد معوض- الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م، دار الكتب العلمية- بيروت.
- روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المحقق: زهير الشاويش، ط٣، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م، المكتب الإسلامي- بيروت.
- المجموع شرح المهذب، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار الفكر.
- النجم الوهاج في شرح المنهاج، كمال الدين، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدَّمِيري أبو البقاء الشافعي، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م، دار المنهاج- جدة.
- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي، ط أخيرة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، دار الفكر- بيروت.

الفقه الحنبلي:

- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي، ط٢، دار إحياء التراث العربي.
- التعليقة الكبيرة في مسائل الخلاف على مذهب أحمد، القاضي أبو يعلى الفَرَّاء محمد بن الحسين بن محمد بن البغدادي الحنبلي، ط١، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م، دار النوادر.

- الجامع لعلوم الإمام أحمد، الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل، خالد الرباط، سيد عزت عيد، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث- الفيوم.
- دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتى الحنبلى، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م، عالم الكتب.
- العدة شرح العمدة، عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد، أبو محمد بهاء الدين المقدسي، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، دار الحديث- القاهرة.
- الفوائد المنتخبات في شرح أخصر المختصرات، عثمان بن عبد اللَّه بن جامع الحنبلي، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، مؤسسة الرسالة- بيروت.
- الكافي في فقه الإمام أحمد، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م، دار الكتب العلمية.
- المبدع في شرح المقنع، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح، أبو إسحاق، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية- بيروت.
- المغني لابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله ابن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي، الشهير بابن قدامة المقدسي، مكتبة القاهرة.

الفقه الظاهري:

- المحلى بالآثار، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، دار الفكر- بيروت.

الفقه الزيدي:

- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى، ط١، ١٣٦٦هـ- ١٩٤٧م، دار الحكمة اليمانية- صنعاء.

- التاج المُذْهَب لأحكام المَذْهَب شرح متن الأزهار في فقه الأئمة الأطهار، العلامة القاضي أحمد بن قاسم العنسي اليماني الصنعاني، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م، دار الحكمة اليمانية- صنعاء.
- الروضة الندية، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي، المحقق: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري، دار ابن القيم- الرياض.
- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، ط١، دار ابن حزم.

الفقه الإمامي:

- جواهر الكلام في ثوبه الجديد، محمد حسن بن باقر النجفي، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م، مؤسسة دار معارف الفقه الإسلامي.
- المبسوط في فقه الإمامية، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي، علق عليه: السيد محمد تقي الكشفي، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م، دار الكتاب الإسلامي- بيروت.

الفقه الإباضي:

- شرح كتاب النيل وشفاء العليل، الإمام محمد بن يوسف أطفيش، ط٢، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م، دار الفتح- بيروت.

كتب أصول الفقه وقواعده:

- الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة- بيروت.
- الإشارة في أصول الفقه، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي، المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، دار الكتب العلمية- بيروت.

- الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري، وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م، دار الكتب العلمية- بيروت.
- الأشباه والنظائر، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م، دار الكتب العلمية.
- الأشباه والنظائر، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ط١ ١٤١١هـ- ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين بن قيم الجوزية، المحقق: محمد عبد السلام إبراهيم، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م، دار الكتب العلمية- بيروت.
- البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م، دار الكتبي.
- شرح تنقيح الفصول، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي، المحقق: طه عبد الرؤوف سعد، ط١، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م، شركة الطباعة الفنية المتحدة.
- شرح مختصر الروضة، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، مؤسسة الرسالة.
- العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء، المحقق: د/ أحمد بن علي بن سير المباركي، ط٢، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، بدون ناشر.
- غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، أحمد بن محمد مكي، أبو العباس، شهاب الدين الحسيني الحموي الحنفي، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، دار الكتب العلمية.

كتب اللغة والمعاجم:

- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد ابن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، دار الهداية.
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، المحقق: محمد عوض مرعب، ط١، ٢٠٠١م، دار إحياء التراث العربي- بيروت.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، المحقق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، دار العلم للملايين- بيروت.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، ط٣، ١٤١٤هـ، دار صادر- بيروت.
- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، المحقق: يوسف الشيخ محمد، ط٥، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، المكتبة العصرية- بيروت.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، دكتور/ أحمد مختار عبد الحميد عمر، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م، عالم الكتب.
- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات وآخرون، مجمع اللغة العربية، دار الدعوة- القاهرة.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبو الحسين، المحقق: عبد السلام محمد هارون، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م، دار الفكر.
- كتب أخرى:
- الإقناع في مسائل الإجماع، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن بن القطان، المحقق: حسن فوزي الصعيدي، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

- الإقناع لابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، المحقق: الدكتور/ عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، ط١، ١٤٠هـ، بدون ناشر.
- العملات المشفرة، دكتور/ أحمد خلف حسين الدخيل، كلية الحقوق، جامعة تكريت- العراق.
- فتوح البلدان، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُري، ١٩٨٨م، دار الهلال- بيروت.
- الفقه الإسلامي وأدلته، الأستاذ الدكتور/ وهبة بن مصطفى الزحيلي، دار الفكر- دمشق.
- القاموس الاقتصادي، دكتور/ محمد بشير علية، ط١، ١٩٨٥م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، المحقق: عبد الرحمن ابن محمد بن قاسم، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م، مجمع الملك فهد- المدينة المنورة.
- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، دار الكتب العلمية- بيروت.

ثالثًا: المجلات والدوريات:

- أثر العملات الرقمية المشفرة على مستقبل المعاملات المالية: البيتكوين نموذجًا، عبد المالك توبي، منصف شرفي، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد ١١، العدد١، ٢٠٢١م، الجزائر.
- الأحكام الفقهية بالعملات الإلكترونية "عملة بيتكوين نموذجًا" دراسة فقهية مقارنة، الدكتور/ عبد الله ابن محمد بن عبد الوهاب العقيل، المجلد ٤، العدد ١٧، ٢٠١٨م، مجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية، جامعة الطائف.
- بيان منتدى الاقتصاد الإسلامي بشأن مشروعية البيتكوين Bitcoin، الرقم (٢٠١٨/١) ٢٠١٨/١/١١م.

- بيتكوين والعملات الرقمية النشأة والاستخدامات والآثار، عبد الرحمن عبد العزيز الفرهود، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد ٢٦، العدد ١، ٢٠١٨م، الأردن.
- التقرير النهائي لمشروع عابر.
- الجريدة الرسمية، العدد ٣٧ (مكرر)، ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠م.
- حكم التعامل بالبيتكوين هل هو مقامرة أم متاجرة؟ الدكتور/ منصور بن عبد الرحمن بن محمد الغامدي، ١٤٤٠هـ- ٢٠١٨م، بحث مقدم إلى مركز التميز البحثي بجامعة العلوم الإسلامية- الرياض.
- الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية، الأستاذ/ أسامة أسعد أبو حسين، بحث مقدم في المؤتمر الدولي الخامس عشر الموسوم بعنوان: (العملات الافتراضية في الميزان)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ٢٠١٩م، جامعة الشارقة- الإمارات.
- دور العملات الافتراضية المشفرة في جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، دكتور/ وفاء محمد مصطفى قمر، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد ٤٦، يوليو ١٤٤٦هـ- ٢٠٢٤م، كلية الشريعة والقانون- دمنهور.
- الضوابط الشرعية للعملات الافتراضية، دكتور/ منتهى صالح عبد العزيز أبو عين، بحث مقدم في المؤتمر الدولي الخامس عشر الموسوم بعنوان: (العملات الافتراضية في الميزان)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ٢٠١٩م، جامعة الشارقة- الإمارات.
- عقود البلوكتشين (العقود الذكية) من منظور قانون العقود، ناريمان مسعود بو رغدة، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، المجلد٥٦، العدد٢، ٢٠١٩م، كلية الحقوق- جامعة الجزائر.
- العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات، دكتور/ منصور علي منصور شطا، العدد ٣٧، الجزء الأول ٣/٣، ٢٠٢٢م، معهد الدلتا العالي

للحاسبات- المنصورة.

- العملات الافتراضية واقعها وتكييفها الفقهي وحكمها الشرعي، دكتور/ عمر عبد عباس الجميلي، بحث مقدم في المؤتمر الدولي الخامس عشر الموسوم بعنوان: (العملات الافتراضية في الميزان)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ٢٠١٩م، جامعة الشارقة- الإمارات.
- العملات الافتراضية: البيتكوين أنموذجًا "دراسة تأصيلية تطبيقية"، حسين بن أحمد بن علي البلوشي، بحث مقدم ضمن متطلبات مقرر "قضايا فقهية معاصرة"، ١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية- جامعة أم القرى.
- العملات الرقمية الافتراضية طريق لتمويل الإرهاب، عاصم عادل محمد العضايلة، مجلة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، المجلد ١، العدد ١، ٢٠٢٠م، جامعة الزيتونة- الأردن.
- العملات الرقمية غير الرسمية "تقدير اقتصادي إسلامي"، عبد الله خالد العبد المنعم، أ.د/ إبراهيم عبد الحليم عبادة، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد ١٨، العدد ٣، ١٤٤٤هـ-٢٠٢٢م، جامعة آل البيت- الأردن.
- العملات الرقمية نشأتها وتطورها ومخاطر التعامل فيها، دكتور/ أحمد يحيى محمد علي، مجلة كلية التجارة، العدد ٧٣، ٢٠٢١م، جامعة أسيوط.
- العملة الافتراضية في القانون الجزائري، دكتور/ فريدة حداد، دكتور/ عبد الحق قريمس، المجلد ٥٨، العدد ٣، ٢٠٢١م، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية.
- عملة بيتكوين الإلكترونية، محيي الدين حامد، مجلة المال والاقتصاد، العدد ٧٦، ٢٠١٤م، بنك فيصل الإسلامي- السودان.
- مخاطر وتداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي، فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات

النقد العربية، رقم ١١٧- ٢٠١٩م، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة- أبو ظبي.

- النقد الافتراضي "بيتكوين أنموذجًا"، دكتور/ إبراهيم بن أحمد بن محمد بن يحيى، ١٤٤٣هـ- ٢٠٢٢م، ورقة مقدمة لمركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- الرياض.
- النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، دكتور/ عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوث، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد ١، يناير ٢٠١٧م، كلية التجارة- جامعة عين شمس.
- وظائف وشروط النقود ومدى تحققها في العملات الافتراضية، دكتور/ مراد رايق رشيد عودة، بحث مقدم في المؤتمر الدولي الخامس عشر الموسوم بعنوان: (العملات الافتراضية في الميزان)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ٢٠١٩م، جامعة الشارقة- الإمارات.

رابعًا: الروابط والمواقع الإلكترونية:

- https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/٢٠١٦/sdn١٦٠٣.pdf
- https://academy.binance.com
- https://corporatefinanceinstitute.com/resources/cryptocurrency/double-spending
- https://itida.gov.eg/Arabic/Pages/E-Signature.aspx
- https://cc.uobaghdad.edu.iq/?p=٤٠٧
- https://arab-btc.net/bitcoin-market-cap-approaches-٢-trillion/
- https://www.centralbank.ae/ar/our-operations/fintech-digital-transformation/aber/
- https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/١٧٦٠٥٩٥

- https://www.youtube.com/watch?v=UiZx٠R-KvfE
- https://dorar.net/article/١٩٨٢
- https://www.youtube.com/watch?v=E-DaMhPEKuY&t=٢s
- https://www.dar-lifta.org/ar/Articles/٥٦١٧/%D%٨٥%٩D%٨١%٩D%٨AA%D٨%٩A
- https://www.darifta.ps/majles٢٠١٤/showfile/show.php?id=٢٦٩
- https://saadalkhathlan.com/fatwas/٤٧٢٢٥
- https://www.youtube.com/watch?v=L٤QVRA٩U٢١w
- https://midad.com/article/٢٢٠٦٣٤
- https://tax٢win.in/tax-glossary/credit-money

  bit.ly/3ZP8NZx
- bit.ly/49XRrhN
- https://www.bitcoin.com/ar/exchanges/united-arab-emirates/
- https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/news

فهرس الموضوعات

ملخص البحث:..... ٢٣٥٩
مقدّمة..... ٢٣٦٢
أولًا: بيان أهمية البحث:-..... ٢٣٦٣
ثانيًا: أسباب اختياره: -..... ٢٣٦٣
ثالثًا: إشكالية البحث:-..... ٢٣٦٣
رابعًا: الدراسات السابقة:-..... ٢٣٦٤
خامسًا: المنهج العلمي في البحث:-..... ٢٣٦٥
سادسًا: خطة البحث..... ٢٣٦٦
المبحث الأول: بيان حقيقة العملات الافتراضية ونشأتها وتكوينها وحكم تعدينها والتكييف الفقهي لصور التعدين للحصول عليها..... ٢٣٦٧
المطلب الأول: بيان حقيقة العملات الافتراضية ونشأتها وتكوينها..... ٢٣٦٧
أولًا: بيان حقيقة العملات الافتراضية:..... ٢٣٦٨
ثانيًا: نشأة العملات الافتراضية وتكوينها:..... ٢٣٧٢
تكوين العملات الافتراضية:..... ٢٣٧٤
المطلب الثاني: حكم تعدين العملات الافتراضية والتكييف الفقهي لصور التعدين للحصول عليها..... ٢٣٨٠
الفرع الأول: حكم تعدين العملات الافتراضية..... ٢٣٨٠
الأدلة والمناقشة..... ٢٣٨٣
أدلة القول الأول:..... ٢٣٨٣
أدلة القول الثاني:..... ٢٣٨٥
القول المختار:..... ٢٣٨٨
الفرع الثاني: التكييف الفقهي لصور التعدين للحصول على العملات الافتراضية..... ٢٣٩٠
أولًا: أن عملية التعدين بصورها تندرج تحت عقد الجِعَالة: ٢٣٩٠
ثانيًا: أن عملية التعدين الجماعي تندرج تحت شركة الأعمال أو الأبدان:..... ٢٣٩٤
الأدلة والمناقشة..... ٢٣٩٥

أدلة القول الأول:..... ٢٣٩٥
أدلة القول الثاني:..... ٢٣٩٧
القول المختار:..... ٢٣٩٩
المبحث الثاني: أنواع العملات الافتراضية ومميزاتها وعيوبها والحكم الشرعي للتعامل بها وضوابطها..... ٢٤٠٠
المطلب الأول: أنواع العملات الافتراضية ومميزاتها وعيوبها..... ٢٤٠٠
النوع الأول: عملات معلومة المصدر:..... ٢٤٠١
النوع الثاني: عملات مجهولة المصدر:..... ٢٤٠١
مميزات العملات الافتراضية وعيوبها:..... ٢٤٠٤
عيوب العملات الافتراضية:..... ٢٤٠٦
المطلب الثاني: الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية وضوابطها ... ٢٤٠٩
الفرع الأول: الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية..... ٢٤٠٩
الأدلة والمناقشة..... ٢٤١٢
أدلة القول الأول:..... ٢٤١٢
أدلة القول الثاني:..... ٢٤١٧
أدلة القول الثالث:..... ٢٤١٩
القول المختار:..... ٢٤٢٠
الفرع الثاني: ضوابط إصدار وتداول بعض أنواع العملات الافتراضية ٢٤٢٠
المبحث الثالث: الموقف الدولي والمحلي من العملات الافتراضية وبيان مدى أثرها في مستقبل السياسات الاقتصادية..... ٢٤٢٤
المطلب الأول: الموقف الدولي والمحلي من العملات الافتراضية..... ٢٤٢٤
أولًا: الموقف الدولي من العملات الافتراضية:..... ٢٤٢٤
ثانيًا: الموقف المحلي من العملات الافتراضية:..... ٢٤٢٩
المطلب الثاني: بيان مدى أثر العملات الافتراضية في مستقبل السياسات الاقتصادية..... ٢٤٣١
(١) أثرها في مستقبل السياسة النقدية للبنوك المركزية:..... ٢٤٣١
(٢) أثرها في مستقبل السياسة المالية:..... ٢٤٣٢
الخاتمة..... ٢٤٣٤

أولاً: أهم النتائج:-.....٢٤٣٤
ثانيًا: أهم التوصيات:-.....٢٤٣٧
فهرس المصادر والمراجع.....٢٤٣٨
فهرس الموضوعات.....٢٤٥٢